

شرح وترتيب وتعميق وموازنة بين المنطق القديم والحديث:

تجريد علم المنطق

في شرح الخبصى على التهذيب

تأليف

عبد المتعال الصعیدی

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الطبعة الثانية

ومنازل بكثير من الزبارات والتفجمات

تذنيه : قد وضعتنا متن التهذيب بأعلى الصفحة ، وشرح الخبصى فى الوسط ،
وتجديد علم المنطق تحته .

حق الطبع محفوظ للمؤلف
الناسر مكتبة الآداب بالجاميز ت ٤٢٧٧٧
بالقاهرة

مطبعة الرسالة

شرح وترتيب وتعمير وموازنة بين المنطق القديم والحديث:

تجريد علي علم المنطق

في شرح الخيصى على التهذيب

تأليف

عبد المتعال الصعدي

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الطبعة الثانية

ونماز بكثير من الزبادات والتفجرات

تذنيه : قد وضعنا متن التهذيب بأعلى الصفحة ، وشرح الخيصى في الوسط ،
وتجديد علم المنطق تحته .

حق الطبع محفوظ للمؤلف
الناشر مكتبة الآداب بالجاميز ت ٤٢٧٧٧
بالقاهرة

مطبعة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى خلق الإنسان ، وكمله بالعقل الذى يمتاز به على أنواع
الحيوان ، وخصه بالفكر الذى يرقى به إلى أعلى الدرجات ، إذا جعل الحق
رائده ، وسار على السنن الذى يوصل إليه ، ويعصمه عن الوقوع فى الخطأ
وبعد فلما كان شرح التذهيب على التهذيب من أحسن الكتب المؤلفة
فى علم المنطق القديم ، أردت أن أضع عليه هذه التعليقات التى اخترتها من
حواشيه ، وأهملت ما عداها مما لا فائدة له فى علم المنطق ، على أن أذيل كل
مبحث من مباحثه بأمرين لا يصح الآن إهمالهما فى دراسة هذا العلم : أولهما
بيان ما وصل إليه المنطق الحديث فى هذه المباحث ، ليعرف الطالب ما جدّ فى
هذا العلم ، ويمكنه الموازنة بين قديمه وحديثه . وثانيهما ذكر التمرينات التى
يعرف منها الطالب كيف يستعمل قواعد المنطق ، ليجمع بين العلم والعمل ،
ويحصل بالفعل على ثمرة هذا العلم ، وقد سميت هذه التعليقات بهذا الاسم
— تجديد علم المنطق — لأنها تجمع بين قديمه وحديثه على هذا الترتيب ،
وتسلك بذلك طريقاً جديداً فى دراسته ، والله أسأل أن ينفع بها الطالبين ،
وأن يوفقنا فيها إلى السبيل القويم .

تاريخ علم المنطق

علم المنطق هو القواعد التي تعصم مراعاتها العقل عن الخطأ في الفكر ، وهذه القواعد موجودة في العقل بالغريزة ، ولهذا سبق استعماله لها تدوينها بهذا الشكل الذي يطلق عليه علم المنطق ، وقد استعملها إبليس في تأييد دعواه أنه خير من آدم ، فقال فيما حكاه عنه القرآن الكريم « أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ » فهو قياس من الشكل الأول حذفته الثانية للعلم بها ، وقد أخطأ فيه لفساد هذه المقدمة ، وهي أن الخلق من النار خير من الخلق من الطين ، لأن الفضل في الخلق يكون بحسن العمل لا بشرف الأصل ، على أنه قد يُنازع في أن النار خير من الطين ، لأنه أعم منها نفعاً ، والحاجة إليه أشد من الحاجة إليها . وكذلك استعمل إبراهيم عليه السلام هذه القواعد في قوله تعالى حكاية عنه « فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَانَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ » فهو قياس أيضاً من الشكل الأول حذفته الأولى استغناء عنها بالازم الثانية « لا أحب الآفلين » وهو قياس صحيح يثبت دعواه أن هذا الكوكب ليس رباً له .

ولما كانت هذه القواعد موجودة في العقل بالغريزة وجد كثير من العقلاء لا يعرفون علم المنطق ، ومع هذا كانت أفكارهم مستقيمة ، ولم يؤثر فيهم شيئاً جهلهم بهذا العلم ، ولكن هذا يرجع إلى أن غرائزهم كانت سليمة ، ولم تفسد بالمؤثرات التي تحيط بالغرائز في هذه الحياة ، فلا تستقيم معها أفكارها ، وتقع في الخطأ بتأثيرها ، وهذا هو الأعم الأغلب في غرائز البشر ، ولهذا كانوا في حاجة إلى تدوين هذه القواعد ، لتكون علماً يدرسونه فينتفعون بدراسته ، ويحصلون منها على تلك الثمرة .

وكان أرسطو الفيلسوف اليوناني أول من دَوَّن قواعد المنطق في القرن الرابع قبل ميلاد عيسى عليه السلام ، فهو الذي هَدَّب مباحثه ، وَرَتَّبَ مسائله وفصوله ، وجعله أول العلوم الحِكْمِيَّة وفاتحتها ، ووضع في ذلك كتابه المخصوص بالمنطق ، ويسمى النص . وهو يشتمل على ثمانية أقسام : أربعة منها في صورة القياس ، وأربعة في مَادَّتِهِ . لأن المطالب التصديقية على أنحاء ، فمنها ما يكون المطلوب فيه اليقين ، ومنها ما يكون المطلوب فيه الظن ، والقياس بعد هذا على مراتب ، فتارة ينظر فيه من جهة المطلوب الذي ينتجه ، وما يجب أن تكون عليه مقدماته بذلك الاعتبار ، ومن أي جنس يكون من العلم أو الظن ، وتارة ينظر فيه من جهة إنتاجه خاصَّةً ، فيقطع فيه النظر عن المطلوب منه . والنظر الأول يرجع إلى مَادَّةِ القياس ، والنظر الثاني يرجع إلى صورته وإنتاجه على الإطلاق ، وبهذا كان المنطق ثمانية أقسام : أولها في المقولات ، وهي الأجناس العالية من الجوهر والعرض وغيرهما . وثانيها في القضايا التصديقية وأصنافها . وثالثها في القياس وصور إنتاجه على الإطلاق . ورابعها في البرهان ، وهو القياس المنتج لليقين ، ويدخل الكلام في المعرفات والحدود في هذا القسم ، إذ المطلوب فيها اليقين ، لوجوب المطابقة بين الحد والحدود . وخامسها في الجدل ، وهو القياس الذي يقصد منه قطع المشاغيب وإخام الخصم ، ويتركب من القضايا المشهورات ، وتذكر المواضع التي يستنبط منها صاحب القياس قياسه في هذا القسم ، كما تذكر فيه عكوس القضايا . وسادسها في السفسطة ، وهي القياس الذي يغالط المناظر صاحب به ، وهو قياس فاسد يقصد من الكلام فيه التحذير منه . وسابعها في الخطابة ، وهي القياس الذي يقصد منه ترغيب الجمهور فيما يراد منهم . وثامنها في الشعر ، وهو القياس الذي يفيد التمثيل والتشبيه الاقبال على الشيء أو النفرة منه ، ويستعمل فيه القضايا التَّخْيِيلِيَّةُ .

وقد وقف علم المنطق عند هذا الحد بعد أرسطو ، لضعف الاشتغال بالعلوم

الحِكْمِيَّةَ بعده ، ولا سيما بعد استيلاء الروم على بلاد اليونان ، ثم جاء
فِرِّيرِي الصُّورِيُّ في القرن الثالث بعد الميلاد ، فوضع مقدمة للمَقُولَاتِ سماها
المدخل إلى كتاب المنطق ، وهي الكليات الخمس المعروفة بإيساغورجى .

وكان العرب قبل الإسلام لا يعرفون شيئاً من علم المنطق ، وإن كانت
بعض قواعده قد وجدت في أشعارهم وحِكَمِهِم وأمثالهم ، ولكن على غير
رسومها المعروفة في علم المنطق ، ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

لِإِنِّ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فَوَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالْدَّمِ
فهو تعريف للانسان بأنه ذو فكر وذو بيان ، والأول فصل مُقَرَّمٌ له ،
والثانى خاصة من خواصه ، والتعريف المنطقى لا يجمع بين الفصل والخاصة ،
وإنما يجمع بينها وبين الجنس .

ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤَثَّلَ أُمَثَالِي
فهو قياس استثنائى نظمه هكذا — لو كنت أسعى لأدنى معيشة لكفانى
قليل من المال ، لكنى لا أسعى لأدنى معيشة بل لمجد مؤثّل — فلا يكفينى قليل
من المال . وفي أشعار العرب وحكمهم وأمثالهم كثير من نظائر هذين المثالين ،
وكما يدخل في المنطق الغريزى في البشر كلهم .

ثم نقل علم المنطق فيما نقل من العلوم الحكيمية إلى العربية في أوائل الدولة
العباسية ، وقد نقل إلى العربية مختلطاً بمسائل الفلسفة اليونانية فيما وراء الطبيعة ،
ومما أثر بأسلوب اللغة اليونانية في طرق التعريف والقياس ، ولهذا اختلف
المسلمون في شأنه اختلافاً كبيراً ، وفريق رأى أنه يجب الاشتغال به وبغيره من
الفلسفة اليونانية ، لأنه لا خلاف بينها وبين الإسلام ، وهذا الفريق هو فلاسفة
الإسلام كألكندري والغارابى وابن سينا وغيرهم ، وفريق رأى أنه لا يصح

الاشتغال به ولا بغيره من تلك الفلسفة ، لأن أصولها تخالف أصول الإسلام ، فالاشتغال بها يُزَعِزُ العقيدة ، ويضعف الدين ، وفريق رأى أنه لا بأس في الاشتغال بذلك لمن لا تتأثر عقيدته به من العلماء الراسخين في الدين ، وفريق رأى أنه يجب الاشتغال بالمنطق لأنه لا غنى عنه في الدفاع عن عقائد الإسلام ، ولكن بعد أن يزال منه ما اختلط به من مسائل الفلسفة .

وهذا الخلاف في علم المنطق يرجع إلى الناحية الدينية ، وقد اختلف فيه أيضاً من الناحية اللغوية ، فنقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه أنكر علم المنطق من جهة أنه يعتمد على أصول اللغة اليونانية ، وهي تخالف العربية في كثير من الأصول ، فلا يمكن أن يجرى منطق اليونانية على أصول العربية ، ولهذا جاء أسلوب التعريف والقياس في أشعار العرب وحكمهم وأمثالهم مخالفاً لأسلوبها المنطقي .

وكذلك أنكر ابن قتيبة علم المنطق في مقدمة أدب الكاتب ، وأنكره ابن الأثير في كتاب المثل السائر ، فقال في المقالة الثانية في الصناعة المعنوية : ثم مع هذا جميعه فإن مُعَوَّلَ القوم فيما يذكر من الكلام الخطابي أنه يُورَدُ على مقدمتين ونتيجة ، وهذا مما لم يخطر لأبي علي بن سينا فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع ، ولو أنه فَكَّرَ أولاً في المقدمتين والنتيجة ثم أتى بنظم أو نثر بعد ذلك لما أتى بشيء ينتفع به ، وإطال الخطبُ عليه ، بل أقول شيئاً آخر ، وهو أن اليونان أنفسهم لما نظموا ما نظموه من أشعارهم لم ينظموه في وقت نظمه وعندهم فكرة في مقدمتين ولا نتيجة ، وإنما هذه أوضاع توضع ويُطَوَّلُ بها مصنفات كتبهم في الخطابة والشعر ، وهي كما يقال قَعَا قَعُ ليس لها طائل .

وقد قال البحترى في التهم بعلم المنطق وأصحابه :

كَلَّفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُمْ وَالشُّعْرُ يَعْنِي عَنْ صَدَقِهِ كَذِبُهُ
وَلَمْ يَكُنْ ذُو الْقُرُوحِ يَتَاهُجُ بِالْ مَنْطِقٍ مَا نَوْعُهُ وَمَا سَبَبُهُ

والشعر أُمَحُّ تسكفي إشارته وليس بالهذر طوَّلت خطبته
وإني أرى أن علم المنطق يقوم على أصول يقصد منها عصمة العقل من الخطأ
في الفكر ، وهي أصول عقلية لا تختلف في لغة من اللغات ، وفي كل لغة أسلوبان :
أسلوب أدبي يقصد في الشعر ونحوه من الكلام البليغ ، وهذا الأسلوب في
العربية وغيرها لا يجري على الأسلوب المنطقي . وأسلوب علمي يقصد في تحقيق
مسائل العلوم ونحوها ، وهذا الأسلوب يجري على أسلوب المنطق في العربية وغيرها
وقد مكث علم المنطق مختلطاً بمسائل الفلسفة إلى أن ظهر الإمام الغزالي في
القرن الخامس الهجري ، فأخلاه من تلك المسائل ، وجعله خالصاً لغايته من
عصمة العقل عن الخطأ في الفكر ، لا وسيلة للفلسفة وفاتحة لها ، ووضع فيه
كتابه معيار العلم وغيره من كتبه في علم المنطق ، وكان الغزالي ينتصر لعلم
المنطق انتصاراً عظيماً ، حتى قال فيه : من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه .
ثم جاء العلماء المتأخرون بعد الغزالي فغيروا في بعض ترتيب أقسام المنطق
السابقة ، وألحقوا بالنظر في الكليات الخمس ثمرته وهي الكلام في الحدود
والرسوم ، فنقلوها إليها من قسم البرهان ، وحذفوا قسم المقولات ، لأن نظر
المنطقي فيه بالعرض لا بالذات ، وألحقوا بقسم القضايا الكلام في العكس لأنه
من توابعها ، ثم تكلموا في القياس من جهة إنتاجه المطلوب على العموم ،
وحذفوا الكلام فيه من جهة مادته ، وهي الأقسام الخمسة : البرهان والجدل
والخطابة والشعر والسفسطة . وربما يُعلم بعضهم باليسير منها إماماً ، مع أنها هي
المهم في علم المنطق ، ثم جعلوا في أول ذلك كله مقدمة الشروع الآتية ، وقد
تكلموا فيما وضعوه من هذا كلاماً مُستبجراً ، ونظروا فيه من حيث إنه فنٌّ
برأسه ، لا من حيث إنه آلة للعلوم ، فطال الكلام فيه واتسع . وكان أول
من فعل ذلك نحر الذين الرّازي في القرن السادس الهجري ، ثم تبعه فيه أفضل
الدين الخوئي في القرن السابع ، ووضع في علم المنطق كتابه كشف الأسرار

وغيره من الكتب . فتداولها طلاب المنطق مدة من الزمن ، ثم تداولوا غيرها من الكتب التي جاءت بعدها ، وخذت في ذلك حذوها ، وفيها من الشروح والحواشي ما انحرف بهذا العلم عن غايته ، كما انحرف بها غيره من العلوم ، وقد هجرت كتب المتقدمين وطرقهم كأنها لم تكن ، وهي ممتلئة من ثمره المنطق وفائدته . ولا شك أن ما أحدثه علماء الإسلام في علم المنطق لم يتناول شيئاً من القواعد التي وضعها أرسطو ، وقد جعلوا قسم الاستنباط من لواحق القياس ، وأطلقوا عليه اسم الاستقراء ، ولكنهم لم يؤوّلوا عليه كتعويلهم على القياس ، فلما جاء علماء أوربا في العصر الحديث نهجوا في دراسة العلوم مناهج حديثة ، ثم أخذوا بعد اشتغالهم بها يدرسون طرق وضعها ، ويدركون فوائد الاعتماد على الملاحظة والتجربة في استفادة الأحكام الكلية من الأحكام الجزئية ، وقد دعاهم هذا إلى أن يعوّلوا في المنطق على الاستنباط الذي يُعتمدُ على طريقه في كسب المطالب العلمية ، ووضع قواعد العلوم ، حتى بلغ من أمر بعضهم أن جعل علم المنطق يدور على الكلام في الاستنباط ، وممن لهم الفضل في تدوين قواعد الاستنباط روجر باكون (١٢١٤ - ١٢٩٤ م) وفرانسيس باكون (١٥٦١ - ١٦٢٦ م) وإسحاق نيوتن (١٦٢٤ - ١٧٢٧ م) وجون أستيورت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣ م) وهذا الأخير هو الذي وضع قواعد للاستنباط لا تقل عن القواعد التي وضعها أرسطو للقياس .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق ما يتزين بنشره^(١) منطق القاصي والحاضر، ويتوشح^(٢) بذكره صدور الكتب والدفاتر، حمدُ الله جل جلاله على آلائه المزهرة الرياض، وشكره — عم نواله — على نعمائه المترعة^(٣) الحياض، الذي شرف نوع الإنسان بحمية الإدراك وزينة الإفهام، وخصه بإدراج دُرر المعاني في جواهر الألفاظ على شرط الانتظام، ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام بفضل نسخ الشرائع والأحكام، وعموم الرسالة إلى كافة الأنام محمد المبعوث لإتمام مكارم الكرام، الذي أوتى جوامع الحكم الظاهرة البيان، وأوحى إليه ببدايع الحكم الباهرة البرهان، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق، المسعودين في مناهج الصدق على التحقيق. وبعد، فيقول الفقير إلى الله الغني، عبِيدُ الله بن فضل الله الخبيص^(٤) قدَّرَ الله له السعادة، ورزقه الحسنى وزيادة: لما رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل الحقَّقين وأكمل المتأخرين، جامع البيان والمعاني، سعد الملة والدين مسعود التفتازاني^(٥) سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، كتاباً مشتملاً على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية^(٦) وكان المحصِّلون عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطرار، لغاية إيجاز ألفاظه ونهاية الاختصار، شرحته شرحاً يبين مَعْضَلَاتِهِ، ويفسر مشكلاته، خالياً عن التطويل والإكثار، لتأديتها إلى الإملال والإضجار، مُوشِّحاً بدعاء من أيده الله تعالى بالنفس القدسية، والفضائل الإنسية، وشرف أرائك السلطنة بحضرته

(١) النشر الرائحة. (٢) معطوف على يتزين — وهو بمعناه (٣) الملوحة.

(٤) نسبة إلى خبيص وهي قرية بـكـرمان، وقيل إلى الخبيص الذي يصنع

من الثمر والدهن (٥) هو من علماء القرن الثامن الهجري، توفي سنة ٧٩٣ هـ،

منسوب إلى تفتازان وهي بلدة بخراسان (٦) هي لشمس الدين الكاتبي المتوفي

السَّماء ، وآتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ، ووفقه لتشديد قواعد الدين ، ورفع
معالم المعالي لأهل اليقين ، وخصه باللفظ العميم والخلق العظيم ، بحيث يشار
إليه ما هذا بشرا إن هذا إلا ملكٌ كريم ، وهو المولى السلطان الأعظم ،
الخاقان^(١) الأعدل الأكرم ، ناصب رايات العدل والانصاف ، قامع آثار الظلم
والاعتساف ، محي مآثر السنة النبوية ، مُنفذُ أحكام الملة المصطفوية ، هو
الذي يعزُّ الدين بالسيف والسَّنان ، وينصره بالحجة والبرهان ، تَلالَت على
صفحات الأيام آثار عَدَلَتِهِ^(٢) وسلطانه ، وتَهَلَّلَت على وجَناتِ الأنام أنوار
مكرمته وإحسانه ، السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف ، غياث الحق
والسلطنة والدنيا والدين عبدُ اللطيف^(٣) خَلَّدَ اللهم ملكه وأَعْلَى كلمته وشأنه ،
وانصر بجيشه وأعوانه ، في دولة دائمة ، وسلطنة قائمة ، وقدر منيع ، وشأن
رفيع ، وسميته بالتذهيب في شرح التهذيب ، راجيا من الله تعالى أن يكتب من
مِيَامِنِ قَبُولِهِ يَمْنَةً الإقبال^(٤) ويرتدى من ملامح نظره برداء العزِّ والجمال ،
إن الله وليُّ التوفيق ، وبتحقيق الأُمْنِيَّةِ حَقِيق ، وها أنا أشرع في المقصود ،
بعون الملك المعبود ، فأقول :

مقدمة المشروع في علم المنطق : قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن

يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضا من الكلام ، ويسمونه مقدمة المشروع
في العلم ، كتعريف العلم ، وبيان الحاجة إليه ، وموضوعه^(٥) فمن أجل ذلك
صدر المصنف هذا المختصر بها ، فقال بعد الفراغ من الخطبة^(٦) .

(١) كلمة تركية يلقب بها ملوك الترك . (٢) مصدر ميمى بمعنى العدل

(٣) هو عبد اللطيف بن ألوغ بن شاه رخ بن تيمورلنك المتوفى سنة ٨٥٤ هـ

(٤) إضافة يمنة إلى الإقبال بيانية . (٥) ويدخل فيها عند بعضهم مباحث

الدلالات والألفاظ . (٦) أى خطبة التهذيب ، وقد حذفها من اقتصر على شرح

قسم المنطق منه ولم يشرح قسمه الثانى في علم الكلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمته

الْعِلْمُ إِنْ كَانَ إِذْعَانًا لِلنِّسْبَةِ فَتَصْدِيقٌ ،

(مقدمة) أى هذه مقدمة ، وهى بكسر الدال مأخوذة من — قَدَّمَ — لازماً بمعنى تَقَدَّمَ ، كما يقال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، وقيل من — قَدَّمَ — متعدياً ، لأن معرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة ، فكأنها تَقَدَّمَتْهُ على أقرانه ، وفيه تَكَاثُفٌ ، وقيل هى بفتح الدال اسم مفعول من المتعدى ، فان هذه المباحث جُعِلَتْ مُقَدِّمَةً على غيرها ، وفيه إيهام بخلاف المقصود ، لتأدية فتح الدال إلى أن تقديم هذه المباحث يجعل جاعل ، لا بالاستحقاق الذاتى ، وهو خلاف المقصود ، وبالجملة المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف الشروع فى مسائل العلم عليه ، وهى مشتملة على بيان الحاجة إلى المنطق ، وتعريفه ، وموضوعه ، وستعرف وجه تَوَقُّفِ الشروع على كل واحد من هذه الأمور فى موضعه .

تقسيم العلم إلى تصور وتصديق : ولما كان بيان الحاجة المنساق^(١) إلى تعريف المنطق موقوفاً على تقسيم العلم إلى قسميه شرع فى التقسيم فقال (العلم) وهو الإدراك مطلقاً^(٢) (إن كان إذعاناً للنسبة) الحكيمة^(٣) (فتصديق) ومعنى

(١) أى المؤدّى ، وهو صفة لبيان . (٢) أى الذى لا يتقيد بكونه إدراك مفرد أو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها . (٣) المراد بها النسبة الخبرية ، وهى ثبوت المحمول للموضوع ، وعليها يرد الإيجاب والسلب المعبر عنهما بالإيقاع والانتزاع ، أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع ، والإذعان هو الإدراك على وجه الجزم أو الظن وإن لم يكن مطابقاً للواقع .

إذعان النسبة إدراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول ، والإدراك على الوجه المذكور يسمى حكماً ، فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء ، فيكون بسيطاً ، لكن يشترط في وجوده ثلاث تصورات : تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة الحكمية . وإنما قلنا الإدراك على الوجه المذكور هو الحكم ، لأن الحكم على ما ذكره القوم هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، ولا شك أن من أدرك النسبة الإيجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة ، ولما كان مُحَصِّلُ ما ذكره القوم راجعاً إلى الإذعان عبر عنه المصنف بالإذعان اختصاراً في العبارة ، وإثباتنا للفرق بين إدراك النسبة الذي هو من قبيل التصور^(١) ، وبين إذعان النسبة الذي هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأوجزه ، فإن إدراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران سيما في الجملة الخبرية المشكوكية ، فإن المغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح ، لوجود إدراك النسبة فيها دون إذعانها ، إذ الشاك في النسبة متردد بين وقوعها واللاوقوعها ، فقد حصل له إدراك النسبة قطعاً ، لكن لم يحصل له إذعانها ، وعند متأخري المنطقيين أن التصديق مركب ، والحكم إما إدراك أو فعل^(٢) فإن كان إدراكاً فالتصديق مركب من تصورات أربعة : تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة الحكمية ، والتصور الذي هو الحكم

(١) وهو تصور ارتباط المحمول بالموضوع . (٢) ومعناه على كونه فعلاً تحصيل صورة الشيء في الذهن ، وظاهر كلامه أن الخلاف في كون الحكم إدراكاً أو فعلاً المتأخرين فقط ، والحق أنه خلاف بين المتقدمين والمتأخرين ، فالمتقدمون على أن الحكم إدراك ، والمتأخرون على أنه فعل ، وعلى هذا يكون التصديق عندهم مركباً من ثلاث تصورات وفعل ، لا من أربع تصورات .

وَالْإِلَّا فَتَصَوَّرْ ،

وإنما وقع التصور موصوفا بالحكم ومضافا إلى سائر الأجزاء ، لأن التصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه ، وكذا التصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية ، وأما الإدراك الذي حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم ، فلذا جعل الحكم صفة له ، فقليل التصور الذي هو الحكم ، ثم إذا حصل هذا الإدراك^(١) حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الإدراك ، وإن كان فعلا — والفعل مغاير للإدراك إذ الإدراك انفعال والفعل يغيره — فحينئذ يكون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة والحكم ، وإذا لم يكن الحكم إدراكا لم يكن تصورا ، لأن التصور قسم من الإدراك ، وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الأقسام .

(وإلا) أى وإن لم يكن العلم إذعانا للنسبة (فتصور) ويقال له التصور الساذج^(٢) فإدراك كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور فقط ، وكذا إدراكهما معا بلا نسبة ، أو مع نسبة إماما تقييدية كالحَيوان الناطق وغلَام زيد وإما تامة غير خبرية كاضرب ، أو خبرية مشكوكة ، فإن كل ذلك من التصورات الساذجة ، لعدم إذعان النسبة فيه .

فإن قلت : التصور مقدم على التصديق طبعا فلم أخره وضعاً ؟ قلت : إن عَنَيْتَ بتقديم التصور على التصديق أن ذاته متقدمة على التصديق فسلم ، لكنه غير مفيد ، لأن تقديم التصديق ههنا فى التعريف ، والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم ، وإن عَنَيْتَ به أن مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فممنوع ، لأن القيود فى مفهوم التصديق وجودية ، وفى مفهوم التصور

(١) أى الأخير وهو الحكم ، وقيل المراد به مجموع التصورات الأربعة .

(٢) خلوه عن الحكم .

وَيَنْقَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ إِلَى الضَّرُورَةِ

عدمية ، وتصور الوجود سابق على تصور العدم ، فأخَّرَ التصور في التعريف ، لأنه بحسب المفهوم ، وَقُدِّمَ في الأقسام والأحكام ، لأنها بحسب الذات .

لا يقال إن النسبة كما تطلق على النسبة الحكمية كذلك تطلق على النسبة الوصفية والإضافية ، فتكون من الألفاظ المشتركة ، وهي لا تستعمل في التعريفات^(١) لأننا نقول المشهور الكثير الاستعمال هو الأول ، على أن الإذعان لا يتصور إلا في النسبة الحكمية ، فالقرينة تُجَوِّزُهُ^(٢) .

تقسيم التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي : (وينقسمان) أى

التصور والتصديق (بالضرورة) أى بحسب الضرورة (إلى الضرورة) وهي^(٣) التى^(٤) لا يتوقف حصولها على نظر وكسب^(٥) كتصور الحرارة والبرودة^(٦) ،

(١) لأنها تستدعى الإيهام المنافي للإيضاح المقصود من التعريفات . (٢) أى تجوز أخذ المشترك هنا في التعريف ، والقرينة في الجواب الأول معنوية وفي الثانى لفظية . (٣) أى الضرورة بمعنى الضرورى ، وكذلك ضمير الاكتساب الآتى يعود عليه بمعنى المكتسب ، لأن ذلك هو الذى ينقسم إليه التصور والتصديق . (٤) اسم الموصول يقع على العلم بمعنى الصورة الحاصلة في الذهن ، ولا يقع على الضرورة لئلا يؤدي إلى أخذها جنسا في تعريفها . (٥) بالألّا يتوقف على شىء أصلا كالم بالقسايا الأولية ، مثل — الواحد نصف الاثنين — أو يتوقف على غير النظر كالجَدِّس ، وهو الانتقال من المبادئ إلى المطالبات بسرعة ، مثل العلم بأن نور القمر مستفاد من الشمس . وكالتجربة ، مثل العلم بأن السَّقْمَؤَنِيا مُسَهِّلَةٌ . (٦) أى أفرادها لأنه حاصل بطريق الإحساس وهو من أجلى البديهيات ، وأما تصور مفهوما فنظرى .

وَالْاِكتِسَابِ بِالنَّظَرِ، وَهُوَ مُلَاحَظَةُ الْمَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ الْمَجْهُولِ، وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ

وَكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) إلى (الاكتساب بالنظر) وهو ما يخالف الضرورة، كتصور العقل والإنسان، وكالتصديق بأن العالم حادث^(١).

وإنما كان تقسيم التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي ضروريا^(٢) لأنهما لو لم ينقسما إليهما لكان الجميع إما بديهيًا أو كسبيًا، والتالي باطل بقسميه، فكذا المقدم، أما الملازمة فظاهرة، وأما بطلان القسم الأول من التالي فلاحتياجنا في بعض التصورات وبعض التصديقات إلى كسب ونظر كما سمر^(٣)، وأما بطلان القسم الثاني منه فلبداهة بعض التصورات وبعض التصديقات على ما سمر.

(وهو) أي الاكتساب^(٢) بالنظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) كملاحظة الحيوان والناطق للمعقول لتحصيل المجهول، وملاحظة المقدمتين للمعقولتين لتحصيل النتيجة المجهولة، والمراد بالمعقول ههنا المعالوم، فان العلم في هذا الفن مفسر بمحصل صورة الشيء في العقل.

الحاجة إلى المنطق وتهريفه: (وقد يقع فيه) أي في ذلك الاكتساب

-
- (١) لأن العلم به إنما يكتسب من دليله، وهو أنه متغير وكل متغير حادث.
- (٢) أي كما قال المتن. — وينقسم بالضرورة — وقد اختلف في معنى الضرورة فيه، فقليل المراد بها القطع، وقليل المراد بها البداهة، وعلى هذا يكون ما ذكره الشارح في إثباتها تنبيهًا لا دليلًا، لأن البديهيات قد تخفى فَيُنَبِّهُ عَلَيْهَا. (٣) الْأَوَّلَى إعادة الضمير على النظر لأنه هو الذي يُسَرِّفُ بذلك، والفرق بين النظر والحدس أن الحدس يحصل من غير طلب وملاحظة، فلا اختيار فيه بخلاف النظر.

الخطأ ، فاحتيج إلى قانون يعصم عنه ، وهو المنطق .

(الخطأ) لأن الفكر^(١) ليس بصواب دائماً ، كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضاً ، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه ، فاحتجنا إلى قانون عاصم عن الخطأ مُفيد لطرق اكتساب النظريات من الضروريات^(٢) وذلك القانون هو المنطق ، فلم من هذا أن الناس في أي شيء يحتاجون إلى المنطق ، وذلك بيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسمه ، إذ يُفهم من بيان الحاجة غاية العلم ، والتعريف بالغاية رسم^(٣) فلذا أدرج المصنف التعريف في بيان الحاجة كما سيحيى .

والحاصل أن العلم إما تصور ساذج أو تصديق ، وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة إلى الضروري والكسبي ، والكسبي مستفاد من الضروري بطريق الاكتساب ، وقد يقع في الاكتساب الخطأ ، لأن الفكر ليس بصواب دائماً (فاحتيج إلى قانون يعصم عنه وهو المنطق) هذا تعريف المنطق المندرج في بيان الحاجة ، وإنما كان المنطق قانوناً^(٤) لأن مسائله قوانين كَلْبِيَّةٌ منطبقة على جزئيات ، كما إذا علم أن الموجبة السلبية تنعكس موجبة جزئية علم أن — كل إنسان حيوان — ينعكس إلى — بعض الحيوان إنسان — وكذا نظائره ، فإن قلت : المنطق نفسه ليس عاصماً عن الخطأ ، بل العاصم مراعاته ، فكيف يطلق العاصم عليه ؟ قلت : هذا الإطلاق مجازي وفيه من التأكيد والمبالغة ما لا يخفى .

(١) يريد بالفكر النظر لأنه يرادفه عندهم . (٢) يريد بالنظريات المجهولات وبالضروريات المعلومات ، وبهذا يشمل الاكتساب من النظريات الملمومة ، لأن الاكتساب لا يلزم أن يكون من الضروريات وحدها . (٣) لأن غاية الشيء خارجة عنه ، والتعريف بمثل ذلك رسم كما سيأتي في الكلام على المصنف وأقسامه . (٤) القانون لفظ يوناني معناه في الأصل القاعدة ، وقيل للمنطق قانون مع أنه مجموعة قوانين تنزيلاً لها منزلة الشيء الواحد .

وَمَوْضُوعُهُ الْمَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ وَالتَّصَدِّيقِيُّ حَيْثُ يُوصَلُ إِلَى مَطْلُوبِ
تَصَوُّرِيٍّ فَيَسَمَّى مَعْرِفًا ، أَوْ تَصَدِّيقِيٍّ فَيَسَمَّى حُجَّةً .

وإنما كان الشروع في مسائل العلم موقوفا على بيان الحاجة لأن الشارع
في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لسكان طلبه عبثا ، وعلى تعريف العلم لأنه لو لم
يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة في طلبه ، وإذا تصوره برسمه حصل
له العلم الإجمالي بمسائل ذلك العلم ، حتى إن كل مسألة من هذا العلم تَرِدُ عليه
يعلم أنها منه .

موضوع المنطق : ولما فرغ من بيان الحاجة المنساق إلى تعريف العلم
برسمه شرع في بيان موضوع العلم فقال : (وموضوعه) أى موضوع المنطق
(المعلوم التصورى) كالحیوان والناطق مثلا (و) المعلوم (التصديقي) كقولنا ،
— العالم متغير وكل متغير حادث — أى موضوع المنطق هذان المعلومان
لا مطلقا بل من (حيث) إن ذلك المعلوم التصورى (يوصل إلى مطلوب
تصورى) كالإنسان مثلا (فيسمى) ذلك المَوْصَلُ إلى المطلوب التصورى .
(معرّفا) وقولا شارحا^(١) (أو) من حيث إن ذلك المعلوم التصديقي يوصل إلى
مطلوب (تصديقي) كقولنا — العالم حادث — مثلا (فيسمى) ذلك الموصول
إلى المطلوب التصديقي (حجة) ودليلا^(٢) فانحصر المقصود الأصلي من هذا

- (١) هذا هو الموصول القريب إلى المطلوب التصورى ، أما الموصول البعيد إليه .
فالكليات الخمس ، لأن القول الشارح يتألف منها ، فيبحث المنطق فيها أيضا .
(٢) هذا هو الموصول القريب إلى المطلوب التصديقي ، أما الموصول البعيد إليه .
فالقضايا وأحكامها ، لأن القياس يتألف منها .

الفن في الموصل إلى التصور والتصديق ، وإنما كان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع المنطق لأنه يُبْحَثُ في المنطق عن أعراضهما الذاتية^(١) وما يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع العلم ، وإنما قلنا يُبْحَثُ في المنطق عن الأعراض الذاتية للمعلوم التصوري والتصديقي ، لأن المنطق يبحث عنهما من حيث الاتصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي كما مر ، وتلك الحَيْثِيَّةُ عارضة المعلومين المذكورين .

ووجه توقّف الشروع على موضوع العلم أن العلوم لا تتميز زيادة تميّز إلا بتمايز الموضوعات ، فإن علم الفقه مثلاً إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعيهما مُتَمَازَانِ ، فموضوع الفقه أفعال المكلفين ، لأن الفقيه يبحث عنها من حيث الحِلُّ والحَرْمَةُ ، والصحة والفساد ، وموضوع الأصول الأدلة السمعية لأن الأصولي يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام الشرعية منها ، فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ، ولم يكن له في طلبه زيادة بصيرة .

(١) وذلك بأن يجعل كل منهما موضوعاً لمسائله ، نحو — كل ما تركب من جنس وفصل فهو تعريف — والعَرَضُ الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه المساوي له أو لعارض خارج عنه مُسَاوٍ له ، كالتعجب والتكلم والضحك للإنسان ، فالأول يلحقه لذاته ، والثاني يلحقه لأنه ناطق ، والثالث يلحقه لأنه متعجب ، والعرض الغريب بخلاف العرض الذاتي ، كالتحريك بالإدارة للإنسان ، فإنه يلحقه لأنه حيوان وهو جزؤه الأعم ، ولا يبحث عن الأعراض الغريبة في العلم .

مبادئ المنطق الحديث :

يبدأ في المنطق الحديث ببيان القوى الحسية والعقلية ، ثم يُعرّف المنطق بأنه علم يبحث في المدركات الحسية والعقلية ويبين طرق كسب المعقولات من المحسوسات والكليات من الجزئيات ، وهذا هو المنطق الذي عني به السُّمَّاءُ دُونَ ، =

= ويطلق عليه عندهم اسم الاستنباط ، لأنه يبحث في استنباط الأحكام الكلية من الجزئيات بالملاحظة والتجربة ، وهو المعروف عند القدماء باسم الاستقراء ، ويقابله المنطق الذي يبحث في المبادئ والأقيسة ، وهو الذي عني به المتقدمون ، ويطلق عليه اسم الاستدلال ، وبهذا يكون موضع المنطق الحديث المعلومات الجزئية لا الكلية كما هو موضوع المنطق القديم ، ويكون المنطق قسمان : منطق الشكل أو المنطق الصوري ، ومنطق المادة أو المنطق الاستقرائي . ومن المحدثين من يعرف المنطق بأنه علم قوانين الفكر ، ويعرف القوانين الفكرية بأنها قوانين طبيعية لا يستطيع أن يؤثر فيها شخص بغيره ، بخلاف القوانين الاجتماعية والإدارية لأنها من وضع الإنسان ، ولكن القوانين الفكرية مع هذا قوانين معيارية كقوانين الأخلاق وقوانين الجمال ، وليست تقريرية كقوانين الرياضة والكيمياء ، فيمكن الشخص أن يخرج عليها إذا حاد عن جادة الصواب في تفكيره ، كما يمكنه مخالفة قوانين الأخلاق بارتكاب ما لا يليق ، ومخالفة قوانين الجمال باستحسان غير الجميل ، وقوانين الفكر الضرورية أربعة : قانون الذاتية وقانون الضرورية أو التناقض ، وقانون الامتناع ، وقانون التعليل ، وإنما كانت هذه القوانين ضرورية لأن كل عاقل يسلم بصحتها بداهة ، ولا يستطيع مخالفتها في تفكيره من غير أن يقع في تناقض .

وقانون الذاتية يتلخص في أن حقائق الأشياء ثابتة ما دامت موجودة ، وفي أن لها صفات خاصة أو مشتركة لا يصح نفيها عنها ما دامت متصفة بها . وقانون الضرورية يتلخص في أنه لا يصح الحكم بسلب حقائق الأشياء عنها ، ولا الحكم عليها بصفات تناقض صفاتها .

وقانون الامتناع يتلخص في أنه لا يصح سلب شيء ونقيضه عن شيء آخر ، لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وقانون التعليل يتلخص في أن الأشياء لم تختلف في حقائقها وآثارها مصادفة ، وإنما ذلك مبني على أسباب أوجبتها .

وهذه القوانين الأربعة هي القوانين التي لا بد من مراعاتها عند علماء المنطق الحديث في كشف الحقائق ، ومن التقييد بها في الاستدلال والاستنباط . =

= ويمكننا بعد هذا كله أن نفرق أيضاً بين المنطق القديم والمنطق الحديث بأن المنطق الثاني لا يبحث عن القوانين التي تعصم الذهن عن الخطأ فقط ، بل يستنبط أيضاً ما يرشد الذهن إلى الأخذ بتلك القوانين ، ولهذا يبحث عن أهواء النفس وخواطرها ، وعن أسباب الغلط وتسلسل الخواطر .

تمارين على مبادئ المنطق

تمرين - ١

(١) ميز التصورات والتصديقات فيما يأتي :

الإنسان . عبد الله . حيوان ناطق . هل جزاء الإحسان إلا الإحسان .
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً . الحلم سيد الأخلاق . لبثنا يوماً أو بعض يوم .
الصدق منجاة .

(٢) ميز الضروري والكسبي من التصورات والتصديقات الآتية :

الخمس نصف العشرة . الكهرباء . الكل أعظم من الجزء . الهواء . النار محرقة .
العالم حادث :

لا يصلح الناس فـَوْضَى لاسِرَّةَ لَهُمْ ولا سِرَّةَ إِذَا جُهِـَّأَ لَهُمْ سَادُوا

تمرين - ٢

(١) بين الفرق بين المنطق القديم والحديث تعريفاً وموضوعاً ، وهل يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر .

(٢) ما الفرق بين القوانين الفكرية والقوانين الاجتماعية وقوانين الأخلاق والجمال ، وما وجه الحاجة إلى قوانين الفكر الضرورية في المنطق .

تمرين - ٣

(١) بين التصور والتصديق والضروري والكسبي فيما يأتي :

الدائرة . الشمس أكبر من الأرض . علم بلا عمل كشجر بلا ثمر . السعادة .
العد أساس الملك . الواحد نصف الاثنين .

(٢) لماذا كانت الأعراض الذاتية لموضوع العلم هي التي يبحث عنها فيه دون أعراضه الغريبة .

فصل

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وَضِعَ لَهُ مُطَابَقَةً ، وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ ، وَعَلَى الْخَارِجِ الْإِزَامُ ،

(فصل) في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها

وهو حَقِيقٌ بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة ، لانهصار نظر المنطقي في مفهوم المُرَصِّل^(١) وتَوَقُّفِ إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ ، وكون الألفاظ منظورا فيها من حيث إنها دلائل المعاني ، فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال :

أقسام الدلالة وتعميرها : (دلالة اللفظ على تمام ما وضع) اللفظ (له مطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، كالدلالة كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَالَةٍ^(٢) يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والوضع جعلُ الشيء بازاء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني (و) دلالاته (على جزئه) أى جزء المعنى الموضوع له (تضمن) لكون الجزء في ضَمْنِ المعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق (و) دلالاته (على الخارج) عن المعنى الموضوع له (التزام) لكون الخارج لازما للمعنى الموضوع له ، كدلالة الإنسان على قابل العلم وصناعة الكتابة . فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له ، لكنها لازمة له . هكذا وقع في كتب القوم ، وفيه بحث لأن القابلية المذكورة لا تصلح مثالا للمدلول الالتزامي ، إذ لا يلزم من تصور معنى الإنسان تصورها على ما لا يخفى ، ويمكن أن يجاب عنه بأن اللزوم بين الإنسان

(١) الإضافة بيانية ، والموصل هو المعلوم التصوري والتصديقي . (١) هي

العلاقة بين الدال والمدلول ، كالوضع في الدلالة الوضعية ، وكافتضاء الطبع في الدلالة الطبيعية ، وكافتضاء العقل في الدلالة العقلية .

والقابلية المذكورة هو اللزوم البين بالمعنى الأعم ، وهو ألا يكون تصوُّرُ الملزوم فقط كافياً في جزم العقل باللزوم بين اللازم والملزوم ، بل لا بد فيه من تصورهما حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما ، واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهر لا مَرِيَّةَ فيه ، فإن العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لا يتوقف في اللزوم بينهما^(١) . واعلم أن هذا الجواب حسن إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الدلالة الالتزامية ، لكنه يختلف فيه ، بل المحققون على أن هذا اللزوم غير معتبر ، والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم^(٢) فالصواب أن يمثل بزَوْجِيَّهِ الاثنين ، وهذا البحث وإن كان مناقشة في المثال وهو ليس بدأب الطلاب ، إذ يكفي في التمثيل الفرض سواء طابق الواقع أو لا لكن غرضنا من إيراد التنبيه على أن المعتبر في الدلالة الالتزامية أي لزوم .

ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج ، واللفظ لا يدل على كل أمر خارج ، وإلا لزم أن يكون كل لفظ موضوع لمعنى دالاً على معان غير متناهية وهو باطل ، فلا بد للدلالة على الخارج من شرط . أشار إليه

- (١) هذا مسلم في لزوم القابلية للكتابة ، أما لزوم القابلية للعلم فهو من البين بالمعنى الأخص ، لأن مفهوم الإنسان هو الحيوان الناطق ، والناطق هو المفكر بالقوة ، وهذا يلزمه القابلية للعلم لزوماً بينا بالمعنى الأخص .
- (٢) جرى الشارح على أن اللزوم البين بالمعنى الأعم يبين اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وقيل إن الأول أعم من الثاني ، فيعرف الأول بأنه ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم جزم العقل باللزوم بينهما ، فيشمل ما يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم ، وما لا يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم ، وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص .

وَلَا بُدَّ مِنَ الْاِثْمِ عَقْلًا أَوْ عُرْفًا ، وَتَلَزَمُهُمَا الْمُطَابَقَةُ وَلَوْ تَقْدِيرًا ، وَلَا تَعَكْسَ

بقوله (ولا بد) في الدلالة الالتزامية (من الازوم) بين مُسَمَّى اللفظ والخارج إما (عقلا) كاللزم بين الاثنين والزوجية ، فإنه بحسب العقل ، ولا يشترط الازوم الخارجي^(١) لأنه لو كان شرطا لم يتحقق الالتزام بدونه ، وليس كذلك ، فإن العمى يدل على البصر التزاما ، لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ، فيكون البصر لازما للعمى في الذهن ، مع المعاندة بينهما في الخارج^(٢) (أو عرفا) كاللزم بين الغيث والنبت ، فإنه بحسب العرف لا بالعقل ، لتحقيق التخلف ، واعلم أن اعتبار الازوم العرفي خروج عن الفن ، فإن الازوم المعتبر عند المحققين هو الازوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا ، وليس الازوم البين بالمعنى الأعم معتبرا فضلا عن الازوم العرفي ، نعم اعتبار الازوم العرفي عند علماء المعاني ، فكان المصنف تبعهم^(٣) .

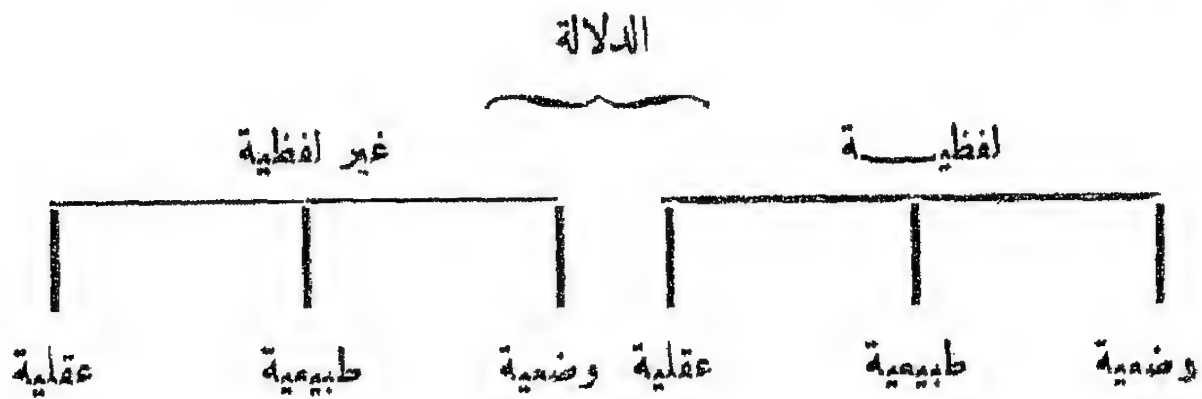
الفصل بين أقسام الدلالة : وإذا قد فرغ من تحديد الدلالات الثلاث شرع في بيان التلازم بينهما وعدمه فقال : (وتلزمهما) أي التضمن والالتزام (المطابقة ولو تقديرا^(٤)) فإنه متى تحققتا تحققت ، لأنهما تابعان لها ، والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع (ولا عكس) أي لا يلزمان المطابقة ، لتحقيقها فيما إذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بدون التضمن ، وفيما إذا لم يكن

(١) أي زيادة على الذهني ، لأنه لا يكفي وحده في اعتبار الازوم . (٢) ولم تكن دلالاته عليه تضمنية مع أخذه في مفهومه ، لأن مفهوم العمى هو العدم المفيد بالبصر والقيود خارج عن المفيد . (٣) ولا وجه له في ذلك ، لأنه لا شأن لنا هنا بعلماء المعاني . (٤) وهذا كما في قوله تعالى (وَيَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ) أي أناملهم ، فقد وجدت فيه دلالة التضمن ولم توجد المطابقة ، ولكنه لو قدر إرادة الموضوع له فيه لكان له دلالة مطابقة .

لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره بدون الالتزام ، واعلم أن التضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس ، أما الأول فليجوز أن يكون من المعاني المركبة ما لا يكون له لازم ذهني ، فهناك تضمن بدون الالتزام ، وأما الثاني فليجوز أن يكون المعنى البسيط لازم ذهني ، فهناك الالتزام بدون التضمن .

الدلالات في المنطق الحديث :

يبحث المنطق في الأفكار ومطابقتها للقوانين الضرورية ، ولا علاقة له بالألفاظ إلا من حيث إنها سمات ورموز تدل على المعاني ، ومن أجل هذا تبحث أقسام الدلالة في علم المنطق ، وكان المعتبر منها فيه هو الدلالة اللفظية الوضعية لا الطبيعية ولا العقلية ، والدلالة الطبيعية ما كان ان فهم المعنى فيها بواسطة الطبع ، كدلالة لفظ — أح — على الوجع ، والدلالة العقلية ما كان ان فهم المعنى فيها بواسطة العقل ، كدلالة اللفظ على وجود لفظه ، ولا شك أن المنطق الحديث لا يخالف منطق القديم في اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية ، وهي فيه تنقسم إلى أقسامها الثلاثة السابقة كما تنقسم إليها في المنطق القديم .
وهذه هي أقسام الدلالة مطلقاً عند المتقدمين والمؤجدين :



تمريعات على الدلالة

تمرين — ١

- (١) بين نوع الدلالة فيما تحته خط من قول الشاعر :
- تسيل على حَدِّ الظُّبَبَات نفوسُنَا : وليست على غير الظبات تسيلُ .
- (٢) بين نوع الدلالة في هذه الأمثلة :
- دلالة لفظ الجلالة على ذاته . دلالة لفظ الجلالة على قدمه . دلالة الفرس على أنه صاهل .

تمرين — ٢

- (١) بين نوع اللزوم فيما يأتي :
- لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا . لزوم الفردية للثلاثة . خالق الإنسان عجولا .
- (٢) لماذا يذكر مبحث الدلالة في علم المنطق ؟

تمرين — ٣

- (١) بين ما يعتبر في علم المنطق وما لا يعتبر من الدلالات الآتية :
- دلالة النماذج التي توضع على أبواب المتاجر ، دلالة أعراض الأمراض عليها . دلالة إتقان صنعة على حذق صانعها ، دلالة لفظ على وجود لفظه ، دلالة الأنين على مرض صاحبه : دلالة لفظ الفرس على الحيوان الصاهل .
- (٢) لماذا كان المعتبر في المنطق هو الدلالة اللفظية الوضعية ؟

تمرين — ٤

- (١) من أي أنواع الدلالة ما يأتي :
- دلالة — الصبر محمود — على المحكوم عليه أو به أو على النسبة أو على الحكم أو على مجموعها . دلالة الدخان على النار .
- (٢) ما هو اللزوم المعتبر في علم المنطق ؟

فصل

والموضوع إن قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب : إما تام : خبر
أو إنشائي . وإما ناقص : تقييدي أو غيره — وإلا ففرد ،

(فصل) في مباحث الألفاظ

اللفظ المركب وأقسامه : (و) اللفظ (الموضوع) للمعنى بالمطابقة إما
مركب أو مفرد ، لأنه (إن قصد بجزء منه) أى من اللفظ (الدلالة على جزء
المعنى) المقصود (فركب) وهو (إما تام) إن صح السكوت عليه ، بالأ لا يكون
مستدعياً للفظ آخر ، كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس ، والتام
إما (خبر) إن احتمل الصدق والكذب من حيث هو ^(١) وهو العمدة في باب
التصديقات (أو إنشائي) إن لم يحتمل ذلك (وإما ناقص) عطف على قوله
— إما تام — والمركب الناقص أى الذى لا يصح السكوت عليه إما (تقييدي)
إن كان الثانى قيذا الأول ، كرامى الحجارة ، والحيوان الناطق ، وهو العمدة في
باب التصورات ^(٢) (أو غيره) إن لم يكن الثانى قيذا الأول ، كالمركب من
اسم وأداة ، أو كلمة وأداة .

اللفظ المفرد وأقسامه : (وإلا) أى وإن لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة
على جزء المعنى المقصود (فمفرد) كهمزة الاستفهام وزيد وعبد الله والحيوان
الناطق عالمين ^(٣) . فالمفرد أربعة أقسام ، فان قلت : ما الفرق بين القسمين
الأخيرين ؟ قلت : الفرق أن — عبد الله — العَلَم لا يدل جزء لفظه على جزء

(١) أى من غير نظر إلى قائله ، فيدخل فيه الأقوال المقطوع بصدقها أو
كذبها بالنظر إلى قائلها . (٢) أما المفرد الآتى كالجنس ونحوه فهو من مبادئها .
(٣) أما إذا كانا غير علمين فهما من المركب الناقص .

وَهُوَ إِنْ اسْتَقَلَّ فَعَدَّ الدَّلَالَةَ بِهِيئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ كَلِمَةً ،

المعنى المقصود ، إذ ليس شيء من الجزئين دالا على شيء من الذات المشخصة ،
وأما الحيوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود ، لكن تلك
الدلالة ليست بمقصودة ، بيانه أن الحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهومه ،
ومفهومه جزء الماهية الإنسانية ، والماهية الإنسانية جزء المعنى المقصود الذي
هو الشخص الإنساني ، فالحيوان دال على جزء المعنى المقصود ، لأن جزء الجزء
جزء ، فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود ، لكن تلك الدلالة ليست
بمقصودة — تأمل (١) .

(وهو) أى المفرد (إن استقل) بالإخبار به وحده (فعَدَّ الدَّلَالَةَ بِهِيئَتِهِ)
وصيغته (على أحد الأزمنة) الثلاثة (كلمة) وعند النحاة فعل ، وقوله — فعَدَّ
الدلالة — الفاء فى جواب الشرط ، و — مع الدلالة — حال من الضمير فى
— استقل — وقوله — كلمة — خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير — فهو حال
كونه مع الدلالة على أحدها كلمة ، فبقيد الاستقلال يخرج الأداة ، وبقيد
الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم الذى لا يدل على الزمان أصلا ،
وبقيد الهيئة والصيغة يخرج الاسم الذى يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته
بل بحسب جوهره ومادته ، كالزمان والأمس والصُّبُوح والفُجُوق (٢) فان دلالتها
على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف الكلمة ، فان دلالتها على الزمان بحسب
الهيئة ، ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب يضرب مع اتحاد
مادتهما ، واتحد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب وضرب مع اختلاف مادتهما

(١) يشير بقوله — تأمل — إلى أن ذلك الفرق غير صحيح ، لأن جزء

كل منهما علمين كالزاي من زيد لا يدل على شيء .

(٢) الصُّبُوح ما يشرب صباحا ، والفُجُوق ما يشرب بالعمى .

وَيَدُونِهَا اسْمٌ ، وَإِلَّا فَأُدَاةٌ . — وَأَيْضًا إِنْ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ تَشْخِصِهِ وَضَعًا
عَلِمٌ ، وَيَدُونُهُ مُتَوَاطِيٌّ ، إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ ، وَمُشْكِكٌ إِنْ تَفَاوَتَتْ

(وبدونها) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ — فَمَعَ الدَّلَالَةُ — أَى الْمَفْرَدُ إِنْ اسْتَقْلَلَ فَإِنْ كَانَ
مَعَ الدَّلَالَةُ بِهِيئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ فَهُوَ كَلِمَةٌ كَمَا صر ، وَإِنْ كَانَ بِدُونِ تِلْكَ
الدَّلَالَةِ فَهُوَ (اسم ، وإلا) أَى وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْلَلْ بِالْإِخْبَارِ بِهِ وَحْدَهُ (فَأُدَاةٌ) وَعِنْدَ
الْمُحَاجَةِ حَرْفٌ .

(و) الْمَفْرَدُ^(١) يَنْقَسِمُ (أَيْضًا) إِلَى أَقْسَامٍ : الْعَلِمُ وَالْمُتَوَاطِيُّ وَالْمُشْكِكُ
وَالْمُشْتَرِكُ وَالْمَنْقُولُ وَالْحَقِيقَةُ وَالْمُجَاز ، لِأَنَّهُ (إِنْ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ تَشْخِصَهُ) أَى
تَشْخِصَ ذَلِكَ الْمَعْنَى (وَضَعًا) لَا عَارِضًا^(٢) (ع-لم) كَزَيْدٍ وَعَمْرٍ وَأُمَثَالُهُمَا^(٣)
(وَبَدُونُهُ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ — فَمَعَ تَشْخِصَهُ — أَى الْمَفْرَدُ إِنْ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَإِنْ
كَانَ مَعَ تَشْخِصِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فَهُوَ عِلْمٌ ، وَإِنْ كَانَ بِدُونِ تَشْخِصِ فَهُوَ إِمَّا
(مُتَوَاطِيٌّ إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ) الذَّهْنِيَّةُ^(٤) وَالْخَارِجِيَّةُ فِي حَصُولِهِ وَصَدَقَهُ عَلَيْهَا ،
كَالْإِنْسَانِ وَالشَّمْسِ ، فَإِنْ صَدَقَهُمَا عَلَى أَفْرَادِهِمَا الذَّهْنِيَّةُ وَالْخَارِجِيَّةُ بِالسَّوِيَّةِ ،
وَلَيْسَ بَعْضُ الْأَفْرَادِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ ، وَاسْمُ مُتَوَاطِيٍّ لِتَوَافُقِ الْأَفْرَادِ فِي مَعْنَاهُ
مِنَ التَّوَاطُؤِ وَهُوَ التَّوَافُقُ (و) إِمَّا (مُشْكِكٌ إِنْ تَفَاوَتَتْ) الْأَفْرَادُ فِي حَصُولِهِ
وَصَدَقَهُ عَلَيْهَا ، بِأَنَّهُ كَانَ حَصُولُهُ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ ، وَذَلِكَ التَّفَاوُتُ

(١) الْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الْأَسْمَاءَ وَحْدَهُ لَا الْمَفْرَدَ مُطْلَقًا .

(٢) الْأَوَّلَى — لَا عَرَضًا — لِيُعْطَفَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَيَخْرُجَ عَنِ
الْعِلْمِ بِهَذَا الْقَيْدِ الضَّمِيرِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ وَاسْمِ الْمَوْصُولِ ، لِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ وَضَعًا عِنْدَ
السَّعْدِ ، وَتَشْخِصُهَا عِنْدَهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ فَقَطْ . (٣) أَى مِنَ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ ، أَمَّا عِلْمُ
الْجِنْسِ فَهُوَ مِنَ الْمُتَوَاطِيِّ .

(٤) وَهِيَ الْفَرْضِيَّةُ الَّتِي لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ .

إِمَّا بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوَّلَوِيَّةٍ ، وَإِنْ كَثُرَ مَعْنَاهُ فَإِنْ وُضِعَ لِكُلِّ فَمُشْتَرِكٌ ،
وَالْأُفْلَاحُ فَإِنْ اشْتَهَرَ فِي الثَّانِي فَمَنْقُولٌ يُنْسَبُ إِلَى النَّاظِلِ ، وَإِلَّا
فَحَقِيقَةٌ وَبَحَازٌ .

إِذَا (بِأَوَّلِيَّةٍ) كَالْوُجُودِ ، فَإِنَّهُ فِي الْوَاجِبِ قَبْلَ حَصُولِهِ فِي الْمُمْكِنِ (أَوْ أَوَّلَوِيَّةٍ)
بِالْجُرْعَةِ عَلَى قَوْلِهِ — أَوَّلِيَّةٌ — أَيْ التَّفَاوُتُ إِذَا بِأَوَّلِيَّةٍ كَمَا مَرَّ ، وَإِذَا بِأَوَّلَوِيَّةٍ
كَالْوُجُودِ أَيْضًا فَإِنَّهُ فِي الْوَاجِبِ أَيْضًا وَأَوَّلَى ، وَتَسْمِيَّتُهُ بِالْمُشْكِكِ لِأَنَّ النَّظَرَ (١)
فِيهِ مُشْكِكٌ هَلْ هُوَ مُتَوَاطِئٌ مِنْ حَيْثُ اتَّفَاقُ أَفْرَادِهِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى أَوْ مُشْتَرِكٌ
مِنْ حَيْثُ اخْتِلَافُ أَفْرَادِهِ بِالأَوَّلِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا (وَإِنْ كَثُرَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ
— إِنْ اتَّحَدَ — أَيْ إِنْ كَثُرَ مَعْنَى الْمَفْرَدِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَفْرَدُ مَوْضُوعًا
لِكُلِّ مِنَ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ أَوْ لَا (فَإِنْ وَضِعَ) الْمَفْرَدُ (لِكُلِّ) مِنَ الْمَعَانِي
الْكَثِيرَةِ (فَمُشْتَرِكٌ) كَالْعَيْنِ (٢) (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَوْضَعْ لِكُلِّ مِنَ الْمَعَانِي بَلْ
وُضِعَ لِمَعْنَى ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى آخَرٍ لِمُنَاسَبَةٍ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُهُ
مُشْتَهَرًا فِي الْمَعْنَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ أَوْ لَا (فَإِنْ اشْتَهَرَ فِي) الْمَعْنَى (الثَّانِي) وَتَرَكَ
اسْتِعْمَالَهُ فِي الْأَوَّلِ (فَمَنْقُولٌ يُنْسَبُ إِلَى النَّاظِلِ) فَإِنْ كَانَ النَّاظِلُ شَرْعًا فَمَنْقُولٌ
شَرْعِيًّا كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، وَإِنْ كَانَ اصْطِلَاحًا فَمَنْقُولٌ اصْطِلَاحِيًّا كَالْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ ، وَإِنْ كَانَ عَرَفًا (٣) فَعَرَفِيٌّ كَالدَّابَّةِ لِذَاتِ الْقَوَائِمِ الْأَرْبَعِ (٤) (وَإِلَّا)
أَيْ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي وَلَمْ يَتَرَكَ اسْتِعْمَالَهُ فِي الْأَوَّلِ (فَحَقِيقَةٌ) إِنْ اسْتَعْمَلَ
فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ ، كَالْأَسَدِ لِلْحَيَوَانِ الْمَعْلُومِ (وَبَحَازٌ) إِنْ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ — النَّازِلُ — فَيَكُونُ قَوْلُهُ — مُشْكِكٌ اسْمُ مَفْعُولٍ . —

(٢) فَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْبَاصِرَةِ بِوَضْعِ وَلِلْجَارِيَةِ بِوَضْعِ آخَرٍ ، وَهَكَذَا . (٣) أَيْ

عَامًّا ، وَالْاصْطِلَاحُ هُوَ الْعَرَفُ الْخَاصُّ . (٤) وَهِيَ فِي اللُّغَةِ اسْمُ لِكُلِّ مَا دَبَّ
عَلَى الْأَرْضِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَغَيْرِهَا .

كالأسد الرجل الشجاع (١) .

(١) وقد بقي من أقسام الاسم بذلك الاعتبار قسمان . المترادف ، وهو ما تعدد لفظه واتحد معناه ، كأسد وغضنفر . والمتباين ، وهو ما تعدد لفظه ومعناه كفرس وجل ، وسيأتي ذكر هذا في مبحث السكلى والجزئى .

مباحث الألفاظ فى المنطق الحديث :

يمتدح المنطق الحديث فى الألفاظ أيضاً ، ويقسمها إلى الأقسام السابقة لأنه ، لا بد للمنطق من معرفة أسرار اللغة ، والوقوف على حقيقة كل كلمة ، ليميز المتواطىء من المشترك ، والمتباين من المترادف ، ويفرق بين السكيات ومحل استعمال كل واحدة منها ، ويجتنب ما فيه إيهام من المشترك ونحوه ، ولا يستعمله فى التعريف والاستدلال إلا عند الفرينة التى تعينه .

تمارين على مباحث الألفاظ

تمرين - ١

- (١) بين المفرد والمركب من الأمثلة الآتية : المسجد الحرام . التصور . التصديق . أبو بكر . الصديق محمود . الكذب مذموم .
- (٢) لماذا كان الخبر هو العمدة فى باب التصديقات ، وكان المركب التقييدى هو العمدة فى باب التصورات .

تمرين - ٢

- (١) من أى أنواع المركب ما يأتى من الأمثلة : أكرم أباك . العلماء ورثة الأنبياء . إنسان العين . شجرة طيبة . ظرف زمان .
- (٢) من أى أنواع المفرد ما يأتى من الأمثلة : نور . زكاة . نسبة . مصدر . فرس .

تمرين - ٣

- (١) ما الفرق بين المتواطىء والمشكك والمشارك ؟ وما الذى يطلق عليه منها اسم المشترك اللفظى واسم المشترك المعنوى ؟
- (٢) أى فائدة لتقسيم المفرد فى المنطق إلى اسم وكلمة وأداة ؟ وهل يأتى فى كل منها المتواطىء والمشكك والمشارك والمنقول والحقيقة والمجاز ؟

فصل

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئى وإلا فكلّى :
امتنع أفرادهُ ، أو أمكنت ولم توجد ،

المقصد الأول - فى التصورات

(فصل) فى مبادئ التصورات

تقسيم المفهوم إلى جزئى وكلّى : (المفهوم) وهو الحاصل فى العقل إما جزئى وإما كلّى ، لأنه بمجرد حصوله فى العقل (إن امتنع) عند العقل (فرض صدقه على كثيرين فجزئى) حقيقى ^(١) كذات زيد ، فإنه إذا حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين (وإلا) أى وإن لم يمتنع بمجرد الحصول فرض صدقه على كثيرين (فكلّى) فالكلية إمكان فرض الاشتراك ، والجزئية استحالة ، فإن قلت : الجزئى لا يمتنع بمجرد حصوله فى العقل فرض صدقه على كثيرين ^(٢) وكل ما كان كذلك فهو كلّى ، فالجزئى كلّى ، وهو محال . قلت : المراد من الجزئى إن كان ماصداق عليه لفظ الجزئى من نحو زيد أو غيره فلا نسلم الصغرى ، وإن كان المراد لفظ الجزئى فلا نسلم استحالة النتيجة . ثم الكلّى بالنظر إلى الوجود الخارجى ينقسم إلى ستة أقسام : لأنه إن (امتنع أفرادهُ) فى الخارج فهو القسم الأول كشرىك البارى سبحانه وتعالى فإنه كلّى ممتنع الأفراد فى الخارج (أو أمكنت) أفرادهُ (و) لکن (لم توجد)

(١) أما الجزئى الإضافى وهو ما اندرج تحت كلّى فقد يكون كلياً كإنسان ، فهو جزئى إضافى لاندراجه تحت حيوان . (٢) لأنه يصدق على زيد وعمر وبكر وغير ذلك من الجزئيات .

أَوْ وَجِدَ الْوَاحِدُ فَقَطْ مَعَ إِمْكَانِ الْغَيْرِ ، أَوْ امْتِنَاعِهِ ، أَوْ الْكَثِيرُ مَعَ التَّنَاهِي ، أَوْ عَدَمِهِ .

في الخارج فهو القسم الثاني كالعنقاء ، فانه كلى ممكن الأفراد ، لكنها لم توجد في الخارج (أو وجد) من أفراد الفرد (الواحد فقط) في الخارج (مع إمكان) وجود (الغير) أى غير ذلك الفرد فهو القسم الثالث كالشمس ، فانه كلى ممكن الأفراد في الخارج ، ولكن لم يوجد من أفرادها إلا فرد واحد (أو امتناعه) بالجر عطفاً على قوله — إمكان الغير — أى الكلى الذى لم يوجد من أفرادها إلا فرد واحد ينقسم إلى قسمين ، لأنه إما أن يكون مع إمكان الغير أو مع امتناعه ، فان كان الأول فهو القسم الثالث كما مر ، وإن كان الثانى فهو القسم الرابع كمفهوم واجب الوجود ، فانه كلى لم يوجد من أفرادها إلا فرد واحد وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد ، واعلم أن مفهوم الواجب إنما يكون كلياً بمجرد النظر إلى حصوله فى العقل ، أما إذا لوحظ مع حصوله فى العقل برهان التوحيد فلا يكون كلياً ، لأنه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه (أو) وجد (الكثير) فى الخارج إما (مع التناهى) أى تنهى الأفراد ، فهو القسم الخامس كالسكواكب السيارة ، فانه كلى كثير الأفراد فى الخارج ، لكنها متناهية منحصرة فى عدد ، وهى سبعة^(١) (أو) مع (عدمه) أى عدم تنهى الأفراد فهو القسم السادس كالنفس الناطقة عند من قال بقدوم العالم ، فإن النفوس المجردة عن الأبدان غير متناهية العدد عنده^(٢) .

(١) وهى على رأى علماء الفلك الأقدمين : زُحَلُ والمشتري والمريخ والشمس والزُّهْرَةُ وعُطَارِدُ والقمر . (٢) لأنها لا أول لها عنده حتى ينتهى بذلك عددها من الجزئيات .

وَالْكَلِّيَّانِ إِنْ تَفَارَقَا كَلِّيًّا فَتَتَبَايَنَانِ ، وَإِلَّا فَإِنْ تَصَادَقَا كَلِّيًّا مِنْ
الْجَانِبَيْنِ فَتَتَسَاوَيَانِ ، وَنَقِيضَاهُمَا كَذَلِكَ ،

بيان النسبة بين الكلّيين : ولما فرغ من تعريف الكلّي وتقسيمه شرع
في بيان النسبة بين الكلّيين فقال : (والكلّيان) إذا نسب أحدهما إلى الآخر
فإما أن يكونا متباينين أو متساويين أو أعم وأخص مطلقاً أو أعم وأخص من
وجه ، لأنهما (إن تفرقا) تَفَارُقًا (كلياً) أي في جميع الصور (فتباينان)
كالإنسان والفرس ، فإن كل واحد منهما مُتَفَارِقٌ عن الآخر تفرقا كلياً ،
وتقييد التفارق بالكلّي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه ، فإنهما
يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها كما سيبيحى ، (وإلا) أى وإن لم يتفارقا
تفرقا كلياً ، فلا يخلو من أن يتصادقا في الجملة أى في بعض الصور ، أو يتصادقا في جميع
الصور ، فإن تصادقا في بعض الصور فهو أعم وأخص من وجه كما سيبيحى ، وإن تصادقا
في جميع العصور ، فإما أن يتصادقا تصادقاً كلياً من الجانبين أو من جانب واحد
(فإن تصادقا) تصادقا (كلياً من الجانبين فتساويان) كالإنسان والناطق ^(١)
فإنه يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر ، فالتصادق الكلّي هنا من
الجانبين ، وتقييد التصادق بالكلّي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه
فإن تصادقهما في بعض الصور ، وقوله — من الجانبين — احتراز عما بينهما
عموم وخصوص مطلق ، فإن التصادق الكلّي هناك من جانب واحد أى جانب
الأعم (ونقيضاهما) أى نقيضا المتساويين كالإنسان والناطق ^(٢) (كذلك)

(١) فالمتساويان ما اتفقا أفرادا واختلفا مفهوماً ، أما المترادفان فيختلفان أفرادا
ومفهوماً . (٢) هذا من أساليب المنطق المخالفة للعربية ، لما فيه من إدخال أل على
حرف النفي .

أَوْ مِنْ جَانِبٍ فَأَعْمٌ وَأَخْصٌ مُطْلَقًا ، وَنَقِيضَاهُمَا بِالْعَكْسِ ،

متساويان ، فيصدق كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر ، وإلا لصدق عين أحد المتساويين على بعض نقيض الآخر ، وهو محال ، لأنه صدق أحد المتساويين بدون الآخر (أو من جانب) عطف على قوله — من الجانبين — أى إن تصادقا تصادقا كلياً من الجانبين فهما متساويان كما مر ، وإن تصادقا تصادقا كلياً من جانب واحد (فأعم وأخص مطلقاً) كالحَيوان والإنسان ، فإن الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان بدون العكس اللغوى ^(١) فالصادق على كل الأفراد أعم مطلقاً ، والآخر أخص مطلقاً (ونقيضاهما) أى نقيضا الأعم والأخص مطلقاً كاللأ حيوان والألأ إنسان (بالعكس) أى بعكس المعنيين ، فنقيض الأعم أخص ، ونقيض الأخص أعم ، لأن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص من غير عكس كلى ^(٢) أما الأول فلا أنه لو لم يصدق — كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص — لصدق — بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص ^(٣) وهو محال ، لأنه صدق الأخص بدون الأعم ، وأما الثانى فلا أنه لو لم يصدق — ليس كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم — لصدق — كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم — وينعكس

(١) فلا يصدق الإنسان على جميع أفراد الحيوان ، والعكس اللغوى أعم من العكس المنطقي ، لأنه يصدق على إبدال الأول بالثانى والثانى بالأول مع بقاء الـكـم والـكـيـف ، فعكس — كل إنسان حيوان — إلى — كل حيوان إنسان — لغوى لا منطقي ، لأن عكسه المنطقي — بعض الحيوان إنسان . (٢) فلا يقال — كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم — بل بعض ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم . (٣) اكتفى الشارح بالازم نقيض الدعوى وهو الموجبة المحصلة المحمول عن نقيضها وهو السالبة الجزئية ، أى بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم لا يصدق عليه نقيض الأخص .

وَالْإِلَّا فَمِنْ وَجْهِ ، وَبَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ كَالْمُتَبَايِنَيْنِ ،

يعكس النقيض^(١) إلى — كلُّ ما يصدق عليه الأعم يصدق عليه الأخص — وهو محال ، لأنه صدقُ الأخص على كل أفراد الأعم (وإلا) أى وإن لم يتصادقا كلياً ، بل يتصادقان في الجملة (فمن وجه) أى فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والأبيض ، لِتَصَادُقَهُمَا فِي الْحَيَوَانَ الْأَبْيَضِ وَتَفَارُقَهُمَا فِي الزَّنَجِيِّ وَالثَّلَجِ . (وبين نقيضيهما تباین جزئی) أى نقيضا أصريين بينهما عموم من وجه متباينان تبانياً جزئياً ، فإن قيل بين اللاحويان والأبيض عموم من وجه^(٢) كما يعرف بأدنى تأملٍ ، فلمَ لم يقل ونقيضاها كذلك كما قال في المتساويين ؟ قلت لأن العموم من وجه يتحقق بين الحيوان واللاإنسان^(٣) مع التباين الكلى بين نقيضيهما ، فإن اللاحويان لا يصدق على الإنسان وبالعكس ، فلو قال ونقيضاها كذلك لانتقض بذلك ، بل النسبة بينهما التباين الجزئى ، فإنهما إن تفارقا في جميع الصور كاللاحويان والإنسان فالتباين الكلى ثابت ، وهو مستلزم للتباين الجزئى ، وإلا فالعموم من وجه ، فالتباين الجزئى ثابت بين نقيضيهما أيضاً على التقديرين (كالمُتَبَايِنَيْنِ) فإن بين نقيضيهما أيضاً تبانياً جزئياً ، لأنهما إن تفارقا تفارقاً كلياً كاللاوجود واللاعدم فالتباين كلى ، ويلزمه التباين الجزئى ، وإلا فالعموم من وجه كاللاإنسان واللافرس^(٤) ، وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى .

-
- (١) أى الموافق ، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف . (٢) فيجتمعان في الفهم ، وينفرد الأول في الثلج والثانى في الزنجى . (٣) فيجتمعان في الفرس ، وينفرد الأول في الإنسان والثانى في الحجر . (٤) فيجتمعان في الجمل ، وينفرد الأول في الفرس والثانى في الإنسان .

وَقَدْ يُقَالُ الْجُزْئِيُّ لِلْأَخْصِّ وَهُوَ أَعَمُّ .
وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ : الْأَوَّلُ الْجِنْسُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ
الْمُخْتَلِفَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

الجزئى الإضافى : (وقد يقال الجزئى) أى كما يقال الجزئى للجزئى الحقيقى .
وهو الذى يمنع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه ، كذلك يقال الجزئى (الأخص)
من شئ ، كالإنسان الأخص من الحيوان ، والحيوان الأخص من الجسم النامى ،
ويسمى جزئياً إضافياً ، لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه لا بالحقيقة (وهو)
أى الجزئى بالمعنى الثانى (أعم) من الجزئى بالمعنى الأول مطلقاً ، لأن كل جزئى
حقيقى أخص من شئ ولا عكس .

الكليات الخمس : الجنس : (والكليات) بحسب الاستقراء (خمس)
لأن الكلى بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد إما جزء من ماهية الأفراد وهو
الجنس والفصل ، أو تمامها وهو النوع ، أو خارج عنها وهو الخاصة والعرض
العام ، فالكليات خمس :

(الأول الجنس ، وهو المقول على الكثرة ^(١)) المختلفة الحقيقية فى جواب
ما هو (قدّم الجنس على الخاصة والعرض العام لأنهما خارجان عن الماهية ،
والجنس جزء لها ، وعلى الفصل لاحتياجنا فى معرفة الفصل القريب والبعيد
إلى الجنس ، وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الإضافى
على الجنس ، وترك من تعريف الجنس وسائر الكليات لفظ الكلى ، لأن
المقول على الكثرة مؤنّ عنه ، فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات ،

(١) فى العبارة تساهل والمراد على ذى الكثرة .

فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَةِ وَعَنْ بَعْضِ الْمَشَارِكَاتِ هُوَ الْجَوَابُ عَنْهَا
وَعَنِ الْكُلِّ فَقَرِيبٌ كَالْحَيَوَانِ ، وَإِلَّا فَبَعِيدٌ كَالْجِسْمِ النَّامِي .
الثَّانِي النَّوْعُ ، وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْمُتَّفَقَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ،

وَبَقُولِهِ — المختلفة الحقيقة — يخرج النوع ، وبقوله — في جواب ما هو — يخرج
الكليات الباقية .

ثم الجنس إما قريب أو بعيد ، لأنه لا يخلو من أن يكون الجواب عن الماهية
وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن كل المشاركات أو لا (فإن كان
الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات) أى مشاركات الماهية (هو الجواب
عنها) أى عن الماهية (وعن الكل) أى كل المشاركات (فقريب كالحَيَوَانِ)
فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته في الحيوانية كالفرس مثلا ،
وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركاته في الحيوانية ، فإذا قيل : ما الإنسان
والفرس كان الجواب الحيوان ، وإذا قيل ما الإنسان والفرس والحمار والجل إلى
غير ذلك كان الجواب الحيوان (وإلا) أى وإن لم يكن الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن الكل (فبعيد كالجسم النامي)
فإنه يقع جوابا عن الإنسان وعما يشاركه في الجسم النامي فقط ، لا عما يشاركه
في الحيوانية ، فإذا قيل : ما الإنسان والشجر؟ يقع الجسم النامي في الجواب ، وأما
إذا قيل : ما الإنسان والفرس؟ فلا يقع مع كونهما متشاركين في الجسم النامي ،
لأن الفرس لم يشارك الإنسان في الجسم النامي فقط ، بل يشاركه في الحيوانية
التي هي عبارة عن الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة ، فلا يقع الجسم
النامي في الجواب ^(١) .

النوع : (الثاني) من الكليات (النوع) ، وهو المقول على الكثرة ^(٢)
المتفقة الحقيقة في جواب ما هو (فالمقول على الكثرة جنس كما ذكرنا ، وبقيده

(١) بل يقع الحيوان في الجواب . (٢) أى على ذى الكثرة كما سبق .

وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا الْجِنْسُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ، وَيَخْصُ هَذَا النَّوعُ بِاسْمِ الْإِضَافِيِّ كَالْأَوَّلِ بِالْحَقِيقِيِّ ، وَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ ، لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الْإِنْسَانِ وَتَفَارُقِهِمَا فِي الْحَيَوَانِ وَالنُّقْطَةِ .

المتفقة الحقيقة يخرج الجنس ، وبقوله — في جواب ما هو — يخرج البواقي من الكلّيات ، ولما كان النوع تمام ماهية الأفراد تكون أفرادها متفقة الحقيقة ، فإذا سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع في الجواب ، كما إذا قيل : ما زيد ؟ كان الجواب الإنسان ، وكذلك إذا قيل : ما زيد وعمرو وبكر ؟ فإن قيل : كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى الشخص^(١) . فلا يكون النوع تمام ماهية الأفراد بل يكون جزءا لها ، قلت : الشخص عارض^(٢) غير معتبر في ماهية تلك الأفراد ، فالنوع تمام الماهية .

(وقد يقال) أى كما يقال النوع على المعنى المذكور كذلك يقال النوع (على) الماهية الكلية المقول^(٣) عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو (كالحيوان فإنه نوع بهذا التفسير ، لأن الجنس — وهو الجسم النامى — يقال عليه وعلى غيره من النباتات ، وكذلك الجسم النامى نوع ، لأن الجسم يقال عليه وعلى غيره (ويختص هذا النوع باسم الإضافي) فإن نوعيته بالاضافة الى ما فوقه (كالأول) أى كالنوع الأول ، فإنه يخص (بالحقيقى) لأن نوعيته بالنظر الى حقيقته المتحدة في أفرادها (وبينهما) أى بين النوعين (عموم) وخصوص (من وجه لتصادقهما على الإنسان) فإنه يصدق عليه النوع الحقيقى والإضافى كما يظهر بأدنى تأمل (وتفارقهما) بالجر عطف على قوله — تصادقهما — أى لتفارق النوعين (في الحيوان والنقطة) فإن الحيوان نوع إضافى لاحقى ،

(١) كالبياض والسواد والطول والقصر ونحو ذلك . (٢) أى على الماهية وإن كان جزءا من الأفراد . (٣) هذا القيد يخرج الجنس العالى والنوع البسيط والركب من أصرين متساويين عن النوع الإضافى .

ثم الأجناسُ تترتبُ مُتصاعدةً إلى العالى ، ويُسمى جنسُ الأجناسِ ،

والنقطة بالعكس ، لأنها لو كانت إضافية لاندرجت تحت جنس ، فلا تكون بسيطة ، هذا خُلفٌ ، واعلم أن النقطة في اصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط الذى هو نهاية السطح ، والسطح ينقسم الى جهتين : الطول والعرض ، والخط ينقسم الى جهة واحدة هى الطول ، والنقطة لا تنقسم الى جهة ما ، والكل أعراض غير مستقلة الوجود ، لأنها نهايات وأطراف المقادير على ما بين في كتب الحكمة ، وعند المتكلمين أن هذه الثلاثة أشياء مستقلة الوجود^(١) ويتألف الجسم من السطوح المتألفة في العمق^(٢) والسطوح من الخطوط المتألفة في العرض ، والخطوط من النقط المتألفة في الطول ، فعلى هذا لا تكون أعراضاً بل تكون جواهر ، ثم التمثيل بالنقطة إنما يصح اذا كانت النقطة^(٣) تمام ماهية الأفراد ولم تندرج تحت جنس أصلاً .

(ثم الأجناس) قد^(٤) (تترتب متصاعدة) بأن يكون جنس فوقه جنس وهكذا (إلى) الجنس (العالى ويسمى) ذلك العالى (جنس الأجناس) كالحيوان مثلاً ، فانه جنس فوقه جنس هو الجسم النامى ، وفوقه الجسم ، وفوقه

(١) لأنها نفس الجواهر . (٢) أى في جهة العمق بحيث يكون سطح فوق آخر . (٣) يعنى مفهومها وهو نهاية الخط عند الحكماء ، أو الجوهر الذى لا يقبل القسمة عند المتكلمين ، والحق أن النقطة تدخل في جنس العرض على الأول ، وفي جنس الجوهر على الثانى ، فلا يصح التمثيل بها لذلك إلا على مذهب من يرى أنها أمر اعتبارى ، فلا تدخل عنده في جنس العرض ولا الجوهر . (٤) وقد يكون منها ما لا ترتيب فيه ، وهو الجنس المفرد الذى ليس تحته جنس وليس فوقه جنس ، كالعقل المطابق بناء على أن الجوهر ليس جنساً له وأن العقول العشرة التى تحته أنواع مختلفة الفصول .

وَالْأَنْوَاعُ تَتَرْتَّبُ مُتَنَازِلَةً إِلَى السَّافِلِ ، وَيُسَمَّى نَوْعَ الْأَنْوَاعِ ،
وَمَا بَيْنَهُمَا مُتَوَسِّطَاتٌ .

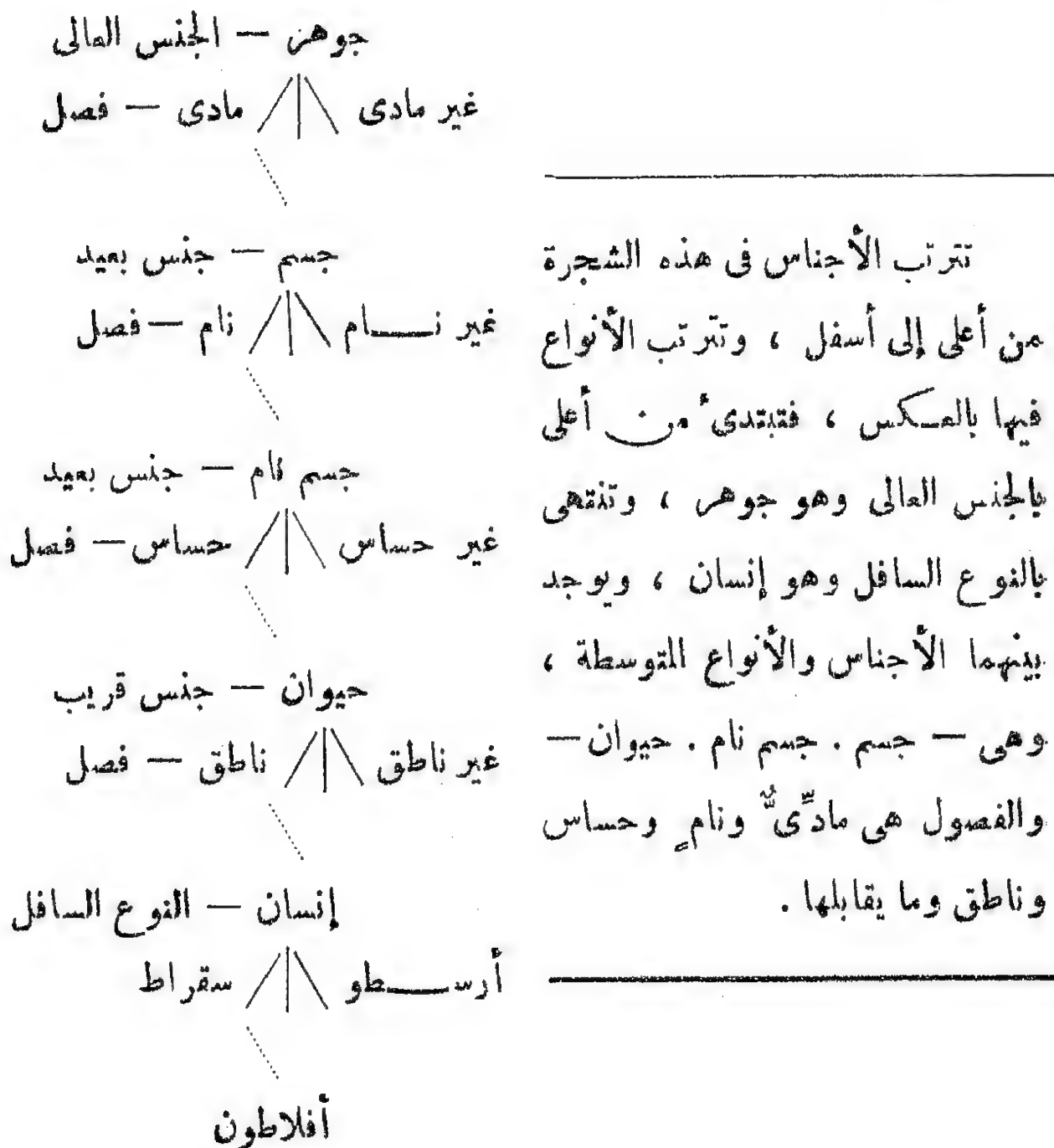
الجوهر ، فالجوهر جنس الأجناس^(١) (و) كما أن الأجناس قد تترتب متصاعدة
كذلك (الأنواع) الإضافية قد^(٢) (تترتب متنازلة) بأن يكون نوع تحته
نوع وهكذا (الى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع
الأنواع) كالجسم مثلاً فإنه نوع إضافي تحته نوع وهو الجسم النامي ، وتحته
الحيوان ، وتحته الإنسان ، فالإنسان نوع الأنواع ، وإنما اعتبرت الأنواع
بحسب التنازل ، لأننا إذا فرضنا شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ،
ثم إذا فرضنا لذلك النوع نوعاً آخر يكون تحت ذلك النوع ، فلهذا كان ترتيب
الأنواع على سبيل التنازل ، ويسمى السافل منها نوع الأنواع ، أما إذا فرضنا
شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه ، ثم إذا فرضنا له جنساً يكون فوق
ذلك الجنس ، وهلم جرا ، فلهذا كان ترتب الأجناس على سبيل التصاعد ،
ويسمى العالى منها جنس الأجناس (وما بينهما) أى ما بين السافل والعالى من
الأجناس والأنواع (متوسطات) لأنها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما ،
فالمتوسط فى مراتب الأجناس هو الجسم النامي والجسم المطلق ، وفى مراتب
الأنواع هو الجسم النامي والحيوان .

- (١) قد يقال إن الجوهر فوقه شيء ومذكور وموجود ، ويجاب عنه بأن كلا
منها لا يصلح جنساً للجوهر لأنه يفهم بدونه ، فهو عرض عام له لا جنس .
(٢) وقد يكون منها مالا ترتيب فيه ، كالمقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس
جنساً له وأن العقول العشرة أفراد له متفقة الحقيقة مختلفة بالخواص والأعراض .

الثالثُ الفصلُ ،

الفصل : (الثالث) من الكلّيات (الفصل) وهو وإن كان جزءاً من ماهيّة الأفراد كالجنس ، إلا أنه ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر ، بخلاف الجنس كالحَيوان مثلاً ، فإنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس ،

شجرة بر فرى لبيان أقسام الأجناس والأنواع وفصولها :



وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ ، فَإِنْ مَيَّزَ

إِذَا لَا جُزْءَ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا وَهُوَ نَفْسُ الْحَيَوَانِ أَوْ جُزْؤُهُ ^(١) وَإِنَّمَا كَانَ الْجُزْءُ الَّذِي لَيْسَ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ فَصْلًا ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَنَوْعٍ آخَرَ فَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ مُشْتَرَكًا أَصْلًا ^(٢) بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَنَوْعٍ مَّا ، وَحِينَئِذٍ يُمَيِّزُ الْمَاهِيَةَ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهَا ، فَيَكُونُ فَصْلًا مُطْلَقًا ، أَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا ^(٣) بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَنَوْعٍ آخَرَ ، لَكِنْ لَا يَكُونُ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ ^(٤) فَهَذَا الْجُزْءُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَجَمِيعِ مَا عَدَاهَا ، إِذْ مِنْ الْمَاهِيَّاتِ مَا تَكُونُ بَسِيطَةً لَا جُزْءَ لَهَا ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ ذَلِكَ الْجُزْءُ مُمَيِّزًا الْمَاهِيَةَ عَنِ الْمَاهِيَّاتِ الْبَسِيطَةِ ^(٥) فَيَكُونُ هَذَا الْجُزْءُ فَصْلًا الْمَاهِيَةَ ، لِأَنَّا لَا نَعْنِي بِالْفَصْلِ إِلَّا مَا يُمَيِّزُ الْمَاهِيَةَ فِي الْجُمْلَةِ (و) عَرَّفُوا الْفَصْلَ بِأَنَّهُ (هُوَ الْمَقُولُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ) فَالْمَقُولُ عَلَى الشَّيْءِ جَنْسٌ يَشْمَلُ السَّكَلِيَّاتِ ، وَبِقَوْلِهِ — فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ — يُخْرِجُ النُّوعَ وَالْجَنْسَ وَالْعَرَضُ الْعَامُّ ، لِأَنَّ النُّوعَ وَالْجَنْسَ لَا يَقَالَانِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ، بَلْ فِي جَوَابِ مَا هُوَ كَمَا سَبَقَ ، وَالْعَرَضُ الْعَامُّ لَا يَقَالُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا ، وَبِقَوْلِهِ — فِي ذَاتِهِ — يُخْرِجُ الْخَاصَّةَ ، لِأَنَّهَُا وَإِنْ كَانَتْ مَقُولَةً عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ، لَكِنْ لَا فِي جَوْهَرِهِ وَذَاتِهِ بَلْ فِي عَرَضِهِ . ثُمَّ الْفَصْلُ إِمَّا قَرِيبٌ وَإِمَّا بَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُمَيِّزَ النُّوعَ عَنْ مُشَارَكِهِ فِي الْجَنْسِ الْقَرِيبِ ، أَوْ عَنْ مُشَارَكِهِ فِي الْجَنْسِ الْبَعِيدِ (فَإِنْ مَيَّزَ) الْفَصْلُ

- (١) كَجِسْمٍ وَنَامٍ وَحَسَّاسٍ (٢) كَنَاطِقٍ وَصَاهِلٍ وَنَحْوَهُمَا ، وَهَذَا هُوَ الْفَصْلُ الْقَرِيبُ . (٣) كَحَسَّاسٍ ، فَإِنَّهُ يُمَيِّزُ مَاهِيَةَ الْإِنْسَانِ عَنِ الْحَيَّةِ وَالشَّجَرِ وَالْبَسَائِطِ ، وَلَا يُمَيِّزُهَا عَنِ الْفَرَسِ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي هُوَ جِسْمٌ نَامٌ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ . (٤) بَلْ بَعْضُهُ لِأَنَّ حَسَّاسًا بَعْضٌ مِنَ تَمَامِ الْمُشْتَرَكِ وَهُوَ جِسْمٌ نَامٌ ح . (٥) إِمَّا وَحْدَهَا وَإِمَّا مَعَ غَيْرِهَا كَمَا سَبَقَ فِي حَسَّاسٍ .

عَنِ الْمُشَارِكِ فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ فَقَرِيبٌ ، أَوِ الْبَعِيدِ فَبَعِيدٌ ، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ فَقَوْمٌ ، وَإِلَى مَا يُمَيِّزُهُ عَنْهُ فَقَسَمٌ ، وَالْمَقَوْمُ لِلْعَالِي مَقَوْمٌ لِلْسَّافِلِ ،

النوع (عن المشارك) أى مشارك النوع (فى الجنس القريب فقريب) أى فهو فصل قريب كالناطق المميز للانسان عن مشاركته فى الحيوانية (أو) ميز النوع عن مشاركته فى الجنس (البعيد فبعيد) كالحساس المميز للانسان عن مشاركته فى الجنس النامي .

والفصل أيضاً إما مقوم أو مقسم كما قال : (وإذا نسب) الفصل (إلى ما يميزه) أى إلى شئ يميز الفصل ذلك الشئ ^(١) (فمقوم) أى فهو فصل مقوم لذلك الشئ ، بمعنى أنه داخل فى قوامه وجزء له (و) إذا نسب (إلى ما يميز عنه) على صيغة المضارع المعروف ، فضمير الفاعل يعود إلى الفصل وضمير عنه يعود إلى ما ، أى إذا نسب الفصل إلى شئ يميز الفصل عن ذلك الشئ ^(٢) (فمقسم) أى فهو فصل مقسم لذلك الشئ ، بمعنى أنه مُحَصَّلُ قسم له ، فالناطق إذا نسب إلى ما يميزه كالانسان يكون مقوما له ، وإذا نسب إلى ما يميزه عنه كالحيوان يكون مقسما له ، لأنه إذا نسب إلى الحيوان وانضم إليه صار حيوانا ناطقا ، وهو قسم من الحيوان ، وكذلك النامي إذا نسب إلى ما يميزه أى الجسم النامي يكون مقوما له ، وإذا نسب إلى ما يميز عنه كالجسم كان مقسما له (و) الفصل (المقوم للعالي) أى الْفَوْقَانِي ^(٣) من الجنس والنوع ^(٤) (مقوم للسافل) أى التَّحْتَانِيَّ مِنْهُمَا ، فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامي ، والمقوم للجسم

(١) وذلك الشئ هو النوع . (٢) وهو الجنس ، لأن الفصل يميز النوع عنه .

(٣) يشير بهذا إلى أن المراد بالعالي هنا ما يشمل المتوسط . (٤) أى مما يصدق

عليه فى ذاته أنه جنس ونوع إضافي ، وإن كان بالنظر إلى ما يقومه نوعا فقط .

وَلَا عَكْسَ ، وَالْمُقَسَّمُ بِالْعَكْسِ .

النامى مقوم للحيوان ، وإنما كان كذلك لأن العالى كالجسم مثلاً داخل فى قِوَامِ السافل أى الجسم النامى وجزء له ، فيكون العالى مقوماً للسافل ، وإذا كان العالى مقوماً للسافل كان مقومه أيضاً مقوماً للسافل ، لأن مُقَوِّمَ المقوم مقومٌ ، وإذا تقرر هذا فنقول : كل فصل يُقَوِّمُ العالى فهو يقوم السافل ، (ولاعكس) بالمعنى اللغوى ، فليس — كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى — إذ الموجبة الكلية^(١) لا تنعكس كلية ، نعم تنعكس جزئية ، فبعض ما يقوم السافل يقوم العالى^(٢) (و) الفصل (المقسم بالنعكس) أى بعكس الفصل المقوم ، فكل فصل يقسم السافل يقسم العالى ، لأن معنى تقسيم السافل تحصيله فى نوع ، وإذا حصل السافل حصل العالى لا محالة لكون السافل أخص واستلزام وجود الأخص وجود الأعم ، فتثبت هذه الموجبة الكلية ، وهى — كل فصل يقسم السافل يقسم العالى — وقد عرفت أنها لا تنعكس كلية ، فليس — كل فصل يقسم العالى يقسم السافل — بل تنعكس جزئية ، فبعض ما يقسم العالى يقسم السافل^(٣) .

(١) وهى — كل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل — وهذا تعليل لتقييد العكس المنفى باللغوى ، والعكس إلى جزئية هو الاصطلاحى .

(٢) وهذا مثل نام ، فهو يقوم السافل وهو الحيوان ، ويقوم العالى وهو الجسم النامى . (٣) وهذا مثل ناطق ، فهو يقسم الجنس العالى وهو الجسم إلى ناطق وغير ناطق ، ويقسم الجنس السافل أيضاً وهو الحيوان ، وما يقسم العالى ولا يقسم السافل مثل نائم ، فهو يقسم الجسم إلى نام وغير نام ، ولا يقسم الحيوان هذا التقسيم .

الرَّابِعُ الْخَاصَّةُ ، وَهُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْمَاهِيَةِ الْمَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ
وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا .
الخَامِسُ الْعَرَضُ الْعَامُّ ، وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَقُولُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا .

الخاصة : (الرابع) من الكلّيات (الخاصة ، وهو الخارج^(١) عن الماهية المقول
على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً) وفي العبارة بحث ، لأن قوله
— الخارج — يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع ، لأنها
ليست خارجة عن الماهية ، وبقوله — فقط — يخرج العرض العام ، لأنه
مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيبيحى ، فإعداد الخاصة من
الكلّيات يخرج عن التعريف ، وانطبق التعريف عليها ، فيكون قيد — قولاً
عرضياً — مستندركاً ، إلا أن يحمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان
الواقع توضيحاً وتبعاً للقوم لا للاحتراز ، والصواب حذفه ، لأن قوله — الخارج —
مغن عنه ، ولعل إثباته سهو وقع من الناسخ ، ولهذا حذف من العرض العام
كما قال في تعريفه :

العرض العام : (الخامس) من الكلّيات (العرض العام ، وهو الخارج
المقول عليها وعلى غيرها) فقوله — الخارج — يخرج غير الخاصة ، وقوله
— وعلى غيرها — يخرج الخاصة ، لأنها مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ،
ويحتمل أن يُستدرك إخراج النوع والفصل إلى القيد الأخير^(٢) لكن إسناد
إخراجهما إلى الأولى أوفق ، لخروج الأنواع والأجناس والفصول به مطلقاً^(٣) .

(١) أى الكلّ الخارج ، وبهذا يكون الكلّ المحذوف هو جنس التعريف
لا المقول الآتى بعده ، لأن الجنس يجب تقديمه على الفصل ، وهو الخارج
عن الماهية الخ. (٢) وهو قوله — وعلى غيرها (٣) أى فصول أنواع أو أجناس .

وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِنْ امْتَنَعَ انفِكاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَلَا زِمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَاهِيَةِ
أَوِ الْوُجُودِ : بَيْنَ يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ أَوْ مِنْ تَصَوُّرِ هُمَا الْجَزْمُ بِاللَّزُومِ.

(وكل منهما) أى من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم والعرض المفارق ، وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم إلى أقسام ، فنقول فى التقسيم : (إن امتنع انفكاكه) أى انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض العام (عن الشئ ، فلازم) إما (بالنظر إلى الماهية) كالزوجية^(١) للأربعة ، فإنها لازمة لماهية الأربعة (أو) بالنظر إلى (الوجود) كالسواد^(٢) للحيشى ، فإنه لازم لوجود الحيشى وشخصه لا لماهيته ، إذ ماهيته الإنسان والسواد لا يلزمه ، ثم اللازم سواء كان لازم الماهية أو لازم الوجود إما (بين) وهو الذى (يلزم تصوره من تصور الملزوم) فقط ، ككون الاثنين ضعف الواحد ، فإنه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره ، لأن من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف الواحد ، وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأخص المعتبر فى الدلالة الاتزامية عند المحققين (أو) يلزم (من تصورهما) أى تصور اللازم والملزوم (الجزم) فاعل يلزم المقدر ، أى اللازم البين يطلق بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص ، وعلى ما يلزم من تصور اللازم والملزوم جزم العقل (باللزوم) بينهما ، كالانقسام^(٣) بمساويين للأربعة ، فإنه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الانقسام ، لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما ، وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم ، وفى كفايته ليكون الالتزام مقبولا اختلافا ، والمحققون على أنه غير

(١) الآ وآى كالزوج ، لأن التمثيل لسكى يخرج عن ماهية أفراده ويحمل على الأربعة لا الزوجية . (٢) الأولى كالأسود لما سبق فى الزوجية . (٣) الأولى كالانقسام لما سبق فى الزوجية والسواد .

أَوْ غَيْرُ بَيْنٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَإِلَّا فَعَرَضٌ مُفَارِقٌ : يَدُومُ أَوْ يَزُولُ بِسُرْعَةٍ
أَوْ بَطْءٍ .

خاتمة

المفهوم الكلى يُسمَّى كَلِّيًا مَنْطَقِيًّا ، وَمَعْرُوضُهُ طَبِيعِيًّا ،

كاف ، والمعتبر هو اللازم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا (أو غير بين) بالرفع
عطفً على قوله — بين — أى اللازم إما بين وهو ما ذكرنا ، وإما غير بين
(وهو بخلافه) أى بخلاف البين^(١) (وإلا) عطفً على قوله — إن امتنع
انفكاكه — أى وإن لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بأن كان جائز الانفكاك
عنه (فعرض مفارق) والعرض المفارق إما أن (يدوم) للمعروض كالقمر الدائم
(أو يزول) عنه (بسرعة) كحمرة الخجل وصفرة الوجل (أو بطء) كالشباب
والشيب ، فإن قيل : العرض المفارق كيف يدوم ؟ فإنه لو كان دائما لم يكن
مفارقا ، قلت : المراد بالمفارق المفارق بحسب الإمكان ، سواء وقعت المفارقة
بالفعل أو لم تقع أصلا ، فالدوام بحسب الواقع لا ينافي المفارقة بحسب الإمكان .

(خاتمة)

أى هذه خاتمة لمباحث الكلى .

الكلى المنطقى والطبيعى والفلى : اعلم أن للكلى ثلاث اعتبارات :
أحدها (المفهوم الكلى) و (يسمى كليا منطقيا) وهو ما لا يمنع نفس تصويره
عن وقوع الشركة فيه (و) ثانيها (معروضه) أى ما تعرض الكلية له ،
ويسمى كليا (طبيعيا) والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر ، فإن المفهوم هو

(١) ومما يدخل فى غير البين ما يتوقف على حدس أو تجربة ، كالزوم
استفادة نور القمر من نور الشمس ، كالزوم تسهيل الصفراء للسموية .

وَالْمَجْمُوعُ عَقْلِيًّا ، وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ ، وَالْحَقُّ وَجُودُ الطَّبِيعِيِّ بِمَعْنَى
وَجُودِ أَشْخَاصِهِ .

ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشراكة فيه ، والمعرض هو ما تعرض له
الكلية كالحَيوان والإنسان مثلاً ، ومن العلوم أن مفهوم الكلّي ليس هو بعينه
مفهوم الحيوان ولا جزءاً له ، بل خارج عنه صالح لأن يحمل على الحيوان وعلى غيره
كالإنسان والناطق مما تعرض له الكلية في العقل (و) ثالثها (المجموع)
المركب من المفهوم والمعرض ويسمى كلياً (عقلياً) فإذا تقرر هذا فنقول :
مفهوم الكلّي يسمى كلياً منطقياً ، لأن المنطقي إنما يبحث عنه ، ومعرضه
يسمى كلياً طبيعياً ، لأنه طبيعة من الطبائع ، والمجموع المركب منهما يسمى كلياً
عقلياً ، لعدم تحققه إلا في العقل^(١) (وكذا الأنواع الخمسة) من الجنس والنوع
والفصل والخاصة والعرض العامّ يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة ، فمفهوم
الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو يسمى جنساً
منطقياً ، ومعرض الجنس أي ما تعرض له الجنسية كالحَيوان والجسم النامي
مثلاً يسمى جنساً طبيعياً ، والمجموع المركب منهما يسمى جنساً عقلياً ، وكذا
النوع وسائر الكلّيات الخمس ، واعلم أن الألف واللام في الأنواع عوض عن
المضاف إليه ، وهو الضمير العائد إلى الكلّي ، أي وكذا أنواعه الخمسة ، فالكلّي
جنس تحته أنواع وهي الكلّيات الخمس ، فإن قيل إذا كانت الكلّيات أنواعاً
يلزم أن يكون الجنس نوعاً ، قلت لا محذور في ذلك ، فإنه نوع باعتبار وجنس
باعتبار آخر (والحق وجود) الكلّي (الطبيعي) في الخارج^(٢) لا بمعنى
الاستقلال بل (بمعنى وجود أشخاصه) وأفراده ، فإن أفراده إذا كانت موجودة

(١) والكلّي المنطقي لا يتحقق أيضاً إلا في العقل ، ولكن علة التسمية لا
يجب اطرادها . (٢) يعني أن بعض أفراده قد يوجد في الخارج ، لأن منه
ما هو ممتنع الوجود كشريك الباري ، ومنه ما هو ممكن غير موجود كالغُول .

في الخارج — وهو جزء^(١) من الأفراد — فيكون موجودا في الخارج تبعاً وضمنياً ، وأما الكلى المنطقى والعقلى فلم يثبت وجودهما في الخارج ، والنظر فيه خارج عن الصناعة ، فلهذا ترك البحث عن وجودهما^(٢) .

(١) من يقول بعدم وجوده لا يسلم أنه جزء من أفراد الخارجية ، لأنه يقتضى أن يحمل الشيء الواحد في أمكنة ممتدة في آن واحد . (٢) الحق أن البحث عن وجود الكلى الطبيعى خارج أيضاً عن صناعة المنطق ، لأنه من مسائل الحكمة الباحثة عن أحوال الموجودات من حيث إنها موجودة .

الكليات الخمس في المنطق الحديث :

لا فرق بين الكليات الخمس في المنطق القديم والحديث إلا في الجنس والنوع ، فالجنس في المنطق الحديث كلى يدخل تحته كليات أقل منه أفرادا ، فمضى تحقق فيه ذلك كان جنساً ولو لم يكن مختلف الحقيقة ، والنوع كلى يدخل تحت كلى آخر أكثر منه أفرادا ، فمضى تحقق فيه ذلك كان نوعاً ولو لم يكن تمام ماهية أفراداه ، وبهذا يكون نحو إنسان جنساً في المنطق الحديث ، لأنه يدخل تحته كليات أقل منه أفرادا كالسَّامِيَّ وَالْحَمَامِيَّ وَالْأَرِيَّ ، وتكون هذه الكليات أنواعاً له ، وهو في المنطق القديم نوع ، وهذه الكليات تسمى فيه أصنافاً .

هذا وقد قيل إن الفرق بين الكليات الخمس اعتبارى يختلف باختلاف نسبتها إلى الأشياء ، ولهذا يصح أن يكون الشيء الواحد جنساً ونوعاً وفصلاً وخاصة وعرضاً عاماً باعتبارات مختلفة ، وهذا مثل المَلَوْنِ ، فهو جنس للأبيض والأسود وغيرهما من الألوان ، ونوع المَكثِفِ لأنه ما كان على كَيْفِيَّةٍ مخصوصة ملوناً أو غير ملون كالهواء ، وفصل للجسم الكثيف لأنه لا يتعداه إلى الجوهر المَجَرَّدِ ، وعرض عام للحيوان لأنه يعرض له وغيره من النبات والجماد .

تمريعات على الكليات الخمس

تمرين - ١

- (١) بين الكلي والجزئي الحقيقي والإضافي في هذه الأمثلة : شجرة محمد هذا . فرس . الكعبة . حيوان . مالة .
- (٢) بين الذاتي والعرضي في هذه الأمثلة : إنسان . صاهل . كاتب . متحرك . ماش . جبل . ضاحك .

تمرين - ٢

- (١) من أى قسم من الكليات الخمس ما يأتي : جوهر . تفاح . معدن . طير . ناعب . متمجب . حادث . يعيش على بطنه .
- (٢) هل الفرق بين الكليات الخمس حقيقى أو اعتبارى ؟

تمرين - ٣

- (١) رتب الأجناس والأنواع الآتية مع بيان فصولها : جماد . حجر . آجر . جسم . جوهر . جسم نائم .
- (٢) ما ثمة الخلاف بين المنطق القديم والحديث في تعريف الجنس والنوع .

تمرين - ٤

- (١) ما هو الفصل القريب والبعيد في الفصول الآتية : مادي . حساس . نائم . ناطق . غير حساس .
- (٢) بين النوع الحقيقي والإضافي في الأمثلة الآتية : غراب . جماد . معدن . ذهب . نبات . فرس . حيوان .

فصل في المعرفة وأقسامه

معرفة الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوُّره ،

مقاصد التصورات

(فصل في المعرفة وأقسامه)

أعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، والفكر إما التحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية ، فيكون المنطق طرفان : تصورات وتصديقات ، وكل منهما مبادئ ومقاصد ، فمبادئ التصورات الكليات الخمس ، ومقاصدها المعرفة والقول الشارح ، والمصنف لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات شرع في المقاصد فقال :

تعريف المعرفة : (معرفة الشيء ما يقال عليه) أى على الشيء (لإفادة تصوُّره) فقوله — ما يقال عليه — جنس شامل للمعرفة وغيره ^(١) وقوله — لإفادة تصوُّره — يخرج ما عداه ، ولا ينتقض بالجنس والعرض العام مع أنهما يقالان على الشيء لإفادة تصوُّره ، لأنه لا يراد بالتصور تصوُّره بوجهٍ مَّا ، وإلا لجاز أن يكون الأعم والأخص معرفة ، لكنه لم يجز كما سيجىء ، بل المراد ^(٢) تصوُّره بالكُنْه كما في الحد التام ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في الحد الغير التام

(١) لأن قوله — يقال عليه — بمعنى يحمل عليه حمل مواطاة ، وهذا يشمل الحمل التصديقي في نحو — زيد قائم . (٢) لا يخفى أن المراد لا يدفع الإيراد إلا إذا قامت قرينة عليه في التعريف ، فالأولى أن يقال : معرفة الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوُّره بالكُنْه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه .

فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا أَجَلِيًّا ، فَلَا يَصِحُّ بِالْأَعْمِّ وَالْأَخْصِّ وَالْمُسَاوِيِ
مَعْرِفَةً وَالْأَخْفَى .

والرسم ، والجنس والعرض العام وإن أفادا تصور الشيء بوجه ما ، لكن لم
يفيدا صورته بالسكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه .

شروط المعرفة : (فيشترط أن يكون) المعرفة (مساويا) للمعرفة
بحيث يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر^(١) ، وكذا يشترط أن يكون
(أجلى) وأوضح من المعرفة^(٢) . وإنما اشترط أن يكون مساويا له ، لأنه
لا يحاول من أن يكون نفس المعرفة أو غيره ، لا سبيل إلى الأول ، لأن المعرفة
معلوم قبل المعرفة ، والشيء لا يعلم قبل نفسه ، فتعين أن يكون غير المعرفة ،
ثم ذلك الغير لم يجوز أن يكون أعم ولا أخص لما سنذكره ، فتعين أن يكون
مساويا أجلى ، وإذا اشترط أن يكون مساويا أجلى (فلا يصح) التعريف
(بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى) وإنما لم يجوز بالأعم ، لأن المقصود
من التعريف إما تصوّر المعرفة بالسكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ،
والأعم لا يفيد شيئا منهما ، وإنما لم يجوز بالأخص ، لأنه أقل وجودا في العقل ،
وما هو أقل وجودا في العقل يكون أخفى ، وإنما لم يجوز بالمساوى معرفة ، لأن
المعرفة يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرفة ، وما يساوى الشيء في المعرفة
والجهالة لا يكون أقدم معرفة ، فلا تعرف الحركة بما ليس بسكون ، لتساوى

(١) واشتراط المساواة في المعرفة هو بعينه ما يشترطونه فيه أن يكون جامعا
مانعا أو مطلقا دأ من عكسا . (٢) يراد بوضوحه سبق معرفته على المعرفة ، وأفضل
التفصيل هنا ليس على بابه ، لأن المعرفة لا وضوح فيه قبل التعريف ، ويتفرع
على هذا الشرط منع التعريف بالمجاز والمشارك اللفظي إلا مع القرينة المعينة .

والتعريفُ بالفصلِ القريبِ حَدٌّ . وبِالخاصَّةِ رَسْمٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ
الْجِنْسِ الْقَرِيبِ فَتَامٌ ، وَإِلَّا فَنَاقِصٌ ،

الحركة والسكون معرفة وجهالة ، فَإِنْ مِنْ عَرَفَ أَحَدَهَا عَرَفَ الْآخَرَ ، وَمِنْ
جَهَلَ أَحَدَهَا جَهَلَ الْآخَرَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ بِالْأَخْفَى ، لِأَنَّ الْمَسَاوِي لَمَّا لَمْ يَصِحَّ فَالْأَخْفَى
بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ^(١) .

تفسيهم التعريف الى الحد والرسم : (والتعريف بالفصل القريب حد
وبالخاصة رسم ، فَإِنْ كَانَ) الفصل القريب أو الخاصة (مع الجنس القريب
فتام) إما حد إن كان بالجنس والفصل القريبين ^(٢) وإما رسم إن كان بالخاصة
والجنس القريب ^(٣) (وإلا) أى وإن لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة
مع الجنس القريب ، بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد (فناقص) إما حد
إن كان بالفصل القريب وحده ^(٤) أو به وبالجنس البعيد ^(٥) وإما رسم إن كان
بالخاصة وحدها ^(٦) أو بها وبالجنس البعيد ^(٧) فالمعرف أربعة أقسام : الأول
الحد التام ، وهو بالفصل والجنس القريبين ، الثانى الحد الناقص ، وهو بالفصل
القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ، الثالث الرسم التام ، وهو بالخاصة والجنس
القريب ، الرابع الرسم الناقص ، وهو بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد .

(١) ومن التعريف الخفى تعريف النار بأنها أسطُتُ قسٌ فوق الأسطِقتات ،
أى أصل فوق الأصول ، وهي عندهم أربعة : التراب والماء والهواء والنار .
(٢) كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق . (٣) كتعريف الإنسان بأنه
حيوان ضاحك . (٤) كتعريف الإنسان بأنه ناطق . (٥) كتعريف الإنسان
بأنه جسم ناطق . (٦) كتعريف الإنسان بأنه ضاحك . (٧) كتعريف
الإنسان بأنه جسم ضاحك .

وَلَمْ يَعْتَبِرُوا التَّعْرِيفَ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ ، وَقَدْ أُجِيزَ فِي النَّاْقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعْمَ

الْخَرْفُ فِي التَّعْرِيفِ بِالْأَعْمِ وَالْأَخْصِ : (ولم يعتبروا التعريف بالعرض

العام) فلا يصلح معرفاً^(١) لقصوره عن إفادة التعريف ، ولا جزءٌ مُعرِّفٌ^(٢) لأنه لو كان جزءاً لكان إما مع الخاصة أو الفصل ، ولا فائدة في ضمه مع أحدهما^(٣) فلهذا سقط العرض العام من الاعتبار في التعريفات ، وإنما ذكر في باب الكلّيات استيفاء لأقسام الكلّية .

واعلم أن المتأخرين اعتبروا في التعريف أن يفيد تصور المعرف إما بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، فلهذا شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف ، وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية التعريف أصلاً ، فالتعريف سواء كان تاماً أو ناقصاً لم يجز بالأعم والأخص عندهم . وأما المتقدمون فاعتبروا التصور بالكنه أو بوجه ما ، سواء كان مع التصور بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، أو عن بعض ما عداه ، والامتنياز عن جميع ما عداه ليس بواجب عندهم ، فلهذا جوزوا التعريف بالأعم^(٤) والأخص ، لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف الناقص دون التام كما قال : (وقد أُجِيزَ فِي) التعريف (الناقص أن يكون أعم) من المعرف ، وهذا إشارة إلى مذهب المتقدمين ، وهو الصواب عند المحققين . فإن قيل كما أُجِيزَ فِي التعريف الناقص كونُ المعرفِ أعمَّ كذلك أُجِيزَ أَنْ يكونَ أخصَّ ، فلم تركه المصنف ؟ قلت لأن قرب الأخص إلى المعرف أكثر من قرب الأعم ، فاذا جوزوا التعريف بالأعم فتجوز الأخص بطريق الأولى فلهذا لم يذكره اعتماداً على فهم المتعلم ، واختصاراً في العبارة ، وهذا كما قال في

(١) كتعريف الإنسان بأنه متنفس . (٢) كتعريف الإنسان بأنه متنفس ناطق . (٣) لأن الغرض من التعريف التمييز التام أو الاطلاع على الذاتيات ، والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما . (٤) فيجوز التعريف عندهم بالجنس وحده ، وبالعرض العام وحده أو مع غيره .

كَاللَّفْظِيَّ ، وَهُوَ مَا يَقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَذْلُولِ اللَّفْظِ .

تعداد ما لا يقع معرفاً — فلا يصح بالأعم والأخص والمساوى معرفة والأخفى — فترك المبين مع أنه لا يقع معرفاً أيضاً ، وإنما تركه بناء على أن التعريف لما لم يجوز بالأعم فالمبين بطريق الأولى ، لأنه في غاية البعد عن المعرف . والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص لم يجوز عند المتأخرين مطلقاً ، أى في التعريف التام والناقص ، وعند المتقدمين لم يجوز في التعريف التام أيضاً ، وأما في الناقص فجائز .

التعريف اللفظي : (كاللفظي) أى كالتعريف اللفظي ، فإنه يجوز أيضاً بالأعم والأخص^(١) (وهو) أى التعريف اللفظي (ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ) بالأى يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى ، فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى ، كقولنا — الْغَضَنَفَرُ الْأَسَدُ ، وَالْعُقَارُ الْخَمْرُ — وليس هذا تعريفاً حقيقياً يراد به إفادة تصور غير حاصل^(٢) إنما المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني لِيُتَمَثَّلَ إليه ، ويعلم أنه موضوع بازائه ، وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظة كذا .

(١) الأول كتعريف العقار بالمسكر ، والثاني كتعريف النبيذ بالخمر ، لأن النبيذ هو المعتصر من العنب وغيره ، والخمر هو المعتصر من العنب .
(٢) أى عند المخاطب ، فالتعريف الحقيقي يكون المعنى مجهولاً فيه عند المخاطب ، والتعريف اللفظي يكون المعنى معلوماً فيه عنده ، ولكنه لا يعرف أن اللفظ يدل عليه ، وقد يقال في تعريفه إنه تفسير اللفظ بمرادفه .

تنبيهات :

١ — يلحق بالرسم الناقص أيضاً تعريفان آخران : أولهما التعريف بالمثال مثل — الفاعل كزيد في نحو قام زيد — وثانيهما التعريف بالتقسيم ، وهو بيان ما يصدق اللفظ عليه من الأفراد أو الأجزاء ، والتقسيم يكون عقلياً إذا دار على الإيجاب والسلب ، ويكون استقرائياً إذا لم يدر عليهما ، ويشترط في صحة =

= التقسيم أن يكون جامعاً مانعاً ، وأن تكون الأقسام متميزة غير متداخلة ، وأن تكون القسمة قائمة على أساس واحد .

٢ — يشترط أيضاً في التعريف شروط أخرى غير الشروط السابقة :
منها أن يكون خالياً من التكرار ونحوه ، لأن مثل هذا يكون حشواً لا داعي إليه . ومنها أن يكون غير متوقف على المَعْرِف ، فلا يصح أن يقال في تعريف العلم : ما به ينكشف المعلوم . ومنها أن يكون خالياً من الشك ونحوه ، فلا يصح أن يقال في تعريف النقطة : هي نهاية الخط أو جوهراً لا يقبل القسمة . ومنها أن يكون خالياً من وجوه الالتباس ، كوضع الفصل موضع الجنس في تعريف السنم بأنه إفراط الشهوة ، وكوضع القوة موضع الملكة وبالعكس في تعريف الكريم بأنه الفادر على البذل في النافع . ومنها أن يكون غير مشتمل على حكم من أحكام المَعْرِف ، فلا يصح أن يقال في تعريف الفاعل : هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله . ومنها أن يقدم الأعم فيه على الأخص . ومنها في التعريف بالخواص أن تكون من اللوازم البينة بالمعنى الأخص أو الأعم على ما سبق من الخلاف بينهم في فصل الدلالات .

٣ — المَعْرِفُ قد يكون طبيعياً كالحيوان والنبات والجماد ، فتميز ذاتياته من عرضياته بالبحث في تكوينه ، فما يكون داخل فيه يكون ذاتياً ، وما يكون خارجاً عنه يكون عرضياً . وقد يكون اعتبارياً كما في اصطلاحات العلوم ، فتميز ذاتياته من عرضياته بالرجوع إلى اصطلاح أهل الفن ، فما اعتبروه ذاتياً فهو ذاتي ، وما اعتبروه عرضياً فهو عرضي .

التعريف في المنطق الحديث :

لا يكاد التعريف في المنطق الحديث يختلف في شيء عن المنطق القديم ، ولكن ما سبق من اختلاف المنطق القديم والحديث في الجنس والنوع يتبعه اختلافهما في التعريف ، لأن مثل إنسان يعد جنساً للسَّامِي والحامِي والآرِي في المنطق الحديث ، فيصح أن يؤخذ فيه جنساً في تعريفها ، ويكون تعريفها بذلك داخل في قسم الحدود ، أما المنطق القديم فيجعل تعريفها من قسم الرسوم . ومما يجب التنبيه إليه أن التعريف في كلام العرب لا يتقيد بكل هذه القيود الدقيقة للتعريف المنطقي ، لأنه يجري في الغالب على الأسلوب الخطابي .

تمارين على المعرف وأقسامه

تمرين ١ -

- (١) من أى أقسام التعريف ما يأتي من الأمثلة : متوازي الأضلاع سطح مستو يحيط به أربعة خطوط مستقيمة كل اثنين متقابلين منها متوازيان . القضية ماتركب من موضوع ومحمول ونسبة . الظلم تعدى الإنسان عمداً على حق غيره .
- (٢) بين سبب فساد التعريف في الأمثلة الآتية : الهواء جوهر يشبه الروح . الشمس كوكب يطلع نهراً . العالم بحر يروى الظلمآن . حاسة البصر عين شفافة .

تمرين ٢ -

- (١) ركب من الأجهاس والفصول والخواص الآتية تعريفات منطقية مع بيان معرفاتها : فاكهة . ناعب . لفظ . حيوان . مطبوخ . طين . نخلة . مفرد . طائرة . مزة . صغيرة . ناهق . معدن . معصوم . جاذب . إنسان .
- (٢) عرف ما يأتي من الأمثلة على طريق المنطق القديم والحديث : السامى الحامى . الآرى .

تمرين ٣ -

- (١) من أى أقسام التعريف قول النبي صلى الله عليه وسلم : الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك .
- وقول على رضى الله عنه : المتقون هم أهل الفضائل ، منطقهم الصواب ، وملبسهم الاقتصاد ، ومشيمهم التواضع الخ .
- وقول حجير بن أوس :

الألمى الذى يظن بك الظن كأنه قد رأى وقد سمع

- (١) لماذا فسد التعريف في الأمثلة الآتية : الاثنان واحد وواحد : السرقة أخذ الدراهم خفية من حرز مثلها .

تمرين ٤ -

- (١) بين ما يأتي من أقسام التعريف في الحقائق البسيطة والمركبة .
- (٢) عرف ما يأتي تعريفاً صحيحاً :
- البياض . الهواء . الفضنفر . الشمس . القمر . الواجب . المستحيل . الجائز .

المقصد الثاني في التصديقات

القضية قولٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ،

(المقصد الثاني في التصديقات)

مبادئ التصديقات

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ، ولها أيضا مبادئ ومقاصد . فبإدريس القضايا وأقسامها وأحكامها ، ومقاصدها القياس والحجة ، ولا بد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد عليها ، فلهذا قدم القضايا وقال في تعريفها .

تعريف القضية : (القضية قول يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ) فالقول — وهو اللفظ المركب^(١) أو المفهوم العقلي المركب — جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييمية والإنشائية والخبرية المشكوكة ، وقوله — يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ — فصل يخرج ما عدا القضية ، وانطبق التعريف عليها^(٢)

(١) فإذا كان المقصود تعريف القضية المعقولة وهو الظاهر حمل القول على المعقول ، وإذا كان المقصود تعريف القضية الملفوظة حمل القول على الملفوظ ، وهذا متفرع على الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في موضوعات مسائل المناطق ، فالمتقدمون يجمعونها الألفاظ ، والمتأخرون يجرون الأحكام على المعقولات ، والحق أن المتقدمين لا يقصدون من ذلك إلا إقامة الدال مقام المدلول تسهيلا لفهم ، لأنه لا خلاف في أن موضوع المنطق المعقولات الثانية أو المعلومات التصورية والتصديقية . (٢) ولا بد من زيادة قيد — لذاته — في آخر التعريف ، ليدخل فيه ما لا يَحْتَمِلُ ذلك بالنظر إلى قائله كخبر المقطوع بصدقه أو كذبه .

فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ شَيْءٍ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ فَحَمَلِيَّةٌ . مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ ، وَيُسَمَّى الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعًا ، وَالْمَحْكُومُ بِهِ مَحْمُولًا ،

فان قيل : الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب ، فتكون داخلة في التعريف . قلت : المحتمل للصدق والكذب هو الحكم ، والمشكوكة عارية عنه كما عرفت في صدر الكتاب فتكون خارجة^(١) واعلم أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، والمشكوك ليس كذلك ، بل بالجواز : إما باعتبار أن صورته صورة الخبر^(٢) أو باعتبار اشتماله على أكثر أجزاء الخبر^(٣) .

تقسيم القضية الى صهيية وسرطية : ثم القضية إما حملية أو شرطية كما قال (فان كان الحكم) فيها (بثبوت شيء لشيء) كقولنا : الإنسان كاتب ، والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه ، وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم (أو نفيه) بالجر عطف على قوله — بثبوت شيء — أى إن كان الحكم بثبوت شيء لشيء كما مر أو بنفى شيء (عنه) أى عن شيء ، كقولنا : لا شيء من الإنسان بحجر (حملية) أى فالقضية حملية ، وهى إما (موجبة) إن حكم فيها بالثبوت المذكور (و) إما (سالبة) إن حكم فيها بالنفى المذكور ، ثم الحملية لابد لها من ثلاثة أمور : الأول المحكوم عليه (و) يسمى (المحكوم عليه موضوعا) لأنه وضع ليحمل عليه ، الثانى المحكوم به (و) يسمى (المحكوم به محمولا) لحمله على الأول ، الثالث النسبة الحكمية بينهما ، وبها يرتبط الثانى بالأول ،

(١) وقد قيل إن المشكوكة تدخل في القضية لأنها تحتمل ذلك بقطع النظر عن الشك ، والحق أنها لا تحتمل ذلك بقطع النظر عن الشك لخلوها عن الحكم كما قال الشارح . (٢) فيكون مجازا بالاستعارة . (٣) فيكون مجازاً مرسلًا من إطلاق الكل على الجزء .

وَالدَّالُّ عَلَى النَّسَبَةِ رَابِطَةٌ ، وَقَدْ اسْتَعِيرَ لَهَا هُوَ ، وَإِلَّا فَشَرْطِيَّةٌ ،

وكما أن من حق المحكوم عليه وبه أن يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دالٍّ عليها^(١) (و) ذلك اللفظ (الدال على النسبة) يسمى (رابطة) لدالاتها على النسبة الرابطة ، تسمية للدال باسم المدلول ، ثم الرابطة أداة ، لأنها تدل على النسبة التي هي غير مستقلة ، لتوقفها على المحكوم عليه وبه ، والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة ، فالرابطة أداة لكنها قد تكون في قالب الاسم ، كهو في — زيد هو عالم — وقد تكون في قالب الكلمة ككان في — زيد كان قائماً — ومن هنا يعلم أن لفظة — هو وكان — ليست رابطة حقيقة^(٢) بل استعيرت للرابطة ، ولهذا قال : (وقد استعير لها) أي للرابطة (هو) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله — استعير — أي قد استعير للرابطة لفظة هو كما في المثال المذكور ، واعلم أن الرابطة لا تنحصر في لفظة — هو وكان — بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة ، كحركة الكسر في نحو — زيد دِير^(٣) وأست في نحو — زيد قائم أَسْتِ^(٤) وغيرهما مما يدل على الربط .

(وإلا) أي وإن لم يكن الحكم في القضية بالثبوت والنفي المذكورين (فشرطية) أي فالقضية شرطية ، فالحملية هي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء

(١) ولا يلزم ذكره في القضية ، فإذا لم يذكر فيها سميت القضية ثنائياً ، وإذا ذكر فيها سميت ثلاثياً . (٢) أي يحسب الأصل فيهما ، لأنهما في الأصل اسم وفعل ، والحق أن النسبة في اللغة العربية تفهم من غير لفظ يدل عليها ، وهذان اللفظان يدلان فيها على غير النسبة ، ولا داعي إلى تكلف استعارتهما للدلالة عليها . (٣) بكسر الدال والراء ، وهو اسم فارسي بمعنى كاتب ، والرابطة حركة الراء . (٤) هو لفظ فارسي وضع للربط ، ومثله أَسْتِين في لغة اليونان .

وَيُسَمَّى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مُقَدِّمًا وَالثَّانِي تَالِيًا .
وَالْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ مُشَخَّصًا سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ مَخْصُوصَةً ، وَإِنْ كَانَ
نَفْسَ الْحَقِيقَةِ فَطَبِيعِيَّةً ، وَإِلَّا

أَوْ بَنَى شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ ، وَالشَّرْطِيَّةُ هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا سَيَجِيءُ .
مِنْ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِثَبُوتِ نِسْبَةٍ أَوْ بِنَفْيِهَا عَلَى تَقْدِيرِ نِسْبَةٍ أُخْرَى
إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً ، وَبِتَنَافِي نِسْبَتَيْنِ أَوْ لَا تَنَافِيَهُمَا إِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً (وَيُسَمَّى
الْجُزْءُ الْأَوَّلُ) مِنَ الشَّرْطِيَّةِ (مُقَدِّمًا) لِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ (وَ) الْجُزْءُ (الثَّانِي)
مِنْهَا يُسَمَّى (تَالِيًا) لِكَوْنِهِ تَابِعًا لِلْأَوَّلِ ، مِنَ التَّلَوُّ بِمَعْنَى التَّبَعِ .

تَقْسِيمُ الْحَمَلِيَّةِ إِلَى مَخْصُوصَةٍ وَطَبِيعِيَّةٍ وَكَلِمَةٍ وَجُزْئِيَّةٍ وَمُهْمَلَةٍ : (وَالْمَوْضُوعُ)
فِي الْحَمَلِيَّةِ (إِنْ كَانَ مُشَخَّصًا) بِأَنْ يَكُونَ جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا ، نَحْوُ — زَيْدٌ عَالِمٌ ،
زَيْدٌ لَيْسَ بِحَجَرٍ ^(١) (سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ مَخْصُوصَةً) وَشَخْصِيَّةً (وَإِنْ كَانَ) الْمَوْضُوعُ
(نَفْسَ الْحَقِيقَةِ) بِالْأَلَّا يَرَادُ مِنْهُ الْأَفْرَادُ نَحْوُ : الْحَيَوَانُ جَنْسٌ وَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ ^(٢)
(فَطَبِيعِيَّةٌ) أَى فَالْقَضِيَّةُ طَبِيعِيَّةٌ ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْجَنْسِيَّةِ وَالنَّوْعِيَّةِ لَيْسَ عَلَى
أَفْرَادِ الْحَيَوَانِ وَالْإِنْسَانِ ، بَلْ عَلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِمَا وَطَبِيعَتِهِمَا ، ثُمَّ الْقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةُ
غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ فِي الْعُلُومِ ^(٣) فَلِهَذَا تَرَكَهَا الشَّيْخُ الرَّئِيسُ ^(٤) فِي الشِّفَاءِ ، حَيْثُ ثَلَاثُ
الْقِسْمَةِ وَحَصَرَهَا فِي الشَّخْصِيَّةِ وَالْمَحْصُورَةِ وَالْمُهْمَلَةِ (وَإِلَّا) أَى وَإِنْ لَمْ يَكُنِ
الْمَوْضُوعُ جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا وَلَا نَفْسَ الْحَقِيقَةِ ، بِأَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ أَفْرَادَ الْحَقِيقَةِ ،
فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَبَيَّنَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ كَمِيَّةَ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ ، أَى كَلِمَتُهَا وَجُزْئِيَّتُهَا

(١) وَمِثْلُ الْمَلَمِ الضَّمِيرِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ وَاسْمِ الْمَوْصُولِ . (٢) وَكَذَلِكَ — النَّاطِقُ
فَصْلٌ ، وَالضَّاحِكُ خَاصَّةٌ ، وَالْمَاشِي عَرَضٌ عَامٌ . (٣) لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي الْقِيَاسِ ،
أَمَّا الشَّخْصِيَّةُ فَتَدْخُلُ فِيهِ ، نَحْوُ — هَذَا زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ إِنْسَانٌ — فَهَذَا إِنْسَانٌ .
(٤) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ سِينَا الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٤٢٨ هـ .

فإن بين كمية أفراد كلاً أو بعضاً فمحصورة : كلية أو جزئية ،
ومابه البيان سوراً ، وإلا فمهملة ، وتلازم الجزئية .

أولابين (فإن بين) فيها (كمية أفراد كلاً أو بعضاً فمحصورة) أى فالقضية
محصورة بمحصّر أفراد الموضوع ، وهى إما (كلية) إن بين فيها كمية الأفراد
كلاً نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شىء من الإنسان بحجر (أو جزئية) إن
بين كمية الأفراد بعضاً نحو : بعض الحيوان إنسان ، وليس بعض الحيوان
بإنسان^(١) وكل واحد من الكلية والجزئية إما موجبة أو سالبة فالمحصورات
أربع^(٢) (وما) أى اللفظ الذى يحصل (به البيان) أى بيان كمية الأفراد ،
كلفظة — الكل والبعض — فى الموجبة الكلية والجزئية ، ولفظ — لا شىء
وليس بعض — فى السالبة الكلية والجزئية ، يسمى (سوراً) لأن اللفظ الذى
يبين به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بها ، كما أن سور البلد يحصر البلد
ويحيط بها (وإلا) أى وإن لم يبين فيها كمية الأفراد لا كلاً ولا بعضاً نحو :
الإنسان كاتب ، الإنسان ليس بكاتب (فمهملة) أى فالقضية مهمة ، لإهمال
بيان كمية الأفراد فيها (و) المهمة (تلازم الجزئية) فإنه إذا صدق — الإنسان
كاتب — صدق — بعض الإنسان كاتب — لا محالة ، وبالعكس ،
فهما متلازمان .

تقسيم الحملية الموجبة الى هامة ومفيدة وزهنية : واعلم أن الموجبة
الحملية^(٣) تستدعى وجود الموضوع ، ثم الحكم إما أن يكون على كل أفراد

(١) وكذلك — ليس كل حيوان بإنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان . (٢) ويتقسم
كل من الشخصية والمهمة إلى موجبة وسالبة أيضاً . (٣) بخلاف السالبة فلا تستدعى
ذلك لأنها تصدق بنفى موضوعها ، وكذلك الشرطية لا تستدعى وجود المقدم ،
بل تارة يكون موجوداً ، وتارة يكون مقدراً .

وَلَا بُدَّ فِي الْمَوْجِبَةِ مِنْ وُجُودِ الْمَرْضُوعِ مُحَقَّقًا وَهِيَ الْخَارِجِيَّةُ ، أَوْ مُقَدَّرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ ، أَوْ ذِهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ .

الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه ، وهي القضية الخارجية كقولنا — كل ج ب — على معنى أن كل ما يصدق عليه — ج — في الخارج فهو — ب — في الخارج ، وإما ألا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج ، بل يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه ، وهي القضية الحقيقية ، كقولنا — كل ج ب — على معنى أن كل ما لو وجد كان — ج — فهو بحيث لو وجد كان — ب — فالحكم ليس على أفراد — ج — الموجودة في الخارج ، بل على أفراد المقدرة الوجود في الخارج ، سواء كانت موجودة في الخارج أو معدومة ، ثم إن لم يكن أفراد — ج — موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجود ، كقولنا — كل عنقاء طائر — وإن كانت موجودة في الخارج ، فالحكم ليس مقصورا على أفراد الموجودة في الخارج ، بل عليها وعلى أفراد المقدرة الوجود أيضا ، كقولنا : كل إنسان حيوان^(١) وإما ألا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه ، بل على الأفراد الموجودة في الذهن فقط ، وهي القضية الذهنية ، كقولنا — شريك الباري معدوم — فإن أفراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه ، لعدم إمكان التقدير ، لكنها موجودة في الذهن ، وإلى كل ما ذكرنا مفصلا أشار مجمل بقوله : (ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع) إما (محققا وهي الخارجية ، أو مقدرا فالحقيقية ، أو ذهنا فالذهنية) واعلم أن السالبة تقتضي وجود الموضوع أيضا في الذهن ،

(١) هذه القضية حقيقية باعتبار شمول موضوعها لأفراد الموجودة والمقدرة ، وخارجية باعتبار شموله لأفراد الموجودة فقط ، وتنفرد الحقيقية في نحو — كل عنقاء طائر — وتنفرد الخارجية في نحو — زيد كاتب .

وَقَدْ يُجْمَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا مِنْ جُزْءٍ فَيُسَمَّى مَعْدُولًا .

من حيث إن السلب حكم ، فلا بد له من تصور المحكوم عليه ، لكن إنما يعتبر هذا الوجود حال الحكم ، أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كلفظة مثلاً ، وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذهني الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع ، فإن الوجود الثاني إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ، إن دائماً فداً^(١) ، وإن ساعة فساعة^(٢) ، وإن خارجاً نفارجاً ، وإن ذهناً فذهناً ، وأما الوجود الأول الذي يقتضيه الحكم فهو إنما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا ، وهو الوجود الذي تتشارك الموجبة والسالبة في اقتضائه ، لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني بخلاف السالبة تأمل .

تقسيم الحملية الى معدولة ومحصلة وبسيطة : (وقد يجعل حرف السلب)

كلفظة : لا وغير وليس (جزءاً من جزء) أى من جزء القضية كالموضوع والمحمول (فيسمى) جزء القضية الذي جعل حرف السلب جزءاً منه (معدولاً) والقضية معدولة موجبة أو سالبة ، كقولنا : اللآحى جراد ، والجراد لا عالم ، ولا شيء من اللآحى بعالم ، أو من العالم بلاحى^(٣) وقد لا يكون حرف السلب جزءاً لا من المحمول ولا من الموضوع ، فالقضية حينئذ تسمى محصلة إن كانت موجبة ، وبسيطة إن كانت سالبة .

الحملية الطهرية : واعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سالبة إذا نسبت إلى نفس الأمر إما أن تكون مكيفةً بكيفية

(١) نحو — الله موجود أزلاً وأبداً . (٢) نحو البرق لامع : (٣) وقد تكون معدولة الموضوع والمحمول معا ، نحو — كل لا حيوان لا إنسان — ولا يخفى ما في هذه الأمثلة من الخروج على قواعد العربية ، والأحسن أن يقال — غير الحي جراد — وهكذا . والشرطية تنقسم أيضاً إلى معدولة ومحصلة ومعدولتها نحو — إن لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود .

وَقَدْ يُصْرَحُ بِكَيْفِيَّةِ النَّسَبَةِ فَمَوْجِهَةٌ ، وَمَا بِهِ الْبَيَانُ جِهَةٌ ، فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِضَرُورَةِ النَّسَبَةِ مَا دَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ

الضرورة^(١) أو اللا ضرورة ، وإما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام أو اللا دوام ، إلى غير ذلك من الكيفيات ، فإذا قلنا — كل إنسان حيوان — ونظرنا إلى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية ، وإذا قلنا — كل إنسان كاتب — وجدنا نسبتها اللا ضرورية ، فالضرورة واللا ضرورة في المثالين هي كيفية النسبة ، ثم تلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر قد لا يصرح بها لا لفظاً ولا ملاحظةً ، وتخرج عن كونها موجهة ، وقد يصرح بها إما لفظاً أو ملاحظة^(٢) كما قال : (وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة) أي بالقضية موجهة (وما) أي الذي يحصل (به البيان) أي بيان الكيفية كالضرورة^(٣) واللا ضرورة في المثالين المذكورين (جهة) للقضية ، فإن كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللا ضرورة ، وإن كانت معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا .

تقسيم الموجهة إلى بسيطة ومركبة : ثم القضايا الموجهة التي يبحث عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر ، منها بسيطة وهي التي يكون معناها إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ، ومنها مركبة وهي التي معناها مركب من إيجاب وسلب ، أما البسائط فثَمَانٍ كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله :

أقسام الموجهة البسيطة : الضرورية المطلقة : (فإن كان الحكم) في القضية (بضرورة النسبة) الإيجابية أو السلبية (ما دام ذات الموضوع)

(١) المراد بالضرورة الوجوب العقلي . (٢) ولا بد من قرينة تدل عليها في هذه الحالة ، لأنها من غير قرينة تكون غير موجهة . (٣) ويقوم مقامها ما يرادفها ، نحو لفظ — قطعاً — وكذلك باقي الجهات يقوم مقام ألفاظها ما يرادفها .

فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ ، أَوْ مَا دَامَ وَصْفُهُ فَشَرْطَةٌ عَامَّةٌ

موجودة (فضرورية مطلقة) إنما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة ، وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت ^(١) كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة . فإن ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه ضروريٌّ مادام ذات الإنسان موجودة .

المشروطة العامة : (أو ما دام وصفه) عطفٌ على قوله — ما دام ذات الموضوع — أى إن كان الحكم بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً ، أى بشرط وصف الموضوع (فمشروطة عامة) كقولنا — بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً ، وبالضرورة لا شيء من السكاتب يساكن الأصابع ما دام كاتباً — فإن ثبوت التحرك للسكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً ما دام ذاته موجودة ، بل ضرورى بشرط الوصف وهو الكتابة . واعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يسمى ذات الموضوع ، ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه ، والوصف العنوانى قد يكون عين الذات ^(٢) إن كان عنواناً للنوع ، كقولنا — كل إنسان حيوان — فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفرادهِ ، وقد يكون جزءاً له ^(٣) إن كان عنواناً للجنس أو الفصل ، كقولنا : كل حيوان حساس ^(٤) فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفرادهِ ، وقد يكون خارجاً عنه إن كان عنواناً للخاصة أو العرض العام كقولنا — كل ضاحك أو كل ماشٍ حيوان — فإن مفهوم الضاحك والماشى

(١) فالضرورة المطلقة هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة ، وكذلك يؤخذ تعريف باقي الوجهات من المتن . (٢) أى عين ماهية الذات . (٣) أى لماهيته . (٤) وكذلك — كل ناطق إنسان .

خارج عن ذات الموضوع أى أفرادهِ ، وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلى بين الوصف والذات — فليَتأملْ — وإنما سميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف ، وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات ، وقد تقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع ، والفرق بين المعنيين أن وصف الموضوع إن لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثانى دون الأول ، كقولنا — بالضرورة كل كاتب إنسان ما دام كاتباً — فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع ، فإن ثبوت الإنسانية لذات الكاتب ضرورى في جميع أوقات وصفه بالكتابة ، لكن ليس ضرورياً له بشرط وصف الكتابة ، فتصدق المشروطة بالمعنى الثانى دون الأول ، وإن كان لوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات أو لا يكون ، فإن كان ضرورياً في وقت من الأوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا — كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً — سواء أريد بشرط كونه منخسفاً أو بلا اعتبار الاشتراط ، أما صدق المشروطة بالمعنى الأول فلأن ثبوت الاظلام ضرورى لذات الموضوع أى القمر بشرط وصفه وهو الانخساف ، وأما صدقها بالمعنى الثانى فلأن ثبوت الاظلام ضرورى للقمر في جميع أوقات وصفه أى الانخساف^(١) وإن لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الأول دون الثانى ، كقولنا — بالضرورة

(١) لأن القمر في وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس يستحيل وجوده بلا انخساف عند الفلاسفة ، فذات القمر مستلزمة للانخساف في ذلك الوقت ، والانخساف مستلزم للاظلام ، ومستلزم المستلزم مستلزم ، فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للاظلام .

أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوْقَتِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ ،

كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً — فإن ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع أى أفراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة ، ولكن ليس ضرورياً له في جميع أوقات الوصف ؛ إذ الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الأوقات ، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضرورياً لذات الموضوع مطلقاً ، فتصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثاني . واعلم أن ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلاً المعنيين ، لأن قوله — مادام وصفه — يحتمل أن يراد به بشرط الوصف ، فتكون مشروطة بالمعنى الأول ، ويحتمل أن يراد به مادام الوصف بلا اعتبار الاشتراط ، فتكون مشروطة بالمعنى الثاني^(١) .

الوقتية المطلقة : (أو في وقت معين) عطفٌ على قوله — مادام ذات الموضوع — أى إن كان الحكم بضرورة النسبة في وقت معين (فوقتية مطلقة) كقولنا — بالضرورة كل قمر منخفض وقت حَيْلُولَةِ الأرض بينه وبين الشمس ، ولا شيء من القمر بمنخفض وقت التَرْبِيع^(٢)) فإن ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضروري في وقت معين أى وقت الحيلولة والتربيع ، وإنما سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها بالادوام أو بالضرورة ، ولهذا إذا

(١) والنسبة بين الضرورية المطلقة والمشرطة العامة بالمعنى الأول العموم والخصوص الوجهي ، فيجتمعان في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى في نحو — كل كاتب إنسان بالضرورة — وتنفرد الثانية في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً . (٢) هو الوقت الذي يكون فيه رُبُوعُ الْفَلَكَ بين الشمس والقمر ، ومنها أيضاً نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة .

أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ ،

قيدت بالأدوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيحى في المركبات (١).

المنتشرة المطلقة : (أو غير معين) عطف على قوله — معين — أى إن كان الحكم بضرورة النسبة في وقت غير معين (فمنتشرة مطلقة) كقولنا — بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما ، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما — فإن ثبوت التنفس للإنسان وسلبه عنه ضرورى في وقت غير معين ، وإنما سميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت ، فيكون منتشراً في الأوقات ، ومطابقة لما ذكرنا في الوقتية المطلقة (٢).

(١) النسبة بين الوقتية المطلقة والضرورة المطلقة العموم والخصوص المطلق ، فيجتماعان في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى في نحو — كل قر منخسف بالضرورة وقت الحياولة — وبينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فيجتماعان في نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الأولى في نحو — كل قر منخسف بالضرورة وقت الحياولة — وتنفرد الثانية في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة — وانظر كيف تنفرد فيه مع أنه يصح أن يقيد بوقت الكتابة فيكون وقتية مطلقة كما سبق . (٣) النسبة بين المنتشرة المطلقة والضرورة المطلقة العموم والخصوص المطلق ، فيجتماعان في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى في نحو — كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما — وبينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فيجتماعان في نحو — كل منخسف مظلم — وتنفرد الأولى في نحو — كل قر منخسف بالضرورة في وقت ما — والثانية في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة — وانظر أيضاً كيف تنفرد فيه مع أنه يصح أن يقيد بوقت ما فيكون منتشرة مطلقة ، وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم والخصوص المطلق ، فيجتماعان نحو — كل قر منخسف — وتنفرد الأولى في نحو — كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما — وهذا والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة من زيادة المتأخرين في الضروريات .

أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ فَدَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ ، أَوْ مَا دَامَ الْوَصْفُ فَعَرَفِيَّةٌ عَامَّةٌ .

الرأى المطلق : (أو بدوامها) عطف على قوله — بضرورة النسبة — أى إن كان الحكم فيها بدوام النسبة (مادام الذات) أى مادام ذات الموضوع موجودة (فدائمة مطلقة) وإنما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام ، وإنما سميت مطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت ، كقولنا — كل إنسان حيوان دائماً ، ولا شئ من الإنسان بحجر دائماً — فإن الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه ، والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس ، أما الأول فلأن ثبوت المحمول للموضوع إذا كان ضرورياً يكون دائماً لا محالة ، وأما الثانى فلأن ثبوته له قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك ، فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة (١) .

المعرفية العامة : (أو ما دام الوصف) عطف على قوله — ما دام الذات — أى إن كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً (معرفية عامة) ومثالها إيجاباً وسلباً ما سمر في المشروطة العامة ، والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية ، وإنما سميت عرفية لأنك إذا قلت — لا شئ من النائم بمستيقظ — ولم تذكر — مادام نائماً — يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ

(١) النسبة بين الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الأولى في نحو — كل زنجى أسود دائماً — وبينها وبين كل من المشروطة العامة والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الدائمة عن الثلاثة في نحو — كل رؤى أبيض دائماً — وتنفرد الثلاثة في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع الخ .

أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا فَأَلْطَلَقَةُ الْعَامَّةُ ،

عن ذات النائم ليس دائماً ، بل مادام نائماً ، فلما كان هذا المعنى في سالبتها^(١) مأخوذاً من العرف نسبت إليه ، وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التي ستجىء في المركبات^(٢) .

المطلقة العامة: (أو بفعليتها) عطفٌ على قوله - بضرورة النسبة - أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ، بل يكون الحكم بفعليتها^(٣) (فالمطلقة العامة) كقولنا - كل إنسان متنفس بالإطلاق العام ، ولا شئ من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام - فإن ثبوت التنفُّس للإنسان وسلبه عنه ليس ضرورياً ولا دائماً بل بالفعل ، أى المحمول ثابت الموضوع أو مسلوب عنه في الجملة ، وإنما سميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد بالأدوام أو اللا ضرورة^(٤) يفهم منها فِعْلِيَّةٌ

(١) وهو مفهوم أيضاً من موجبها غالباً ، نحو - ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ . (٢) النسبة بين العرفية العامة وكل من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع في نحو - كل إنسان حيوان - وتنفرد الأولى عن الضرورية المطلقة والمشروطة العامة في نحو - كل رومى أبيض دائماً مادام رومياً - وعن الدائمة المطلقة في نحو - كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً - وبينها وبين كل من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع في نحو - كل إنسان حيوان - وتنفرد العرفية عنهما في نحو - كل رومى أبيض دائماً مادام رومياً - وينفردان عنها في نحو - كل قر منخسف الخ . (٣) أى بحصولها في الجملة ولو في المستقبل من غير التفات إلى كونها ضرورية أو دائمة أو لا ، وهذا المعنى زائد على نسبة القضية ، لأنها تكون بالفعل وبالإمكان ، ولهذا كانت القضية المطلقة من الوجهات ، وقيل إنها ليست منها . (٤) الأولى - من غير تقييد بجهة - ليشمل الجهات كلها .

أَوْ بِمَدَمِ ضَرُورَةٍ خِلَافِهَا فَالْمُسَكَّنَةُ الْعَامَّةُ .

النسبة^(١) فسميت القضية التي حكم فيها بفعالية النسبة مطلقة تسمية المدلول باسم الدال^(٢) وعامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية ، كما ستعرفه في المركبات^(٣) .

الممكنة العامة : (أو بعدم ضرورة خلافها) أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعاليتها ، بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة^(٤) (فالممكنة العامة) كقولنا : كل نار حارة بالإمكان العام . فحكم فيها بعدم ضرورة السلب ، إذ السلب خلاف النسبة ، ولو لم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الإيجاب ممكنا^(٥) وكقولنا : لا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام ، فحكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب ، إذ الإيجاب خلاف النسبة ، ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن السلب ممكنا ، فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى ، ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للحار ليس بضرورى ، وسميت ممكنة لاشتغالها على معنى الإمكان ، وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات^(٦) .

(١) وقد صرح بها مع هذا لأن جهة الإمكان محتملة فيه ، فإذا صرح بالإطلاق انقطع احتمالها . (٢) في العبارة قلب ، لأن الدال هو القضية والمدلول هو النسبة . (٣) النسبة بين المطلقة العامة والموجبات السابقة العموم والخصوص المطابق فتجتمع في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد المطلقة العامة في نحو — كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام . (٤) الحقيقة أن كيفية النسبة هي الإمكان العام للجانب الموافق ، وهذا لازم له ، والإمكان العام يدخل فيه الوجوب والجواز بخلاف الإمكان الخاص . (٥) بل يكون مستحيلا مع أن الفرض أنه ممكن . (٦) النسبة بين الممكنة العامة والموجبات السابقة العموم والخصوص المطابق ، فتجتمع في نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد الممكنة العامة في نحو — كل إنسان يمشى على أربع بالإمكان العام .

فهذه بسائط .

وَقَدْ تَقَيَّدَ الْعَامَّانِ وَالْوَقْتِيَّتَانِ بِاللَّدَوَامِ الذَّاتِي فَتُسَمَّى
الْمَشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ ، وَالْعُرْفِيَّةُ الْخَاصَّةُ ، وَالْوَقْتِيَّةُ ، وَالْمُنْتَشِرَةُ ،

(فهذه) القضايا المذكورة (بسائط) لأن معناها إما إيجاب فقط ، أو سلب فقط .

أقسام الوجوه المركبة : المشروطة الخاصة : وأما المركبات فسبع ، وهي
بعضها البسائط المذكورة ، لكن مع تقييدها باللَّدَوَامِ الذَّاتِي أو بالضرورة
الذاتية كما قال : (وقد تقيد) المشروطة والعرفية (العامتان و) تقيد (الوقتيتان)
أي الوقتية والمنتشرة (المطلقتان باللدوام الذاتي) أي قد تقيد كل واحدة من
هذه القضايا المذكورة باللدوام الذاتي ^(١) (فتسمى) المشروطة العامة المقيدة
باللدوام (المشروطة الخاصة) منصوب على أنه مفعول تسمى (و) تسمى العرفية
العامة المقيدة باللدوام (العرفية الخاصة و) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به
(الوقتية و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به (المنتشرة) .

فالمشروطة الخاصة إن كانت موجبة كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك
الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً ^(٢) فتركبها من مشروطة عامة موجبة وهي الجزء
الأول ، ومطلقة عامة سالبة ، وهي مفهوم اللدوام ، لأن إيجاب المحمول للموضوع
إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة ، وهو معنى المطلقة العامة السالبة
أي كقولنا : لا شيء من الكتابات بمتحرك الأصابع بالفعل . وإن كانت سالبة
كقولنا — بالضرورة لا شيء من الكتابات بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً —

(١) ولم تقيد بالضرورة الذاتية ، لأن التقييد باللدوام يغني عنه .

(٢) قيد اللدوام في المعجز لا ينافي قيد الضرورة في الصدر ، لأن اللدوام

يحسب الذات والضرورة بحسب الوصف ، وهكذا يقال في باقي المركبات .

فتركيبها من سالبة مشروطة عامة هي الجزء الأول ، وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام ، لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب محققاً في الجملة ، وهو معنى الموجبة المطلقة العامة ، أى كقولنا — كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل — ومن ههنا تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول وسلبه ، فإن كان الجزء الأول موجبا كانت القضية موجبة ، وإن كانت سالبا كانت سالبة ، والجزء الثانى مخالف للجزء الأول في الكيف ، أى الإيجاب والسلب ، وموافق له في الكم أى الكلية والجزئية ، وسيجىء لهذا زيادة تحقيق^(١).

العرفية الخاصة : ومثال العرفية الخاصة إيجابا وسلبا ما مر في المشروطة الخاصة^(٢) وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة العامة التى هي مفهوم اللادوام كما عرفت ، وإنما قيّد اللادوام فيهما بالذاتى ، لأن المشروطة الخاصة على ما عرفت هي المشروطة العامة المقيدة باللا دوام ، والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة به أيضا ، ويمتنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللا دوام الوصفى ، إذ فى كل واحدة منهما ذواتٌ بحسب الوصف ، أما العرفية العامة فظاهر ، وأما المشروطة العامة

(١) النسبة بين المشروطة الخاصة وكل من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة المبينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والمطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد الأربعة فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من الوقتية والمنتشرة المطلقتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى نحو — كل منخفض مظلم — وتنفرد عنهما فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة لا دائما — وينفردان عنها فى نحو — كل قرمنخفض بالضرورة وقت الحيلولة أو فى وقت ما . (٢) مع إبدال الدوام بالضرورة ، نحو — كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتباً لا دائما .

فلأنها ضرورةٌ بحسب الوصف ، فتكون دواما بحسب الوصف لا محالة ، والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد بالالدوام الوصفى ، بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلا بد أن يقيد بالالدوام الذاتى ، ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيدا بالدوام بحسب الذات ، وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما فى البسائط، إذ كلما وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس (١) .

الوقتية : وأما الوقتية فهى إن كانت موجبة كقولنا : بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما . فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول ، وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام (٢) وإن كانت سالبة كقولنا : بالضرورة لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما . فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هى الجزء الأول ، وموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام (٣) فالوقتية هى التى حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام

(١) النسبة بين العرفية الخاصة وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين والعرفية العامة والوقتية والمنتشرة المطلقتين والمطلقة والممكنة العامتين هى النسبة بين هذه القضايا والمشروطة الخاصة، والأمثلة للأمثلة ، والنسبة بينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهى ، فيجتمعان فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد المشروطة فى نحو — كل إنسان حيوان — وتنفرد العرفية فى نحو — كل زنجى أسود دائما مادام زنجيا لا دائما — وبينها وبين المشروطة الخاصة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد العرفية فى نحو — كل زنجى الخ . (٢) وهى — لا شئ من القمر بمنخسف بالإطلاق العام . (٣) وهى — كل قمر منخسف بالإطلاق العام .

بحسب الذات (١)

المنتشرة : والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات ، وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هي الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام إن كانت موجبة ، ومن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام إن كانت سالبة ، ومثالها إيجاباً قولنا — بالضرورة كل إنسان متنفّس في وقتٍ ما لا دائماً — وسلباً قولنا — بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفّس في وقت ما لا دائماً (٢).

(١) النسبة بين الوقتية وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والخاصتين العموم والخصوص الوجهي ، فتجتمع في نحو — كل منخفض مظلم — وتنفرد الوقتية في نحو — كل قر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً — وتنفرد الأربع في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وبينها وبين كل من الوقتية والمنتشرة المطلقتين والمطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع في نحو — كل منخفض مظلم — وتنفرد الأربع في نحو — كل إنسان حيوان . (٢) مفهوم اللادوام في المثالين — لا شيء من الإنسان بمتنفّس بالإطلاق العام ، وكل إنسان متنفّس بالإطلاق العام — والنسبة بين المنتشرة وكل من الضرورية والدائمة المطلقتين المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية العامتين والخاصتين العموم والخصوص الوجهي ، فتجتمع في نحو — كل منخفض مظلم — وتنفرد المنتشرة في نحو — كل إنسان متنفّس الخ — وتنفرد الأربع في نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وبينها وبين كل من الوقتية المطلقة والوقتية العموم والخصوص المطلق ، وهي الأعم ، فتجتمع في نحو — كل منخفض مظلم — وتنفرد عنهما في نحو — كل إنسان متنفّس الخ — وبينها وبين كل من المنتشرة المطلقة والمطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، وهي الأخص ، فتجتمع في نحو — كل منخفض مظلم — وتنفرد الثلاثة في نحو — كل إنسان حيوان .

وَقَدْ تَقَيَّدَ الْمَطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِالْإِضْرَافَةِ الدَّائِمَةِ فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةُ الْإِضْرَافِيَّةُ،

الوجودية الإضرافية : (وقد ^(١) تقيد المطلقة العامة بالإضرافية الذاتية

فتسمى الوجودية الإضرافية) وهى إن كانت موجبة كقولنا : كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة . فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هى الجزء الأول ، وسالبة ممكنة عامة هى مفهوم الإضرافية ، لأن إيجاب المحمول الموضوع إذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الإيجاب ، وهى السالبة الممكنة العامة ^(٢) أى كقولنا : لا شئ من الإنسان ضاحك بالإمكان العام . وإن كانت سالبة كقولنا : لا شئ من الإنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة . فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هى الجزء الأول ، وموجبة ممكنة عامة هى مفهوم الإضرافية لأن السلب إذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب ، وهى الموجبة الممكنة العامة ، أى كقولنا : كل إنسان ضاحك بالإمكان العام . واعلم أن تقيد المطلقة العامة وإن صح بالإضرافية الوصفية ^(٣) إلا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب ، ولم يتعرفوا أحكامه ، فلهذا قيد الإضرافية بالذاتية ^(٤) .

(١) يشير بقيد إلى أن المطلقة العامة قد تكون ضرورية ، فلا يصح تقييدها بالإضرافية . (٢) لما سبق من أن الإمكان العام عبارة عن عدم ضرورة الجانب المخالف . (٣) ظاهره أنه يصح التقييدها دائما ، والحق أنه لا يأتى فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام لا بالضرورة — فهو صحيح بالنظر إلى ذات الكاتب لا وصفه ، ولهذا لم يعتبروا التقييد فى ذلك بالإضرافية الوصفية لعدم أطراحها . (٤) النسبة بين الوجودية الإضرافية وبين الضرورية المطلقة المبينة ، وبينها وبين كل من الدائمة المطلقة والشروطية والعرفية العامتين والوقعية والمنشورة المطلقتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى والدائمة فى نحو — كل زنجى أسود — وتجتمع فى والبواقى فى نحو — كل كاتب متحرك الأصابع — وتفرد

أو باللاَدَوَامِ الذَّاتِي ، وتُسمَّى الوجودِيَّةُ اللَّادَائِمَةُ ،

الوجودية اللادائمة : (أو باللاَدَوَامِ الذَّاتِي) عطفٌ على قوله — باللاضرورة —
أى المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللاضرورة ، وتسمى الوجودية اللاضرورية
كما عرفتُها ، وقد تكون مقيدة باللاَدَوَامِ (وتسمى الوجودية اللادائمة) كقولنا :
كل إنسان ضاحك بالفعل لادائماً ، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل
لادائماً . وتركيبها من مطلقتين عامتين ، إذ الجزء الأول مطلقة عامة ، والجزء
الثانى هو اللاَدَوَامِ ، وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامة ، فتكون مركبة من
مطلقتين عامتين ، لكن إحداها موجبة ، والأخرى سالبة ، فإن الجزء الأول
إن كان موجبا يكون مفهوم اللاَدَوَامِ سالبة وبالعكس ، كما عرفت غير مرة^(١) .

الوجودية فى نحو — كل إنسان يحرك يده بالإطلاق العام لا بالضرورة —
وتنفرد الخمس فى نحو — كل إنسان حيوان — وبينها وبين كل من المطلقة
والممكنة العامتين العموم والخصوص المطلق ، وهى الأخص ، فتجتمع فى نحو
— كل إنسان يمشى على اثنين — وينفردان عنها فى نحو — كل إنسان
حيوان — وبينها وبين كل من المشروطة والمعرفية الخاصتين والوقتية والمنشئة
العموم والخصوص المطلق ، وهى الأعم ، فتجتمع فى نحو — كل كاتب متحرك
الأصابع — وتنفرد عن الأربع فى نحو — كل إنسان يحرك يده بالإطلاق
العام لا بالضرورة . (١) النسبة بين الوجودية اللادائمة وكل من الضرورية
والدائمة المطلقتين المباينة ، وبينها وبين كل من المشروطة والمعرفية العامتين
والوقتية والمنشئة المطلقتين العموم والخصوص الوجهى ، فتجتمع فى نحو
— كل كاتب متحرك الأصابع — وتنفرد الوجودية فى نحو — كل إنسان
يحرك يده بالإطلاق العام لادائماً — وتنفرد الأربع فى نحو — كل إنسان
حيوان — وبينها وبين كل من المطلقة والممكنة العامتين العموم والخصوص
المطلق ، وهى الأخص على ما سبق فى الوجودية اللاضرورية ، والأمثلة الأمثلة ،

وَقَدْ تُقَيَّدُ الْمُمَكِّنَةُ الْعَامَّةُ بِالْأَضْرُورَةِ الْجَانِبِ الْمُوَافِقِ أَيْضًا ، وَتُسَمَّى
الْمُمَكِّنَةُ الْخَاصَّةُ ،

الممكنة الخاصة : (وقد تقيد الممكنة العامة) أى الممكنة العامة — وهى التى
حكم فيها بلا ضرورة الجانب المخالف للنسبة — قد تقيد^(١) (بلا ضرورة الجانب
الموافق) للنسبة (أيضا) حتى يكون الحكم بلا ضرورة الجانبين (وتسمى)
حينئذ (الممكنة الخاصة) كقولنا : كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص ، ولا
شئ من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص . والمعنى فى الموجبة والسالبة أن
ثبوت الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليس ضروريا ، فيكون الحكم فيها
بلا ضرورة الجانبين ، أى السلب والإيجاب ، وتركيبها من ممكنين عامتين :
إحداها موجبة ، والأخرى سالبة ، لكن لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب
المعنى^(٢) بل الفرق إنما يحصل بحسب التلفظ ، فإن عبرت بالعبارة الإيجابية
فوجبة ، أو بالعبارة السلبية فسالبة^(٣) .

وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية الخاصتين والوقتية والمنتشرة العموم
والخصوص المطلق ، وهى الأعم على ما سبق أيضا ، وبينها وبين الوجودية
اللاضرورية العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان فى نحو — كل إنسان يحرك
يده بالاطلاق العام — وتنفرد الوجودية اللاضرورية فى نحو — كل ثايج أبيض
بالاطلاق العام لا بالضرورة .

(١) أى فى المعنى ، وأما فى اللفظ فتقيد بالإمكان الخاص . (٢) وكذلك
الوجودية الدائمة السابقة كما هو ظاهر . (٣) النسبة بين الممكنة الخاصة
والضرورية المطلقة المبينة ، وبينها وبين كل من الدائمة المطلقة والمشروطة
والعرفية العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين والمطلقة العامة العموم والخصوص
الوجهي ، فتجتمع هى والدائمة فى نحو — كل زنجى أسود — وتجتمع هى

وَهَذِهِ مَرْكَبَاتٌ ، لِأَنَّ اللَّادَوَامَ إِشَارَةٌ إِلَى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وَاللَّاضْرُورَةَ
إِشَارَةٌ إِلَى مُمَكِّنَةٍ عَامَّةٍ مُخَالَفَتِي الْكَيْفِيَّةِ مُوَافَقَتِي الْكَمِّيَّةِ لِمَا قَيَّدَ بِهِمَا .

(وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات ، لأن اللادوام إشارة إلى
مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي
الكمية لما قيد بهما) فقوله — مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية — صفتان المطلقة
العامة والممكنة العامة ، والكيفية عبارة عن السلب والإيجاب ، والكمية عبارة
عن السكّية والجزئية ، وقوله — لما قيد — الجار يتعلق بالخالفة والموافقة ،
و— ما — عبارة عن القضية ، والضمير الذي في — قيد — راجع إليه باعتبار اللفظ ،
والضمير الثاني في — بهما — عائد على اللادوام واللاضرورة . وحاصل المعنى
أن القضايا السبع المذكورة مركبات لكونها مقيدة باللاادوام واللاضرورة ،
واللاادوام إشارة إلى مطلقة عامة ، واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة ،
مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب السكّية موافقتين لها بحسب الكم ،
فتسكن القضايا المقيدة بهما مركبات ، لاشتغال معناها على إيجاب وسلب .

والبسواقي في نحو — كل كانب متحرك الأصابع — وتنفرد الممكنة في نحو
— كل زنجى أبيض بالإمكان الخاص — وتنفرد الست في نحو — كل إنسان
حيوان — وبينها وبين الممكنة العامة العموم والخصوص المطلق ، فيجتمعان في
نحو — كل كانب متحرك الأصابع — وتنفرد العامة في نحو — كل إنسان
حيوان — وبينها وبين كل من المشروطة والعرفية الخاصتين والوقئية والمنتشرة
والوجودية اللاضرورية واللادامة العموم والخصوص المطلق ، فتجتمع في نحو
— كل كانب متحرك الأصابع — وتنفرد الممكنة الخاصة في نحو — كل زنجى
أبيض بالإمكان الخاص .

موجبات أفري زادها المتأخرون :

وقد زاد المتأخرون أربع موجبات : أولها الممكنة الدائمة ، وهي ما حكم فيها بالإمكان العام المقيد بالدوام ، نحو - كل جسم يأخذ حيناً بالإمكان العام دائماً - وثانيها الممكنة الوقتية ، وهي ما حكم فيها بالإمكان العام المقيد بوقت معين ، نحو - كل مسلم ناج بالإمكان العام وقت طاعته - وثالثها الممكنة الحينية ، وهي ما حكم فيها بالإمكان العام المقيد بوصف الموضوع ، نحو - كل مسلم ناج بالإمكان العام حين هو مسلم ، ورابعها المطلقة الحينية ، وهي ما حكم فيها بفعلية النسبة المقيدة بوصف الموضوع ، نحو - كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب .

القضايا الخمية في المنطق الحديث :

لم يزد المنطق الحديث شيئاً مهماً في القضايا الخمية ، ومما زاده فيها أن زمن القضية حاضر دائماً ، ولهذا تكون رابطتها مجردة من كل دلالة على الزمن ، وكل ما يشعر بزمن ماض أو مستقبلي مطلقاً أو حاضراً لا يتفق بالنسبة يجب أن يتصل بالمحمول لا بالرابطه ، نحو - المأمون كان ابناً للرشيد ، والمدارس ستغلق في آخر شهر رمضان ، وعلى يكتب الآن - فيجب أن تحول هذه القضايا عند بحثها منطقياً إلى هذا الوضع = المأمون هو شخص كان ابناً للرشيد ، وإغلاق المدارس هو حالة ستحصل في آخر شهر رمضان ، وعلى هو شخص يكتب الآن . ومما زاده أيضاً ما سماه استغراق المحمول ، فجعل المحمول في ذلك نظير الموضوع في المنطق القديم ، لأن الموضوع فيه يدل على استغراق أفراده في الموجبة السكوية والسالبة السكوية ، ولا يدل على ذلك في الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية ، وكذلك المحمول في المنطق الحديث قد يدل على استغراق أفراده كما في

السالبة الكلية ، لأنها تنفي جميع أفراد المحمول عن الموضوع ، ومثلها السالبة الجزئية ، لأنها تنفي جميع أفراد المحمول عن بعض أفراد الموضوع ، ويؤخذ من هذا أن الموجبة الكلية تفيد استغراق الموضوع لا المحمول ، والموجبة الجزئية لا تفيد استغراقهما ، والسالبة الكلية تفيد استغراقهما ، والسالبة الجزئية تفيد استغراق المحمول لا الموضوع ، فالكلية تفيد استغراق الموضوع دائماً ، والسلب يفيد استغراق المحمول دائماً .

مذهب طانت في الموهبات :

يرى كانت (١٧٢٤ — ١٨٠٤ م) أن القضية تنقسم باعتبار قائلها لا باعتبار الواقع إلى ثلاثة أقسام : استلزامية واحتمالية وإخبارية ، فالأولى نحو قول من دخل مكتبه فوجد فيه تغييراً لأعهده به — لا بُدَّ أن شخصاً دخل هنا فأحدث هذا التغيير — والثانية نحو قول من رأى غيماً في السماء — قد تمطر السماء — والثالثة نحو — محمد كاتب — لأن المقصود منه الإخبار بثبوت الكتابة لمحمد ، وهذه الثلاثة الأقسام هي الموجهات في المنطق الحديث .

تمريعات على القضايا الحلية

تمرين - ١

- (١) بين نوع القضية الحلية من ناحية الحكم والكيف والجهة فيما يأتي :
- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَفْسٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
المال والبنون زينة الحياة الدنيا .
- أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبِقْ بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
لست عليهم بمسيطر .
- (٢) ركب قضايا حلية من الألفاظ الآتية :
- العسل . جماد . أكثر . حيوان . العنب . جنس . حلو . الشجر . الإنسان .
الضحك . أسود . خاصة .

تمرين - ٢

- (١) بين نوع القضية الحلية من ناحية الحكم والكيف والجهة فيما يأتي :
- كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولٍ
لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَسْرُونَ وَمَا يَخْفُونَ .
- مَا كُفِّلُ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ تَأْتِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السَّفِينُ
ما كان محمد أباً أحد من رجالكم :
- (٢) بين القضية الموجبة المعدرلة المحمول والسالبة المحصلة الطرفين فيما يأتي :
- شريك الباري ليس بقادر . الله لا يشبه الحوادث . كل جماد هو غير نام .
كل جماد لا هو نام .

تمرين - ٣

- بين نوع القضية الحلية من ناحية الحكم والكيف والجهة فيما يأتي :
- لَا رُزْءَ أَصْبَحَ فِي الْإِسْلَامِ نَعْلَمُهُ كَمَا رُزِئْتَ وَلَا عُقْبَى كَعَقْبَاكَ

جميع الحيوانات ذات جهاز عصبي .
 وظلم ذوى القرني أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند
 كل مجتهد محبوب دائماً . الإقدام نافع لا دائماً .
 (٢) ما هى القضية الحللية التى لا تعتبر فى المنطق ، ولماذا لم تعتبر فيه ؟

تمرين - ٤

- (١) بين نوع القضية الحللية من ناحية الحكم والكيف والجهة فيما يأتى :
- لِكُلِّ داء دواء يُستطبُّ بهِ إلا الحماقة أُعيتُ من يُداويها
 السلام يمكن أن يسود بين الشعوب إذا اتفقت فى الدين .
 قد يجمع المالَ غيرُ آكلِهِ ويأكل المالَ غيرُ من جمَعَهُ
 لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .
- (٢) بين ما يدخل فى القضية وما لا يدخل فيها مما يأتى :
- وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين . سوداء ولود خير من بيضاء
 عقيم . هل أذاك حديث الغاشية . النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم .

فصل في أقسام الشرطية

الشرطية متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها:

(فصل في أقسام الشرطية)

والشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، وكل واحدة منهما تنقسم إلى أقسام كما قال:

الشرطية المتصلة: (الشرطية) إما (متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير) نسبة (أخرى) كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإنه حكم فيها بثبوت نسبة هي وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهي طلوع الشمس ^(١) وهذه هي المتصلة الموجبة (أو نفيها) عطف على قوله — بثبوت نسبة — أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى ، وهي الموجبة ، أو بنفى نسبة على تقدير أخرى ، وهي المتصلة السالبة . واعلم أن ثبوت نسبة على تقدير أخرى عبارة عن الاتصال بين النسبتين ، فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال ^(٢) فالقضية السالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتصال ، لا باتصال السلب ، فإن ما حكم فيه باتصال السلب موجبة لا سالبة ، فاذا قلنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود . كانت سالبة ، لأن الحكم فيها بسلب الاتصال ، وإذا قلنا : إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا . كانت موجبة ، لأن الحكم فيها باتصال السلب ^(٣) .

(١) وقد تكون هذه النسبة الأخرى سالبة فتكون موجبة معدولة ، نحو — إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً . (٢) وبهذا يكون قوله — أو نفيها — على معنى أو نفي ثبوتها على تقدير أخرى . (٣) وضابط ذلك أن أداة السلب إذا دخلت على المقدم فالقضية سالبة ، وإذا دخلت على التالي فالقضية موجبة ، والحق أنها لا تكون موجبة في هذه الحالة إلا إذا جعلت أداة السلب جزءاً من التالي ، فتكون موجبة معدولة ، فاذا لم تجعل جزءاً منه كانت سالبة .

لُزُومِيَّةٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِعْلَاقَةً ، وَإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ ، وَمُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا
بِتَنَافٍ نِسْبَتَيْنِ أَوْ لَا تَنَافٍ فِيهِمَا : صِدْقًا وَكَذِبًا ، وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ ،

تفسيرها الى لزومية واتفاقية : ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة إما
(لزومية إن كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه (لعلاقة) بين المقدم والتالي
كالمثالين المذكورين ، فإن الحكم بالاتصال أو سلبه فيهما ليس لمجرد اتفاق
المقدم والتالي في الواقع ، بل لعلاقة بينهما توجب ذلك ، والمراد بالعلاقة ما بسببه
يستلزم المقدم التالي (وإلا) وإن لم يكن الحكم بالاتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون لمجرد
اتفاق المقدم والتالي (فاتفاقية) كقولنا : إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق . في
الموجبة ، فإنه حكم فيها بالاتصال لـسكن لا لعلاقة ، إذ لا علاقة بين ناطقية
الإنسان وناهقية الحمار ، بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع ، لأنهما
وُجِدَا كذلك ، وكقولنا للأسود اللا كاتب : ليس ألْبَنَّةُ إذا كان هذا أسود
فهو كاتب . في السالبة ، فالاتفاقية الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق ،
والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق ، وكذا اللزومية الموجبة حكم فيها
بثبوت اللزوم ، والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم .

الشرطية المنفصلة : (ومنفصلة) بالرفع عطف على قوله — متصلة — أي الشرطية
إما متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مر ، وإما
منفصلة (إن حكم فيها بتنافي نسبتين أو لا تنافيهما) .

تفسيرها الى حقيقية وممانعة جمع وممانعة فلو : (صدقا وكذبا ، وهي الحقيقية)
فالمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق
والكذب معا ^(١) وهي إما موجبة أو سالبة ، فالموجبة هي التي حكم فيها بتنافي
نسبتين في الصدق والكذب معا ، كقولنا : هذا العدد إما زوج أو فرد . فإن

أَوْ صِدْقًا فَقَطْ فَمَا نَعَةُ الْجَمْعِ ، أَوْ كِذْبًا فَقَطْ فَمَا نَعَةُ الْخُلُوءِ ،

زوجية العدد وفرديته متنافيان في الصدق والكذب ، أى لا يصدقان ولا يكذبان ، والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى نسبتين في الصدق والكذب ، كقولنا : ليس ألبتة إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً . فإنهما يصدقان^(١) ويكذبان^(٢) ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا .

(أَوْ صِدْقًا فَقَطْ) عطفٌ على قوله : صدقا وكذبا . أى إن كان الحكم بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق فقط (فمانعة الجمع) وهى أيضا إما موجبة أو سالبة ، فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى الجزئين في الصدق فقط ، كقولنا : هذا الشئ إما شجر وإما حجر . فإنهما لا يصدقان ، ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا ، والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى الجزئين في الصدق فقط ، كقولنا : ليس إما أن يكون هذا الشئ لا شجراً أو لا حجراً . فإنهما يصدقان^(٣) ولا يكذبان وإلا لكان شجرا وحجرا معا .

(أَوْ كِذْبًا فَقَطْ) عطفٌ على قوله : صدقا وكذبا . أى وإن حكم فيها بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما في الكذب فقط (فمانعة الخلو) وهى إما موجبة أو سالبة فالموجبة كقولنا : زيد إما أن يكون في البحر أو لا يغرق . حكم فيها بتنافى الجزئين في الكذب ، لأن الكون في البحر مع عدم الغرق يصدقان^(٤) ولا يكذبان ، وإلا لغرق في البر ، والسالبة كقولنا : ليس إما أن يكون هذا الشئ شجراً أو حجراً . حكم فيها بعدم تنافى الجزئين في الكذب وإلا^(٥)

(١) أى في شخص أسود كاتب . (٢) أى في شخص أبيض غير كاتب .

(٣) بأن يكون هذا الشئ إنسانا ، فهو لا شجر ولا حجر . (٤) بأن يكون في البحر عائماً . (٥) أى وإن لم يكن عدم تنافى الجزئين في الكذب بأن كان في الصدق .

وَكُلُّ مِنْهَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِدَاتِ الْجُزْئَيْنِ ، وَإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ .

لـ كان شجرا وحجرا معا ، فالمنفصلة ثلاثة أقسام : حقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو^(١) .

تقسيمها الى عنادية واتفاقية : (وكل منها) أى من أقسام المنفصلة (عنادية إن كان التنافى) بين الجزئين (لذات الجزئين) كالتنافى بين الزوج والفرد ، والشجر والحجر ، وكون زيد فى البحر أو لا يغرق ، فإنه لذاتهما لا مجرد اتفاقهما ، فالعنادية ما حكم فيها بالتنافى لذات الجزئين ، أى حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر (وإلا) أى وإن لم يكن التنافى لذات الجزئين (فاتفاقية) فهي التى حكم فيها بالتنافى لـ لذات الجزئين بل مجرد أن اتفق فى الواقع أن يكون بينهما منافاة ، وإن لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر ، كقولنا للأسود اللا كاتب : إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً . فإنه لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب ، لـ كان اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة ، فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ، ولا يكذبان لوجود السواد ، هذا فى الحقيقية ، وأما ممانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال^(٢) .

(١) وضابط الثلاثة أن الحقيقية تتركب فى الإيجاب من الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ، وفى السلب من الشيء والمساوى له ، وممانعة الجمع تتركب فى الإيجاب من الشيء والأخص من نقيضه ، وفى السلب من الشيء والأعم من نقيضه ، وممانعة الخلو تتركب فى الإيجاب من الشيء والأعم من نقيضه ، وفى السلب من الشيء والأخص من نقيضه . (٢) فممانعة الجمع كقولك فى الأسود اللا كاتب — إما أن يكون هذا لا أسود أو كاتباً — وممانعة الخلو كقولك فيه — إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتباً .

ثُمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لِلْمُقَدِّمِ فَكَلِيَّةٌ ،
أَوْ بَعْضُهَا مُطْلَقًا فَجُزْئِيَّةٌ ، أَوْ مُعَيَّنًا فَشَخْصِيَّةٌ ، وَإِلَّا فَمُهْمَلَةٌ .

تقسيم الشرطية الى كلية وجزئية وشخصية وصريحة : (ثم الحكم) بالالزوم والعناد
وغيرها (في الشرطية) المتصلة أو المنفصلة (إن كان على جميع التقادير) من
الأزمان والأوضاع ^(١) ثابتا (المقدم فكلية) أى فالشرطية كلية ، كقولنا :
كلما كان زيد إنسانا فهو حيوان . فالحكم بالزوم الحيوانية للإنسان ثابت على
جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (أو بعضها)
بالجر عطف على — جميع التقادير — أى إن لم يكن الحكم ثابتا على جميع
التقادير من الأزمان والأوضاع ، بل يكون على بعض التقادير والأزمان ، فلا
يخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقا ، أو على بعضها معينا ،
فإن كان على بعضها (مطلقا) من غير تعيين (فجزئية) نحو قولنا : قد يكون إذا
كان الشيء حيوانا كان إنسانا . فإن الحكم بالالزوم ليس على جميع الأزمان
والأوضاع ، بل على بعضها مطلقا (أو معينا) عطف على قوله — مطلقا — أى
إن كان الحكم على بعض الأزمان معينا (فشخصية) كقولنا : إن جئتني اليوم
أكرمك . فعلم أن الأوضاع والأزمان في الشرطية بمنزلة الأفراد في الجملة ،
فإن كان الحكم بالالزوم والعناد في زمان معين فشخصية ومخصوصة ، وإلا فإن
يُبين كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحسورة (وإلا فهملية) وما به بيان الكمية
يسمى سورا ، فسور الموجبة الكلية من المتصلة : كلما ، ومهما ، ومتى . ومن
المنفصلة : دائما ^(٢) وسور السالبة الكلية منهما : ليس ^(٣) البتة ^(٤) وسور الموجبة

(١) المراد بالأوضاع الأحوال العارضة للمقدم . (٢) نحو — دائما العدد
إما زوج أو فرد . (٣) نحو — ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ،
وليس البتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا .

وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ فِي الْأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَمَلِيَّتَانِ أَوْ مُتَّصِلَتَانِ أَوْ
مُنْفَصِلَتَانِ أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ ،

الجزئية منهما : قد يكون^(١) والسالبة الجزئية منهما : قد لا يكون^(٢) وإطلاق
لفظة : لو ، وإن ، وإما . في الاتصال والانفصال للاهمال^(٣) .

ما يتركب من طرفاها : (وطرفا الشرطية) أى المقدم والتالى وإن كانا بعد
التركيب قضية واحدة لكنهما (فى الأصل قضيتان) إما (حمليتان) كقولنا :
كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان ، وإما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا
(أَوْ مُتَّصِلَتَانِ) كقولنا : كلما إن كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان فكما لم
يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن إنسانا^(٤) وإما أن يكون إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار
موجودا (أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ) كقولنا : كلما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا
أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم ، وإما أن يكون هذا
العدد زوجا أو فردا وإما أن يكون هذا العدد لازوجا أو لافردا (أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ)
فى الحمل والاتصال والانفصال ، بأن يكون طرفاها إما حملية ومتصلة ، أو حملية
ومنفصلة ، أو متصلة ومنفصلة ، والأمثلة غير خافية على المتأمل .

(١) مثاله فى المنفصلة — قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو القمر
طالعا . (٢) نحو — قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا ، وقد لا يكون
الزائر إما زيدا أو بكرا . (٣) نحو — إذا صح الجسم صح العقل ، والعدد
إما زوج أو فرد . (٤) لا يخفى أن هذا الأسلوب بعيد جداً عن الأسلوب
العربى ، وكذلك ما يأتى بعده فى تركيب الشرطية من المنفصلتين والمختلفتين ،
والمألوف فى مثل هذا أن يقال — كلما كانت حيوانية شيء لازمة لإنسانيته فهو
ذا لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا — وهكذا باقى الأمثلة .

إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الْإِتِّصَالِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ عَنِ التَّمَامِ .

ثم طرفا القضية الشرطية وإن كانا قبل التركيب قضيتين تامّتين (إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن التمام) فإن قولنا — الشمس طالعة — قضية ، فتكون تامة في الإفادة ، لكن إذا زدنا أداة الاتصال عليه وقلنا : إن كانت الشمس طالعة . خرجت عن أن تكون قضية ، فتكون خارجة عن التمام بزيادة أداة الاتصال ، وكذا قولنا — العدد زوج — قضية ، وبزيادة أداة الانفصال عليه خرجت عن التمام .

تمرينات على القضايا الشرطية

تمرين - ١

- (١) من أى أقسام الشرطية المتصلة ما يأتى :
- إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر تقبل
 مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين .
- (٢) من أى أقسام الشرطية المنفصلة ما يأتى :
- فإن الحق مقطعه ثلاث عيين أو نفار أو جلاء
 حتى إذا أئخنتهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء .

تمرين - ٢

- (١) ميز بين الشرطية المتصلة من جهة الكم والكيف فيما يأتى :
- ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم
 ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض . ليس إذا كان الجثم
 سقيما كان العقل سليما .
- (٢) ميز بين الشرطية المنفصلة من جهة الكم والكيف فيما يأتى :
- دائما إما أن يكون الجو حاراً أو بارداً أو معتدلاً . قد يكون الماء إما بارداً
 أو ساخناً . ليس إما أن يكون الإنسان شاعراً أو كاتباً .

تمرين - ٣

- (١) من أى أقسام القضية الشرطية هذه الأمثلة :
- وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً . دائماً إما أن يكون الاسم
 معرباً أو مبنيّاً . ليس إذا كان الشيء حيواناً كان جماداً .
- (٢) هل يتألف القياس من القضية الشرطية الانفاقية أو لا يتألف ؟

فصل في التناقض

التَّناقُضُ اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقِ كُلِّ كَذِبٍ
الْأُخْرَى وَبِالْعَكْسِ ،

وبعد أن فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها إلى الأقسام ، فحان لنا أن
نشرع في بيان الأحكام ، وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

(فصل في التناقض)

وهو حقيقٌ بالتقديم على سائر الأحكام ، لِتَوْقُفِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ^(١) فلذا قدمه
وقال في تعريفه :

تعريف التناقض :

(التناقض اختلاف ^(٢) قضيتين) خرج اختلاف مفردين ^(٣) ومفرد
وقضية ^(٤) ، ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كلٍّ من
القضيتين كذبُ الأخرى ومن كذب كلِّ صدق الأخرى ، وقد لا يكون
كذلك ، ويقول (بحيث يلزم لذاته) أى لذات الاختلاف (من صدق كل)
من القضيتين (كذب الأخرى وبالعكس) خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه
ذلك ، فإنه لا يوجب تحقق التناقض ، كالاختلاف الذى بين قولنا - زيد
ساكن زيد ليس بمتحرك - فإنه لا يوجب تحقق التناقض ، لصدق كل من

(١) كما يستدل على صحة العكس فيما يأتى بدليل الخلف ، وهو إثبات
المطلوب بإبطال نقيضه . (٢) أى فى الكيف لأن الاختلاف فيه عام فى كل
القضايا ، بخلاف الاختلاف فى غيره مما يأتى . (٣) نحو - زيد لا زيد .
(٤) نحو - زيد قائم لا بكر .

وَلَا بُدَّ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي السَّكِيمِ وَالْجِهَةِ

القضيتين ، وكالاختلاف الذي بين قولنا : زيد إنسان زيد ليس بناطق . فإنه وإن لزم من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس لكن لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة أن إيجاب إحداها في قوة إيجاب الأخرى ، وسأب إحداها في قوة سلب الأخرى^(١) وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين أو الجزئيتين ، نحو قولنا — كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بحيوان . وبعض الإنسان حيوان ، وبعض الإنسان ليس بحيوان — فإنه وإن لزم منه ذلك ، لكن لا لذات الاختلاف ، بل لخصوص المادة^(٢) ولو كان لذات الاختلاف لزم تحقق التناقض في كل كليتين أو جزئيتين ، وليس كذلك^(٣) نخرج ماعدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه .

المرتبة المفترقة في تحقق التناقض : ثم بين الاختلاف المعتبر في تحقق التناقض فقال : (ولا بد) في التناقض (من الاختلاف) أي اختلاف القضيتين (في السكيم) أي الإيجاب والسلب (و) في (السكم) أي الكلية والجزئية (و) في (الجهة) أي الضرورة والإمكان والدوام والإطلاق^(٤) وغيرها من الجهات ، فالقضيتان إن كانتا شخصيتين فلا بد من الاختلاف في السكيم ،

(١) لأن إيجاب أحد المتساويين في قوة إيجاب الآخر ، وسلبه في قوة سلبه . (٢) وهو كون الموضوع في المثالين خاصاً والمحمول عاماً . ولا يتأني نفي العام عن الخاص . (٣) لأن الكليتين قد تكذبان معاً في نحو — كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان — والجزئيتان قد تصدقان معاً في نحو — بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان . (٤) يعني بها الضرورة المطلقة والإمكان العام والدوام المطلق والإطلاق العام ، ولهذا عطف عليها غيرها من الجهات .

وَالاتِّحَادُ فِيمَا عَدَاهَا .

وإن كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في السكم ، لصدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول ، وإن كانتا موجّهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة ، لصدق الممكنتين^(١) وكذب الضروريتين^(٢) في مادة الإمكان ، واعلم أن المهمة من المحصورات في الحقيقة ، لما مر من أنها في قوة الجزئية ، فحكمها كحكمها .

الاتحاد المعتبر في التناقض : (والاتحاد) بالجر عطف على قوله : الاختلاف .

أى كما لا بد في تحقق التناقض من الاختلاف في الأمور الثلاثة المذكورة وهى الكيف والسكم والجهة ، كذلك لا بد فيه من الاتحاد (فيما عداها) أى فيما عدا الكيف والسكم والجهة ، فلا بد في التناقض من اختلاف واتحاد ، أما الاختلاف ففي الأمور الثلاثة المذكورة ، وأما الاتحاد ففيها عداها ، واختلاف في ذلك ، ففيل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء : الموضوع ، والمحمول ، والزمان ، والمكان ، والإضافة ، والشرط ، والقوة والفعل^(٣) والجزء والكل . فلا يناقض : زيد قائم ، عمرو ليس بقائم . لاختلاف الموضوع^(٤) ولا : زيد قائم ، زيد ليس بقاعد . لاختلاف المحمول . ولا : زيد قائم ، أى ليلا ، زيد ليس بقائم ، أى نهارا . لاختلاف الزمان . ولا : زيد قائم ، أى في المسجد ، زيد ليس

(١) نحو — كل إنسان كاتب بالإمكان العام ، وبعض الإنسان ليس بكاتب بالإمكان العام . (٢) نحو — كل إنسان كاتب بالضرورة ، وبعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة . (٣) المعدود من الثمانية أحدهما ، وكذلك المعدود من الكل والجزء أحدهما ، فالواو فيهما بمعنى أو . (٤) وهو يؤدى إلى جواز صدق القضيتين معاً أو كذبهما معاً ، فلا يكون فيهما تناقض ، وكذلك الاختلاف في غير الموضوع .

بقائم ، أى فى السوق ، لاختلاف المكان . ولا : زيد أب ، أى لبكر ،
 زيد ليس بأب ، أى لعمرو ، لاختلاف الإضافة . ولا : الجسم مفرّق للبصر ،
 أى بشرط كونه أبيض ، الجسم ليس بمفرّق للبصر ، أى بشرط كونه أسود ،
 لاختلاف الشرط . ولا : الحمر فى الدّن مسكر ، أى بالقوة ، الحمر فى الدن ليس
 بمسكر ، أى بالفعل ، لاختلاف القوة والفعل . ولا : الزنجى أسود ، أى بعضه ،
 الزنجى ليس بأسود ، أى كله ، لاختلاف الجزء والكل . فهذه الوحدات الثمانية
 التى ذكرها القدماء فى تحقيق التناقض ، وأما عند المتأخرين فيمكنفى وحدتان :
 وحدة الموضوع ووحدة المحمول ، والوحدات الباقية مندرجة فيهما ، فوحدة
 الشرط والجزء والكل مندرجة فى وحدة الموضوع ، ووحدة الزمان والمكان
 والإضافة والقوة والفعل مندرجة فى وحدة المحمول ^(١) وذلك ظاهر عند المتأمل ،
 وعند المحققين أن المعتبر فى تحقيق التناقض وحدة النسبة الحكمية ، حتى يردّ
 الإيجاب والسلب على شيء واحد ، فإن وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية ، وعدم
 وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة ، وإلا فلا حصر فيما ذكره ،
 لارتفاع التناقض باختلاف الآلة ، نحو — زيد كاتب ، أى بالقلم الواسطى ،
 زيد ليس بكاتب ، أى بالقلم التركى . والعلّة ، نحو — النجار عامل ، أى للسلطان ،
 النجار ليس بعامل ، أى لغيره . والمفعول به ، نحو — زيد ضارب ، أى عمرا ،
 زيد ليس بضارب ، أى بكرا . والمميز ، نحو — عندى عشرون ، أى درهما ،
 ليس عندى عشرون ، أى دينارا . إلى غير ذلك .

كيفية التناقض فى الموهومات البسيطة : واعلم أن كيفية التناقض فى القضايا الغير

(١) الحق أن كل وحدة من الثمانية يمكن إرجاعها إلى الموضوع وإلى المحمول ،
 كما تقول — زيد قائم ليلا ، والقائم ليلا زيد — ، وهكذا .

وَالنَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ الْمُمْكِنَةِ الْعَامَّةِ ، وَلِلدَّائِمَةِ الْمُطْلَقَةِ الْعَامَّةِ ،
وَالْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ الْحِينِيَّةِ الْمُمْكِنَةِ ،

الموجهة معلومة بمجرد الاختلاف في الكيف والكم ، وأما القضايا الموجهة فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف في الكيف والكم والجهة ، إذ الجهات كثيرة لا يعرف أن هذه الجهة مثلاً مناقضة لأي جهة ، فلذا بين حال القضايا الموجهة دين غيرها فقال :

(والنقيض للضرورة) هو (الممكنة العامة) لأن إثبات الضرورة في جانب الإيجاب — وهو مفهوم الضرورية الموجبة — مناقض لسلب الضرورة عن جانب الإيجاب ، وهو مفهوم السالبة الممكنة ، وكذا إثبات الضرورة في جانب السلب — وهو مفهوم الضرورية السالبة — مناقض لسلب الضرورة عن جانب السلب ، وهو مفهوم الموجبة الممكنة^(١) .

(و) النقيض (للدائمة) هو (المطلقة العامة) لأن الإيجاب في كل الأوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة — ينافي السلب في بعض الأوقات^(٢) وهو مفهوم المطلقة السالبة ، وكذا السلب في كل الأوقات — وهو مفهوم الدائمة السالبة — ينافي الإيجاب في بعض الأوقات ، وهو مفهوم المطلقة الموجبة^(٣) .

(و) النقيض (للمشرطة العامة) هو (الحينية الممكنة) التي حكم فيها

-
- (١) فالضرورة الموجبة نحو — كل إنسان حيوان بالضرورة — نقيضها — بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام — والضرورة السالبة نحو — لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة — نقيضها — بعض الإنسان حجر بالإمكان العام .
- (٢) الأوّل — ينافي السلب في الجملة — لأن هذا هو معنى الإطلاق العام كما سبق . (٣) فالدائمة الموجبة نحو — العدل محمود دائماً — نقيضها — لا شيء من العدل بمحمود بالإطلاق العام — والدائمة السالبة نحو — لا شيء من الظلم بمحمود دائماً — نقيضها — الظلم محمود بالإطلاق العام .

وَالْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّةُ الْحَيْنِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ ،

بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم ، وهي قضية بسيطة لم تذكر في البسائط واحتيج إليها في نقيض بعض البسائط ، ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية الدائمة ، فكما أن الضرورة الذاتية تنافي الإمكان الذاتي ، كذلك الضرورية الوصفية تنافي الإمكان الوصفي ^(١) .
ومن ههنا يعلم أن نقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية ، لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها بحسب ذلك الوقت ^(٢) وكذا نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة ، لأن الضرورة في وقت ما تنافي سلبها في جميع الأوقات ^(٣) .

(و) النقيض (للعرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) التي حكم فيها بفعالية

(١) فالمشروطة العامة الموجبة نحو — كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً — نقيضها — ليس بعض الكتاب بمتحرك الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب — والمشروطة العامة السالبة نحو — لا شيء من الكتاب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً — نقيضها — بعض الكتاب ساكن الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب — والحينية الممكنة هي الممكنة الحينية التي سبق ذكرها في الموجهات التي زاده المتأخرون . (٢) فالوقتية المطلقة الموجبة نحو — كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة — نقيضها — بعض القمر ليس بمنخفض بالإمكان العام وقت الحيلولة — والوقتية المطلقة السالبة نحو — لا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة وقت التربيع — نقيضها — بعض القمر منخفض بالإمكان العام وقت التربيع . (٣) فالمنتشرة المطلقة الموجبة نحو — كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما — نقيضها — ليس بعض الإنسان بمتنفس بالإمكان العام دائماً — والمنتشرة المطلقة السالبة نحو — لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما — نقيضها — بعض الإنسان متنفس بالإمكان العام دائماً .

وَلِلْمُرَكَّبَةِ الْمَفْهُومِ الْمُرَدُّدُ بَيْنَ نَقِيضِي الْجُزْءَيْنِ ،

النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ، ونسبتها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة ، فكما أن الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي ، كذلك الدوام الوصفي يناقض الاطلاق الوصفي^(١) هذه نقائض البسائط .

كيفية التناقض في الموهومات المركبة : (و) أما النقيض (للمركبة) فهو (المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين) والمفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الجزئين ، فيكون طريق أخذ نقيض المركبة أن تحلل المركبة إلى الجزئين ويؤخذ لكل جزء نقيضه ، ويركب من نقيضي الجزئين منفصلة مانعة الخلو ، فيقال — إما هذا النقيض وإما ذاك^(٢) ثم من أحاط بمقتضى المركبات ونقائض البسائط لا يخفى عليه طريق أخذ نقيض المركبات .

وإن غم عليه فليتنظر إلى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة موافقة لأصل القضية في التكيف ، ومن مطابقة عامة مخالفة له في التكيف أيضاً ، فإن نقيضها إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة ، لأن نقيض الجزء الأول —

(١) فالعرفية العامة الموجبة نحو — كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً — نقيضها — ليس بعض السكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب — والعرفية العامة السالبة نحو — لا شيء من السكاتب بساكن الأصابع دائماً مادام كاتباً — نقيضها — بعض السكاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب — والحينية المطلقة هي المطلقة الحينية التي سبق ذكرها في الموجهات التي زادها المتأخرون . (٢) ووجه ذلك أن رفع المركب يكون برفع جزءيه معاً أو برفع أحدهما معينا أو غير معين ، والمفهوم المردد هو رفع أحدهما من غير تعيين ، وهو متحقق على كل تقدير من الثلاثة ، ولهذا كان نقيض المركب دون غيره ، ووجه كونه مانعة خلو لا جمع أنه يمكن أن تصدق المنفصلة بجزءيها .

لَكِنْ فِي الْجُزْئِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ .

أى المشروطة العامة الموافقة — هو الحينية الممكنة المخالفة ، ونقيض الجزء الثانى — أى المطلقة العامة المخالفة — هو الدائمة الموافقة ، فإذا قلنا — بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً — فنقيضها — إما ليس بعض الكتابات بمتحرك الأصابع بالامكان الحينى وإما بعض الكتابات متحرك الأصابع دائماً ^(١) وهذه هي المنفصلة المانعة الخلو المركبة من نقيضى الجزئين ، وإطلاق النقيض على هذا المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مساوٍ للنقيض ، لا باعتبار أنه نقيض حقيقة ، إذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء ، والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع ، والمفهوم المردد ليس نفس الرفع ، لكنه لازم مساوٍ له ^(٢) تأمل .

ثم هذا المفهوم المردد إنما هو نقيض المركبة الكلية (لكن فى) المركبة (الجزئية) لا يكفى فى نقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردد ، بل الحق فى نقيضها أن يُرَدَّدَ بين نقيضى الجزئين (بالنسبة إلى كل فرد) من أفراد الموضوع ، فيقال فى نقيضها — كل فرد من أفراد الموضوع لا يخلو عن نقيض الجزئين ^(٣) وإنما لم يكف المفهوم المردد فى نقيض المركبة الجزئية ، لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معاً .

فلنبينه فى مادة الوجودية اللادائمة ، ليقاس سائر القضايا عليها ، فنقول : من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد الموضوع مساوياً دائماً عن بعض الأفراد الآخر ،

(١) لا يخفى أن كلا من جزءى هذا المفهوم المردد كاذب . (٢) لأن المفهوم المردد عبارة عن رفع أحد الجزئين من غير تعيين ، ورفع لا يتحقق إلا برفع مجموع الجزئين . (٣) المراد بنقيض الجزئين نقيض محموليهما كما سيبنى فى المثال .

كالحيوان مثلاً فإنه ثابت دائماً لبعض أفراد الجسم مسلوب دائماً عن بعض آخر ، ففي هذه المادة تكذب الجزئية اللادائمة والمفهوم المردد معا ، أما كذب الجزئية اللادائمة ، أى كقولنا - بعض الجسم حيوان ^(١) لادائماً - فلأن مفهوم الجزئية اللادائمة ، هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث يثبت له الحمل تارة ويسلب عنه أخرى ، ولا شيء من أفراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك ، أى ليس شيء من أفراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه أخرى ، فتكذب الجزئية اللادائمة ، وأما كذب المفهوم المردد فلكذب الموجبة والسالبة السكيتين اللتين تتركب المفهوم المردد منهما ، أما كذب الموجبة السككية ^(٢) أى كقولنا - كل جسم حيوان دائماً - فلأن الحمل مسلوب دائماً عن بعض أفراد الجسم ، فكيف يكون ثابتاً لجميعها ، وأما كذب السالبة السككية ^(٣) أى كقولنا - لا شيء من الجسم بحيوان دائماً - فلأن الحمل ثابت دائماً لبعض أفراد الجسم ، فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها ، وإذا كذبت الموجبة والسالبة السككيتان كذب المفهوم المردد لا محالة ، لأنه مركب منهما ، فتبين أن المفهوم المردد لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية ، بل الحق في نقيضها أن يردد بين نقيض الجزئين لكل واحد من أفراد الموضوع ، فيقال في المادة المذكورة - كل فرد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً - وهذا نقيض المركبة الجزئية ، أى قولنا - بعض الجسم حيوان لا دائماً - لأنه إذا لم يصدق أن بعض أفراد الجسم بحيث يثبت له الحمل تارة ويسلب عنه أخرى ، صدق أن كل واحد من أفراد الجسم إما أن يثبت له الحيوان دائماً أو يسلب عنه دائماً - تأمل .

(١) أى بالإطلاق العام كما هو ظاهر ، وكان عليه أن يصرح به . (٢) وهى نقيض الجزء الثانى . (٣) وهى نقيض الجزء الأول .

جدول تناقض الموجهات المركبة

الموجهة المركبة	المثال	النقيض
المشروطة الخاصة الكلية	كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً	إما ليس بعض الكتاب متحرك الأصابع بالإمكان الحيني وإما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً
العرفية الخاصة الكلية	كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً لا دائماً	إما ليس بعض الكتاب متحرك الأصابع بالإطلاق الحيني وإما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً
الوقتية الكلية	كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً	إما ليس بعض القمر منخفضاً بالإمكان العام وقت الحيلولة وإما بعض القمر منخفض دائماً
المنتشرة الكلية	كل إنسان متنفس بالضرورة وقت ما لا دائماً	إما ليس بعض الإنسان متنفساً بالإمكان العام دائماً وإما بعض الإنسان متنفس دائماً
الوجودية اللادامة الكلية	كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لا دائماً	إما ليس بعض الإنسان ضاحكاً دائماً وإما بعض الإنسان ضاحك دائماً
الوجودية اللاضرورية الكلية	كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لا بالضرورة	إما ليس بعض الإنسان ضاحكاً دائماً وإما بعض الإنسان ضاحك بالضرورة
الممكنة الخاصة الكلية	كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص	إما ليس بعض الإنسان كاتباً بالضرورة وإما بعض الإنسان كاتب بالضرورة
المشروطة الخاصة الجزئية	بعض الكتاب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً	كل فرد من أفراد الكتاب إما ليس متحرك الأصابع بالإمكان الحيني وإما متحرك الأصابع دائماً
العرفية الخاصة الجزئية	بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً لا دائماً	كل فرد من أفراد الكتاب إما ليس متحرك الأصابع بالإطلاق الحيني وإما متحرك الأصابع دائماً
الوقتية الجزئية	بعض القمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً	كل فرد من أفراد القمر إما ليس منخفضاً بالإمكان العام وقت الحيلولة وإما منخفض دائماً

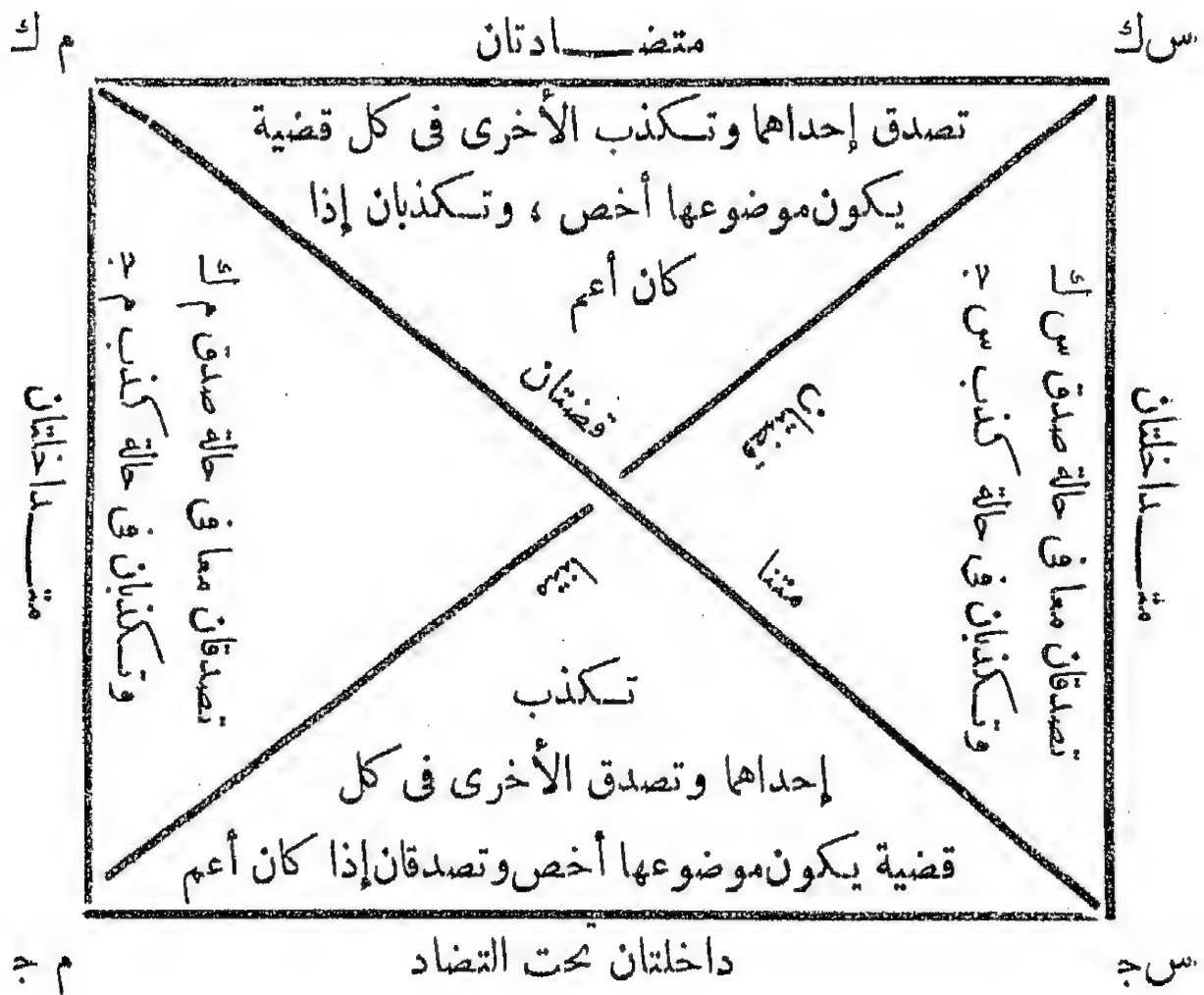
(تابع) تناقض الموجهات المركبة

الموجهة المركبة	المثال	النقيض
المنتشرة الجزئية	بعض الإنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً	كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس متنفساً بالإمكان العام دائماً وإما متنفس دائماً
الوجودية اللاداعة الجزئية	بعض الجسم حيوان بالإطلاق العام لا دائماً	كل فرد من أفراد الجسم إما ليس حيواناً دائماً وإما حيوان دائماً
الوجودية اللاضورية الجزئية	بعض الإنسان ضاحك بالإطلاق العام لا بالضرورة	كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس ضاحكاً دائماً وإما ضاحك بالضرورة
الممكنة الخاصة الجزئية	بعض الإنسان كاتب بالإمكان الخاص	كل فرد من أفراد الإنسان إما ليس كاتباً بالضرورة وإما كاتب بالضرورة

التناقض في المنطق الحديث :

يبحث المنطق القديم في التناقض والعكس لأنهما من أحكام القضايا ، فهما عنده من مبادئ التصديقات ، أما المنطق الحديث فينظر إليهما نظرتيه إلى المقاصد التصديقية ، ويجعلهما طريقين مباشرين لكسب الجهول التصديقي ، ففي التناقض ينتقل الفكر من قضية معلومة إلى كسب العلم بنقيضها الصادق إن كانت كاذبة أو الكاذب إن كانت صادقة ، وفي العكس ينتقل الفكر من قضية معلومة إلى كسب العلم بعكسها اللازم لها ، وهذا هو ما سمي في المنطق الحديث بالاستدلال المباشر ، أما الاستدلال غير المباشر فهو ما يذكر في القياس ولواحقه ، ووجه الحاجة إلى الاستدلال المباشر أن الشخص قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه مباشرة ، ولكنه قد يستطيع ذلك بالاستدلال على صدق أو كذب قضية أخرى موافقة في موضوعها ومحمولها للقضية المطلوبة له ، وتخالفها في السكم أو في الكيف أو فيهما معاً ، ولهذا دعت الحاجة إلى بحث النسب بين القضايا المتحدة الموضوعات والمحمولات في ذلك الاختلاف الذي يقع بينها في كمها أو كيفها ، وهي لا تخرج عن أربعة أنواع من التقابل : أولها التناقض ، وهو التقابل بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة وبين الكلية السالبة والجزئية الموجبة . وثانيهما التضاد ، وهو التقابل بين الكلية الموجبة والكلية السالبة . وثالثها الدخول تحت التضاد ، وهو التقابل بين الجزئية الموجبة

والجزئية السالبة . ورابعها التداخل ، وهو التقابل بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة وبين الكلية السالبة والجزئية السالبة .
وقد وضع أرسطو مُرَبَّعاً لبيان هذه النسب الأربع بين هذه القضايا على هذا الشكل :



ويرمز في هذا الشكل بالحرفين س ك إلى السالبة الكلية ، وبالحرفين م ك إلى الموجبة الكلية ، وبالحرفين س ج إلى السالبة الجزئية ، وبالحرفين م ج إلى الموجبة الجزئية .

وقد وضع بعض علماء المنطق الحديث جدولاً يبين بالتفصيل أنواع ذلك التقابل ، كما يبين ما يستلزم منها الصدق والكذب في القضايا الأربع وما لا يستلزمها ، وهو هذا الجدول :

القضية الأصلية	م ك	س ج	س ك	م ج
١ م ك صادقة		كاذبة تناقض	كاذبة تضاد	صادقة تداخل
٢ م ك كاذبة		صادقة تناقض	غير معروفة —	غير معروفة —
٣ س ك صادقة	كاذبة تضاد	صادقة تداخل		كاذبة تناقض
٤ س ك كاذبة	غير معروفة —	غير معروفة —		صادقة تناقض
٥ م ج صادقة	غير معروفة —	غير معروفة —	كاذبة تناقض	
٦ م ج كاذبة	كاذبة تداخل	صادقة. دخول تحت التضاد	صادقة تناقض	
٧ س ج صادقة	كاذبة تناقض		غير معروفة —	غير معروفة —
٨ س ج كاذبة	صادقة تناقض		كاذبة تداخل	صادقة. دخول تحت التضاد

والحق أن هذا كله تطويل ليس له كبير فائدة ، وأن التلازم بين القضية ونقيضها أو عكسها ليس من الاستدلال في شيء ، لأن التلازم بينها ليس إلا كالتلازم بين المفرد والمفرد ، كالتلازم بين الإنسان والضاحك ، وبهذا يكون ذكر القضايا وأحكامها للغرض المذكور في المنطق القديم فقط .

تمريعات على التناقض

تمرين ١ -

١ - بين نقىض القضايا الحلمية الآتية :

ما كلُّ ما يتمنى المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن
بعض ما يشتهي المرء يؤذيه .

٢ - بين نقىض القضايا الشرطية الآتية :

إذا امتحن الدنيا لبيب تكشفت له عن عدو في ثياب صديق
كلما كان الشيء ناميا كان محتاجا إلى الغذاء .

تمرين ٢ -

١ - بين نقىض الموجهات الآتية :

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطل وكلُّ نعيم لا محالة زائل
العدل محمود بالضرورة . كل مجتهد ناجح دائما ما دام مجتهدا .

٢ - بين نوع القضايا الآتية واذكر نقىض كل منها :

أكثر ما يؤتى الحذر من مأمنه . عدو عاقل خير من صديق جاهل .
كل نبي معصوم دائما .

تمرين ٣ -

١ - بين نقىض القضايا الآتية :

وقليل من عبادى الشكور . لا خير فيمن لا يعرفك إلا عند حاجته إليك .
لا يمكن أن يسود حقود .

٢ - كيف عد المنطق الحديث التناقض من الاستدلال المباشر ، وهل أصاب
فى عده له من الاستدلال ؟

فصل

الْعَكْسُ الْمُسْتَوَى تَبْدِيلُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيفِ .

(فصل) في العكس المستوى

تعريف العكس المستوى :

والعكس يطلق على المعنى المصدري ، أى تبديل طرفي القضية ، وعلى القضية الحاصلة بالتبديل ، كما يقال مثلاً - عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية - والمصنف أجرى الكلام على الاصطلاح الأول فقال : (العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف) والمراد بالتبديل جعلُ الموضوع والمقدم محمولاً وتالياً ، وجعلُ المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً ^(١) كقولنا في عكس - كل إنسان حيوان - بعض الحيوان إنسان - وفي - كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة - قد يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة - والمراد ببقاء الصدق أن الأصل لو كان صادقاً كان العكس صادقاً ^(٢) لأن العكس لا زُم القضية ، فلو فرض صدق القضية لزم صدق العكس ، وإلا

(١) معنى مقدم الشرطية المتصلة وتاليها ، لأن تبديلهما في المنفصلة لفظي لا تأثير له في المعنى . (٢) دفع بهذا ما يفيد ظاهر قوله - مع بقاء الصدق - من أن العكس إنما يكون في القضية الصادقة ، مع أنه يكون في الكاذبة أيضاً عند الجمهور ، نحو - كل حيوان إنسان ، وبعض الإنسان حيوان - فالعكس عند الجمهور لازم أعم للقضية ، وقيل إنه لازم مساو لها ، وبهذا يكون العكس تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه المثال السابق ، ويدخل فيه نحو - كل إنسان حجر ، وبعض الإنسان حجر - وهذا خلاف لا طائل تحته .

وَالْمُوجِبَةُ إِنَّمَا تَنعَكِسُ جُزْئِيَّةً لِّجَوَازِ عُمُومِ الْمَحْمُولِ أَوْ التَّالِيِ ،

لزم صدق الملزوم بدون اللازم ، ولم يعتبر بقاء الكذب ، لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، فإن قولنا — كل حيوان إنسان — كاذب ، مع صدق عكسه الذى هو قولنا — بعض الإنسان حيوان — وأراد ببقاء الكيف أن الأصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا ، وإن كان سالبا فسالبا .

عكس القضايا المحصورة : ولما فرغ من تعريف العكس شرع فى مسأله فقال : (والموجبة) كلية كانت أو جزئية^(١) (إنما تنعكس) أى لا تنعكس إلا (جزئية) وإنما لم تنعكس كلية (لجواز عموم المحمول أو التالى) فى بعض المواد . كقولنا — كل إنسان حيوان ، وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة — فلو انعكستا كليتين لزم حمل الأخص على كل أفراد الأعم فى الحماية واستلزام الأعم الأخص فى الشرطية ، وكلاهما محال ، أما حمل الأخص على كل أفراد الأعم فظاهر ، وأما استلزام الأعم للأخص فلأنه لو استلزم الأخص لزم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم ، وذلك بين البطلان ، وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية فى مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقا ، لأن معنى عدم انعكاس القضية ألا يلزمها العكس لزوما كلياً ، وذلك يتحقق بالتخلف فى صورة واحدة ، بخلاف انعكاس القضية ، فإن معناه أن يلزمها العكس لزوما كلياً ، وذلك لا يتبين بمجرد صدق العكس مع القضية فى مادة واحدة ، بل يحتاج إلى برهان منطبق^(٢) على جميع المواد — فافهمه .

(١) وكذلك المهمة والشخصية الموجبتان ، وقيل إن الجزئية والشخصية إنما تنعكسان موجبة جزئية إذا كان محمولها عاما ، فإذا لم يكن كذلك نحو — بعض الإنسان زيد — فعكسهما شخصية لا جزئية ، وعلى أنه جزئية يكون عكس هذا المثال — بعض المسمى بزيد إنسان . (٢) وبرهان انعكاس الموجبة إلى جزئية أنه إذا صدق — كل إنسان حيوان — صدق — بعض الحيوان إنسان — وإلا صدق نقيضه — لا شئ من الحيوان بإنسان — مع أنه لو جعل

وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنعَكِسُ كَلِمَةً ، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ
نَفْسِهِ ، وَالْجُزْئِيَّةُ لَا تَنعَكِسُ أَصْلًا ، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ أَوِ الْمَقْدَمِ .

(وَالسَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ تَنعَكِسُ) سَالِبَةٌ (كَلِمَةٌ ، وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَنعَكِسْ
كَلِمَةً (لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ) بَيَانُهُ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ - لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ
بِحَجَرٍ - وَجِبَ أَنْ يَصْدُقَ - لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ - وَإِلَّا لَهْدَقَ نَقِيضُهُ
وَهُوَ - بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ - فَتَضَمُّهُ إِلَى الْأَصْلِ هَكَذَا - بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ ،
وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ - يَنْتَجِجُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ - بَعْضُ الْحَجَرِ لَيْسَ
بِحَجَرٍ - وَهُوَ مُحَالٌ ، وَالْمُحَالُ نَاشِئٌ مِنْ نَقِيضِ الْعَكْسِ ، فَالْعَكْسُ حَقٌّ ^(١)

(و) أَمَّا السَّالِبَةُ (الْجُزْئِيَّةُ) فَهِيَ (لَا تَنعَكِسُ أَصْلًا) لَا إِلَى الْكَلِمَةِ وَلَا
إِلَى الْجُزْئِيَّةِ ^(٢) (لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ أَوِ الْمَقْدَمِ) فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ ، كَمَا فِي - لَيْسَ
بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ - فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ فِيهَا أَعْمُ ^(٣) فَلَوْ انْعَكَسَتْ لَزِمَ انْتِفَاءُ الْعَامِّ
عَنِ الْخَاصِّ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ صَدَقَ الْخَاصُّ بِدُونِ الْعَامِّ .

كَبْرَى لِلْأَصْلِ هَكَذَا - كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ -
لَا يَنْتَجِجُ - لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِإِنْسَانٍ - وَهُوَ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ ، وَبَطْلَانُهُ نَاشِئٌ
مِنْ نَقِيضِ الْعَكْسِ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَفْرُوضُ الصَّدَقِ ، فَيَكُونُ الْعَكْسُ صَادِقًا ،
وَهَذَا مِنْ بَرَهَانِ الْخَلْفِ الْآتِي .

(١) وَهَذَا مِنْ بَرَهَانِ الْخَلْفِ أَيْضًا . (٢) وَكَذَلِكَ السَّالِبَةُ الْمَهْمَلَةُ ، أَمَّا
السَّالِبَةُ الشَّخْصِيَّةُ فَتَنعَكِسُ سَالِبَةً شَخْصِيَّةً إِذَا كَانَ مَحْمُولُهَا مَشْخَصًا ، نَحْوُ - لَيْسَ
هَذَا بَزِيدٍ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ بِهَذَا - وَتَنعَكِسُ سَالِبَةً كَلِمَةً إِذَا كَانَ مَحْمُولُهَا غَيْرَ مَشْخَصٍ
نَحْوُ - زَيْدٌ لَيْسَ بِحَجَرٍ ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِزَيْدٍ . (٣) وَمِنْ عُمُومِ الْمَقْدَمِ
- قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَتِ الْحَرَارَةُ مَوْجُودَةً كَانَتِ النَّارُ مَوْجُودَةً - فَلَوْ قِيلَ فِي
عَكْسِهِ - قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَتِ النَّارُ مَوْجُودَةً كَانَتِ الْحَرَارَةُ مَوْجُودَةً -
لَزِمَ ثَبُوتُ الْخَاصِّ دُونَ الْعَامِّ ، وَهُوَ بَاطِلٌ .

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَمِنْ الْمَوْجِبَاتِ تَنَعُّكَيْسُ الدَّائِمَتَانِ وَالْعَامَتَانِ
حِينَئِذٍ مُطْلَقَةً ، وَالْخَاصَّتَانِ حِينَئِذٍ لَا دَائِمَةً ،

ما ينعكس منه الموهبات الموهبة : هذا بحسب الحكم (وأما بحسب الجهة فمن
الموجبات تنعكس الدائمات) أى الضرورية والدائمة ^(١) (والعامتان)
أى المشروطة والعرفية (حينئذٍ مطلقة) لأنه إذا صدق — كل ج ب — بإحدى
الجهات الأربع ، أى بالضرورة أو دائماً أو مادام ج ، وجب أن يصدق — بعض
ب ج ^(٢) حين هو ب — وإلا فلا شيء من ب ج ^(٣) ما دام ب ، وتضمها إلى
الأصل هكذا — كل ج ب بإحدى الجهات المذكورة ، ولا شيء من ب ج مادام
ب — ينتج — لا شيء من ج ج بالضرورة ، أو دائماً ، أو ما دام ج ، وهو محال
ناشئ عن نقيض العكس ، فالعكس حق .

(و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان حينئذٍ) مطلقة (لا دائمة)
لأنه إذا صدق — بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج لا دائماً — صدق — بعض
ب ج ^(٤) حين هو ب لا دائماً — أما الحينية المطلقة وهى — بعض ب ج حين
هو ب — فليكونها لازمة للمشروطة والعرفية العامتين ، ولأزم العامتين لازم
الخاصتين ، وأما اللادوام ^(٥) وهو — بعض ب ليس ج بالإطلاق — فلا أنه لو كذب
اصدق — كل ب ج دائماً ^(٦) وتضمها صغرى إلى الجزء الأول من الأصل وهو قولنا

-
- (١) يعنى الضرورية والدائمة المطلقتين ، وقد ثناها على طريق التغليب .
(٢) أى بالإطلاق العام . (٣) أى دائماً لأن الحينية المطلقة نقيضها عرفية عامة ،
وهذا وما يأتى فى إثبات عكس الموجهات من برهان الخلف . (٤) أى بالإطلاق
العام . (٥) أى فى العكس ، أما فى الأصل فهو سالبة كلية ، وقد انعكست هنا
سالبة جزئية تبعاً لصدورها ، فلا ينافى هذا ما سبق من أن السالبة الكلية تنعكس
سالبة كلية . (٦) لأن نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة .

وَالْوَقْتِيَّتَانِ وَالْوُجُودِيَّتَانِ وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ ، وَلَا عَكْسَ لِلْمُمَكِّنَتَيْنِ

— بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج — ينتج — كل ب ب دائماً — ثم تضمها
صغرى إلى الجزء الثانى من الأصل وهو قولنا — لا شىء من ج ب بالإطلاق العام —
ينتج لا شىء من ب ب بالإطلاق^(١) فيلزم اجتماع النقيضين.

(و) تنعكس (الوقتيتان) أى الوقتية والمنتشرة^(٢) (والوجوديتان) أى
اللازمة واللاضرورية (والمطلقة العامة مطلقة عامة) لأنه إذا صدق — كل ج
ب بإحدى الجهات الخمس المذكورة — فبعض ب ب بالإطلاق — وإلا فلا شىء
من ب ب دائماً . وهو مع الأصل^(٣) ينتج — لا شىء من ج ج دائماً — وإنه محال .
ملاحظة : (ولا عكس الممكنتين) العامة

والخاصة على مذهب الشيخ^(٤) فإنه يشترط فى وصف الموضوع أن يكون ثابتاً
للموضوع بالفعل^(٥) فعلى هذا يكون مفهوم — كل ج ب بالإمكان — أن كل
ما هو ج بالفعل ب بالإمكان ، ومن الجائز أن يكون ب بالإمكان ولا يخرج من
القوة إلى الفعل أصلاً ، فلا يصدق فى عكسه . بعض ما هو ب بالفعل ج بالإمكان^(٦)

(١) لم يكتب بهذا عما قبله لأن سلب الشىء عن نفسه فى المطلقة العامة ليس
من الاستحالة المنوعة ، نحو — لا شىء من الضاحك بضاحك بالإطلاق العام —
لأن معناه سلب الوصف الفارق فى الجملة . (٢) يعنى المركبتين ، ومثلهما فى ذلك
الوقتيتان المطلقتان . (٣) أى مع الجزء الأول منه ، وقد انعكست المركبات الأربع
هنا بسائط لأن عكسها هو المطلقة العامة ، ولا معنى لتقييدها بالادوام لانفهامه —
فتأمل . (٤) هو أبو على بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ . (٥) نحو — كل إنسان
كاتب — فلا يدخل فى موضوعه النطفة لأن إنسانيتها لم تثبت بالفعل . (٦) وهذا
مثل أن يفرض أن زيد لا يركب إلا الخيل ، فيصدق — كل حمار مركوب زيد
بالإمكان — ولا يصدق فى عكسه — بعض مركوب زيد حمار بالإمكان —
لأن مركوب زيد بالفعل هو الخيل ، فلا يمكن أن يكون حماراً .

وَمِنَ السُّوَالِبِ تَنَعُّكُ الدَّائِمَتَيْنِ دَائِمَةً ، وَالْعَامَتَيْنِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً ،

وأما على مذهب الفارابي^(١) فجائز انعكاسهما كنفسهما ، لأنه لم يشترط في وصف الموضوع ثبوته الموضوع بالفعل ، بل اكتفى بالإمكان ، فيكون مفهوم — كل ج ب — أن كل ما هو ج بالإمكان ب بالإمكان ، وتنعكس إلى — بعض ما هو ب بالإمكان ج بالإمكان^(٢) .

ما ينعكس من الموهبات السالبة : (ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة)

لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب — فدائماً لا شيء من ب ج — وإلا فبعض ب ج بالإطلاق — وهو مع الأصل ينتج — بعض ب ليس ب . وإنه محال^(٣)

(و) تنعكس المشروطة والعرفية (العامتان عرفية عامة) لأنه إذا صدق — بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج — صدق — لا شيء من ب ج^(٤) مادام ب — وإلا فبعض ب ج^(٥) حين هو ب . وهو مع الأصل ينتج — بعض ب ليس ب — وإنه محال .

(١) هو أبو نصر محمد بن طرخان المتوفى سنة ٣٣٩ هـ . (٢) فيصدق في عكس المثال السابق — بعض مركوب زيد حمار بالإمكان — لأن المراد بعض مركوبه بالإمكان لا بالفعل . (٣) ولم تنعكس الضرورية المطلقة ضرورة مطلقة لأنها لا تطرد على مذهب الشيخ ، فيصدق نحو — لا شيء من مركوب زيد حمار بالضرورة — إذا كان لا يركب إلا الخيل ، ولا يصدق في عكسه — لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة — وكذلك يقال في عدم انعكاس المشروطة العامة مشروطة عامة . (٤) أي دائماً . (٥) أي بالإطلاق العام .

وَالْخَاصَّةَانِ عُرْفِيَّةٌ لَا دَائِمَةٌ فِي الْبَعْضِ ، وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ أَنَّ نَقِيضَ
الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ الْمُحَالَ ،

(و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان عرفية لا دائمة في البعض)
والعرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة
جزئية ، أما العرفية العامة فهي الجزء الأول ، وأما المطلقة العامة الجزئية فهي
مفهوم اللادوام في البعض ، وإذا عرفت ذلك فنقول : الخاصتان ينعكسان إلى
العرفية العامة المقيدة باللدوام في البعض ، لأنه إذا صدق — بالضرورة أو دائماً
لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً — صدق — لا شيء من ب ج مادام ب لا دائماً
في البعض — أما صدق العرفية العامة وهي — لا شيء من ب ج مادام ب — فلكونها
لازمة للعامتين ، ولازم العام لازم الخاص ، وأما صدق اللادوام في البعض فالأنه
لو لم يصدق — بعض ب ج بالفعل — لصدق — لا شيء من ب ج دائماً — وينعكس
إلى — لا شيء من ج ب دائماً — وقد كان — كل ج ب بالفعل — بحكم لادوام الأصل^(١)
وإنما لم تنعكسا إلى العرفية العامة المقيدة باللدوام في الكل ، لأن اللادوام
في السالبتين السكليتين إشارة إلى مطلقة عامة موجبة كلية ، والموجبة الكلية
تنعكس جزئية . تأمل .

(والبيان في الكل) أي بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة في الموجبة
والسالبة (أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال) وهذا البيان يسمى
بالخلف ، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه على ما سيجيء في القياس .
وحاصله أنه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ، وهو مع الأصل ينتج المحال ،

(١) هذا ليس من دليل الخلف بل من دليل العكس ، لأن دليل الخلف
هو ما سيذكره الشارح قريباً ، ودليل العكس هو عكس نقيض العكس إلى
ما يناقض الأصل المفروض الصدق .

وَلَا عَكْسَ لِلْبَوَاقِ بِالنَّقْضِ .

كما ذكرنا غير مرة ، والمحال ناشيء من نقيض العكس ، فيلزم صدق العكس
مادة ينعكس من الموهومات السالبة : (ولا عكس للبواق) من القضايا
وهي : الوقتيتان ^(١) والوجوديتان ، والممكنتان ، والمطلقة العامة . وإنما لم
تنعكس هذه القضايا (بالنقض) أى بسبب النقض ^(٢) الوارد على الانعكاس ،
وذلك أن الوقتية أخص تلك القضايا المذكورة ، وهي لا تنعكس ، فلا تنعكس
القضايا المذكورة ، لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم ، أما أن الوقتية
أخص القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمل ^(٣) . وأما أنها لا تنعكس فلصدق
قولنا - لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربع لا دائماً - مع كذب - بعض
المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام - الذى هو أعم الجهات ، وأما أنه إذا لم
ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم فلأنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص ،
لأن العكس لازم للقضية ، ولازم الأعم لازم الأخص .

انطاس السالبة الجزئية فى الخاصتين : واعلم أن القضايا الموجهة الموجبة كلية

كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية إلا الممكنتين ، فإنهما لا ينعكسان على
مذهب الشيخ ، وأما السوالب فإن كانت كلية فست منها تنعكس ، وهي :
الدائمات والعامتان والخاصتان ، وسبع منها لا تنعكس ، وهي : الوقتيتان
والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، وإن كانت جزئية فلا تنعكس منها إلا

(١) يعنى المركبتين ومثلهما فى ذلك الوقتية والمنتشرة المطلقتان . (٢) يريد به
التخلف فى بعض المواد . (٣) لأن الإمكان أعم من الإطلاق ، لاستدعاء الإطلاق
الحصول بالفعل دون الإمكان ، والإطلاق أعم من الضرورة ، والوقتية والمنتشرة
من الضرورة ، والأولى أخص من الثانية .

المشروطة والعرفية الخاصتان فقط ، فإنهما ينعكسان عرفية خاصة ^(١) والبيان في انعكاس هاتين القضيتين هو الافتراض ، وذلك طريق آخر ^(٢) في إثبات العكوس ، ومحصله فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفي الموضوع والحمول عليه ليحصل مفهوم العكس ^(٣) وسنذكر لهذا البحث زيادة تحقيق في عكس النقيض .

فإن قلت : قد ذكر المصنف في أول الفصل أن السالبة الجزئية لا تنعكس ، وأنت صرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ، قلت : أراد المصنف بعدم انعكاس السالبة الجزئية أنها لا تنعكس بحسب الكم ، ونحن نثبت انعكاسها بحسب الجهة ، فلا تضاد ، ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف — وأما بحسب الجهة — ويمكن أن يقال معنى قوله — والسالبة الجزئية لا تنعكس — أى لا يلزمها العكس لزوماً كلياً ، وذلك يتحقق بعدم انعكاسها في صورة واحدة فقط ، ولا يقتضى عدم انعكاسها مطلقاً .

(١) نحو — بالضرورة أو دائماً بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع ما دام كاتباً دائماً ، فمعكسها — دائماً بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكناً دائماً .

(٢) أى غير دليل الخلف ودليل العكس . (٣) فتقول في حمل وصف الموضوع في المثال السابق — زيد كاتب — وفي حمل وصف المحمول — زيد ساكن الأصابع — ثم تأتى بمقدمة ثالثة — زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع — فتضمها إلى المقدمة الثانية مع جعل هذه صغرى وتلك كبرى فيحصل قياس من الشكل الثالث هكذا — زيد ساكن الأصابع ، زيد ليس كاتباً ما دام ساكن الأصابع — ثم ترده إلى الشكل الأول بعكس صغراه هكذا — بعض ساكن الأصابع زيد ، وزيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع — فينتج — بعض ساكن الأصابع ليس كاتباً ما دام ساكن الأصابع — وهذا هو الجزء الأول من العكس ، ثم تأخذ المقدمة الأولى والثانية وتركب منهما قياساً من الشكل الثالث صغراه المقدمة الثانية هكذا — زيد ساكن الأصابع ، وزيد كاتب — ثم ترده إلى الشكل الأول بعكس صغراه هكذا — بعض ساكن الأصابع زيد ، وزيد كاتب — فينتج — بعض ساكن الأصابع كاتب — وهو الجزء الثانى من العكس .

فصل

عَكْسُ النَّقِيضِ تَبْدِيلُ نَقِيضِي الطَّرَفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ ،
أَوْ جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلًا مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ .

(فصل) في عكس النقيض الموافق والمخالف

تعريف عكس النقيض الموافق :

(عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين) بأن يُجْعَلَ نقيضُ الجزء الأول ثانياً
ونقيضُ الجزء الثاني أولاً (مع بقاء الصدق والكيف) فقولنا — كل ج ب —
ينعكس بعكس النقيض إلى — كل ما ليس ب ليس ج ^(١) وهذا على رأي المتقدمين .

تعريف عكس النقيض المخالف :

(أو جعل) بالرفع عطف على قوله — تبديل — أى عكس النقيض إما
تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف — على ما اختاره المتقدمون
أو جعل (نقيض) الجزء (الثاني أولاً) وعين الأول ثانياً (مع مخالفة
الكيف) وبقاء الصدق — على رأى المتأخرين ^(٢) . فقولنا — كل ج ب —

(١) وهى قضية موجبة معدولة الطرفين . (٢) والسبب فى عدول المتأخرين
عن طريقة المتقدمين أنها لا تطرد فى الحملات الموجبة إذا كان محمولها من
المفهومات الشاملة ، وكذلك الحملات السالبة إذا كان موضوعها من نقائص
الأمر الشاملة ، نحو — كل إنسان ممكن عام ، ولا شئ من غير الممكن العام
بلا إنسان — فكل منهما صادق مع كذب عكسه على طريقة المتقدمين ، وهو
— كل لا ممكن عام لا إنسان ، وبعض الإنسان ليس بممكن عام — والحق أن المعول
عليه فى العلوم هو عكس النقيض الموافق ، ولا يقدح فيه عدم إطراده فى ذلك ، لأن
مسائل العلوم التى يطلب لأجلها ليست محمولاتها من الأمور الشاملة ، أما عكس النقيض
المخالف فلا تترتب عليه ثمرة علمية ، واعتباره إنما هو لمجرد التعميم فى القواعد .

وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هَهُنَا حُكْمُ السُّؤَالِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوَى ،
وَالْبَيَانُ الْبَيَانُ وَالنَّقْضُ

ينعكس عندهم إلى - لا شيء مما ليس ب ج - وقد عرفت معنى بقاء الصدق
والكيف في العكس المستوى فلا نعيده ، وأما معنى مخالفة الكيف فهو أن
الأصل إن كان موجباً كان العكس سالباً ، وإن كان سالباً فموجباً ، وعليك
بتصفّح المثال لتطلع على حقيقة المقال .

عكس النقيض الموافق للقضايا المحصورة : (وحكم الموجبات ههنا) أى
في عكس النقيض (حكم السوالب في العكس المستوى) أى وبالعكس ،
حتى إن الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية ، والجزئية لا تنعكس
مطلقاً ، والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية . واعلم أن هذا
الحكم والذي سيجيء بعده^(١) إنما هو في عكس النقيض على رأى المتقدمين
لا المتأخرين ، وإنما لم يذكر عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين إما لأن
عكس النقيض بالمعنى الذى ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم ، على
ما صرح به السيد العلامة^(٢) في حواشيه ، وإما لأن حكم القضايا في عكس
النقيض المعتبر عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوى ، فلو شرع فيه لاحتاج
إلى تطويل الكلام ، إذ لا يمكنه الإحالة على العكس المستوى ، فلهذا تركه
اهتماماً بشأن الاختصار ، واحترازاً عن التطويل والإكثار (والبيان) في
انعكاس القضايا بعكس النقيض هو (البيان) المذكور^(٣) في انعكاسها بالعكس
المستوى من غير فرق (و) كذا (النقض) الوارد على انعكاس القضايا ههنا

(١) وهو أن الموجبة الجزئية تنعكس في الخاصيتين عرفية خاصة . (٢) هو
على بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ . (٣) وهو دليل الخلف السابق .

النقض ، وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة .

هو (النقض) الوارد على انعكاسها ثمة^(١) فكل قضية تنعكس في العكس المستوى بدليل تنعكس هذه القضية في عكس النقيض بعين ذلك الدليل، وكل قضية لم تنعكس ثمة بسبب نقض لم تنعكس هنا أيضاً بسبب ذلك النقض ، وعليك الاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلى ، لكن لا تغفل عما ذكرنا من أن حكم الموجبات ههنا حكم السوابب في العكس المستوى ، وبالعكس .

الطائفة الموجبة الجزئية في الخاصتين :

(وبين انعكاس الخاصتين^(٢) من الموجبة الجزئية) ههنا (و) من (السالبة الجزئية ثمة) أى في العكس المستوى (إلى العرفية الخاصة) ببيان آخر غير البيان المذكور في العكس المستوى . وحاصل المعنى أنه قد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا ، أى في عكس النقيض ، وانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ثمة ، أى في العكس المستوى — إلى العرفية الخاصة ، لكن البيان في انعكاسهما غير البيان الذى ذكره المصنف في العكس المستوى — وهو الخلف — بل البيان هنا هو الافتراض^(٣) الذى ذكرت ثمة منه قبل الشروع في عكس النقيض شيئاً ، ولنبين ذلك في العكس المستوى أولاً ، ثم في عكس النقيض ثانياً ، فنقول: إذا صدق — بالضرورة أو دائماً ليس بعض ج ب مادام

(١) والنقض هو التخلف في مادة من المواد كما سبق . (٢) هما المشروطة والعرفية الخاصتان . (٣) أى مع دليل العكس لأن دليل الافتراض لا يتفرد عنه

ج لا دائماً ^(١) صدق — دائماً ليس بعض ب ج ما دام ب لا دائماً ^(٢) لأننا نفرض الموضوع وهو (بعض ج) د ^(٣) فـ د ج ^(٤) وهو ظاهر ، وـ د ب ^(٥) بحكم لادوام الأصل ، لأن مفهوم اللادوام أن بعض ج ب بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض د ، فـ د ب ـ بحكم اللادوام ، وليس د ج ما دام ب ^(٦) وإلا لكان د ج ^(٧) حين هو ب ، فيكون ^(٨) ب حين هو ج ، وقد كان — ليس ب ما دام ج ^(٩) هذا خلف ^(١٠) وإذا صدق الباء والجيم على د — وتناقيا فيه ، أى متى كان — ج — لم يكن — ب — ومتى كان — ب — لم يكن — ج — صدق ليس بعض ب ج ما دام ب — وهو الجزء الأول من العكس ، ولما صدق على د — أنه ج بالفعل ^(١١) صدق — بعض ب ج بالفعل ^(١٢) وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزءيه .

هذا في انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس المستوى ، وأما انعكاسهما من الموجبة الجزئية بعكس النقيض ، فبيانها بالطريق المذكور أن يقال

(١) أى بالضرورة أودائماً ليس بعض الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً . (٢) أى دائماً ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكناً لا دائماً . (٣) أى زيدا مثلاً . (٤) أى زيد كاتب . (٥) أى زيد ساكن الأصابع . (٦) أى ليس زيد كاتباً ما دام ساكناً ، وهى قضية خارجية يريد إثباتها ليثبت التناقض بين وصفى الكتابة والسكون ، ويتوصل بهذا إلى صدق الجزء الأول من العكس . (٧) أى بالفعل لأن نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة . (٨) أى (د) . (٩) وهذا بحكم صدر الأصل . (١٠) أى ما ذكر من لازم نقيض القضية الخارجية خلف أى كذب ، لأنه خالف الأصل المفروض الصدق ، فيكون ملزومه وهو نقيض القضية الخارجية كاذبا ، وبهذا تصدق هذه القضية المثبتة للتناقض بين وصفى الكتابة والسكون . (١١) أى وأنه — ب — وذلك من الافتراض السابق . (١٢) وذلك بضم مقدمتى الافتراض على نحو ما سبق فى العكس المستوى

إذا صدق — بالضرورة أو دائماً بعض ج ب ما دام ج لا دائماً^(١) فبعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً^(٢) لأننا نفرض الموضوع (د) فـ د ليس ب بالفعل^(٣) بحكم اللادوام في الأصل ، لأن مفهوم اللادوام أن بعض ج ليس هو ب بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض (د) فـ د ليس ب بحكم اللادوام ، وـ د ليس ج ما دام ليس ب^(٤) وإلا لكان ج حين هو ليس ب ، فيكون ليس ب ما دام ج ، وقد كان ب مادام ج^(٥) هذا خلف^(٦) وـ د ج بالفعل^(٧) وهو ظاهر ، وإذا صدق على — د — أنه ليس ب^(٨) وأنه ليس ج مادام ليس ب^(٩) صدق — بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب^(١٠) وهذا هو الجزء الأول من العكس ، ولما صدق على — د — أنه ج بالفعل ، فبعض ما ليس ب ج بالفعل^(١١) وهو مفهوم اللادوام^(١٢) فيصدق العكس بحجزيه .

(١) أى بالضرورة أو دائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً .
 (٢) أى فبعض ما ليس متحرك الأصابع ليس كاتباً مادام ليس متحركاً لا دائماً (٣) أى زيد ليس متحرك الأصابع بالفعل . (٤) أى زيد ليس كاتباً مادام ليس متحركاً ، وهذه قضية خارجية أتى بها لتضم إلى القضية السابقة ، فيثبت بها الجزء الأول من العكس .
 (٥) وهذا بحكم صدر الأصل . (٦) أى ما ذكر من لازم نقيض القضية الخارجية خلف أى كذب ، لأنه خالف الأصل المفروض الصدق ، فيكون ملزومه وهو نقيض القضية الخارجية كاذباً ، وبهذا تثبت هذه القضية (٧) أى زيد كاتب بالفعل ، وهذه هي القضية الأولى من الافتراض ، وقد سبقت الثانية . (٨) أى بحكم اللادوام في الأصل . (٩) أى بحكم القضية الخارجية . (١٠) وذلك بجعل القضية الخارجية كبرى للمقدمة الثانية من الافتراض ، فيتألف بهذا قياس من الشكل الثالث ، ثم يرد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى . (١١) وهذا يحصل بضم مقدمتي الافتراض على هيئة شكل ثالث ، ثم يرد إلى الشكل الأول على نحو ما سبق . (١٢) أى في العكس .

العكس في المنطق الحديث :

زاد المنطق الحديث على أنواع العكس الثلاثة السابقة أربعة أنواع :

١ - أن يجعل نقيض محمول الأصل محمولا مع بقاء الصدق والاختلاف في الكيف ، نحو - كل متغير حادث ، ولا شيء من المتغير بلا حادث .

٢ - أن يجعل محمول الأصل موضوعا ونقيض موضوعه محمولا مع بقاء الصدق والاختلاف في الكيف ، نحو - لا أرض مسكونة خالية من الهواء ، وكل خال من الهواء غير مسكون .

٣ - أن يجعل نقيض موضوع الأصل موضوعا مع بقاء الصدق والاختلاف في الكيف ، نحو كل رياضي قوى الفكر ، وليس بعض غير الرياضي قوى الفكر .

٤ - أن يجعل نقيض موضوع الأصل موضوعا ونقيض محموله محمولا مع بقاء الصدق والاختلاف في الكيف ، نحو - لا طائر مفكر ، وليس بعض غير الطائر غير مفكر .

وشأن هذه الأنواع الأربعة عندى كشأن عكس النقيض المخالف عند المتأخرين ، فليس لها أيضا ثمرة علمية تترتب عليها ، وإنما هي من فضول التعميم في القواعد ، وقد بنوها على جعلهم العكس من الاستدلال المباشر ، كما سبق في الكلام على التناقض .

تمرينات على العكس

تمرين - ١

- ١ - اعكس القضايا الآتية عكسا مستويا :
كل صادق مؤتمن . كلما أطعت والديك رضيا عنك . ليس الذي قام محمدا .
إذا أحسنت إلى الناس استعبدت قلوبهم . ليس ألبتة إذا كان السطح المستوي .
دائرة كان مثلثا . بعض الشر أهون من بعض . حاتم ليس ببخيل .
- ٢ - اعكس الموجهات الآتية عكسا مستويا :
الصدق مُنْجٍ . كل مخلوق حادث بالضرورة . كل ميت مبعوث بالإطلاق .
العام . كل ماش متحرك بالضرورة ما دام ما شيا لا دائما .

تمرين - ٢

- ١ - بين ما ينعكس عكسا مستويا وما لا ينعكس من القضايا الآتية ،
وأقم الدليل على صحة العكس وعدم صحته فيها :
كلما كان الجسم سليما كان العقل سليما . ما كل ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه .
أكثر الناس أعداء لأهل الفضل . أفاضل الناس أغراض الدهر . قد لا يكون .
إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا . على رابع الخلفاء الراشدين .
- ٢ - بين ما ينعكس عكسا مستويا وما لا ينعكس من الموجهات الآتية ،
وأقم الدليل على صحة العكس وعدم صحته فيها :
كل من على الدنيا هالك بالإمكان العام . ليس بعض الحى بمجاهد بالضرورة .
ما دام حيا . لا يظهر شيء من النجوم بالإطلاق العام وقت طلوع الشمس .

تمرين - ٣

- ١ - اعكس القضايا الآتية عكس نقيض موافقا :

كل نام محتاج إلى الغذاء . كلما رُئي هلال رمضان وجب الصوم . ليس بعض الأنبياء برسل . قد لا يكون إذا كان السطح المستوي مثلثا كان قائم الزاوية . ليس ألبتة إذا كان الولد عاقاً كان محبوبا . كل لئيم مذموم بالضرورة . لا شيء من الزنجى بأبيض دائماً .

٢ — لماذا عدل المتأخرون عن طريقة المتقدمين في عكس النقيض ؟ وماذا ترى في الخلاف بين الفريقين ؟

تمرين — ٤

١ — بين أنواع العكس في المنطق القديم والحديث ، ومثل لكل نوع منها بمثال .

٢ — قد زاد المنطق الحديث أنواعاً في العكس ، فما هي هذه الأنواع ؟ وهل تدعو الحاجة إليها في علم المنطق ؟

تمرين — ٥

١ — بين ما ينعكس عكس نقيض وما لا ينعكس من القضايا الآتية ، وأقم الدليل على صحة العكس وعدم صحته فيها :

الحياة خير كله . من لا حياة فيه لا خير فيه . إذا حضر الماء بطل التيمم . كلما استقام العود استقام الظل . قد يكون إذا تناول المريض الدواء حصل الشفاء . ليس بعض الأمراض قابلاً للدواء .

٢ — بين ما ينعكس وما لا ينعكس من الموجهات الآتية :

كل حلو محبوب دائماً مادام حلوا . لا شيء من المرّ بجلو دائماً مادام مرّاً . قد لا يكون إذا كان الرجل فاضلاً كان محبوباً .

فصل في القياس

الْقِيَاسُ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا يَلْزَمُهُ لِدَاثِهِ قَوْلٌ آخَرُ ،

مقاصد التصديقات

(فصل في القياس)

ولما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها ، وهي القياس ، فقال :
تعريف القياس : (القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه ^(١) لذاته قول آخر)
 فالقول - وهو المفهوم المركب العقلي أو الملفوظ - جنس يشمل القياس وغيره من
 القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتمثيل ^(٢) وقياس المساواة ، وقوله - مؤلف
 من قضايا - يخرج القضية البسيطة المستلزمة أمكسها ^(٣) أو عكس نقيضها ،
 فأنها ليست مؤلفة ، وقوله - يلزمه - يخرج الاستقراء الغير التام ^(٤)

(١) المراد بالقضايا ما يشمل الصادقة والكاذبة ، وباللزوم ما يشمل البين وغيره ،
 لأن لزوم النتيجة للقياس لا يكون بينا إلا في الشكل الأول ، أما باقي الأشكال
 فلزوم النتيجة فيها غير بين ، لأنه يتوقف على ردها إلى الشكل الأول ، ولعل عدم
 اعتبارهم للزوم غير البين كما سبق في الدلالة خاص بباب التصور . (١) يعنى
 القياس المستند إليهما لا نفس الاستقراء والتمثيل ، لأن الاستقراء تنبع جزئيات
 كللى ليحكم عليه بحكمهما . والتمثيل إلحاق فرع بأصل في حكم لأمر جامع . فلا
 يدخلان في القول المأخوذ جنسا في تعريف القياس . (٣) أى المستوى بدليل
 مابعد . (٤) يعنى القياس المستند إليه كما سبق ، والاستقراء قسمان : تام وناقص .
 فالتام إجراء حكم جميع الجزئيات مضبوطة على الكل . والناقص إجراء حكم
 أكثر الجزئيات على الكل . ومثاله - الغراب طائر له ريش ، والحمام طائر له
 ريش ، وهكذا ، فهو قول مؤلف من قضايا ولكن لا يلزمه قول آخر ، أى -
 كل طائر له ريش - لأن الخفاش لا ريش له .

والتمثيل^(١) فانهما وإن كانا مؤلفين من القضايا، ولكن لا يلزمهما قول آخر لكونهما ظنيين كما سيحكي، وقوله - لذاته - يخرج قياس المساواة، وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما يكون موضوع الأخرى، كقولنا - (أ) مساوٍ (ب) و(ب) مساوٍ (ج) فإنه يستلزم أن يكون (أ) مساوياً (ج) لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أجنبية، هي أن كل مُساوٍ للمساوٍ مساوٍ، ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا حيث تصدق هذه المقدمة، وحيث لا فلا، كقولنا (أ) نصف (ب) و(ب) نصف (ج) لم يلزم منه أن يكون (أ) نصف (ج) لأن نصف النصف لا يكون نصفاً^(٢) بقى أنه يدخل في التعريف القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها، فإن المراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة، وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن، اللهم إلا أن يقال المراد بالقضايا هي القضايا المستقلة التي عبّر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبى بعبارة مستقلة، والقضية المركبة ليست كذلك، إذ لم يعبر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبى بعبارة مستقلة، بل عبر باللا دوام واللا ضرورة، فعلى هذا يكون التعريف مانعاً^(٣) ثم المراد بالقول الآخر هو النتيجة، ومعنى آخريتها ألا تكون إحدى مقدمتي القياس الاقتراعى والاستثنائى، لا ألا تكون جزءاً من إحدى المقدمتين^(٤) وإنما اشترط الآخريّة

(١) نحو النبيذ مسكر، فهو كالخمر في الإسكار - فهذا قول مؤلف من قضيتين لكن لا يلزمه عقلاً قول آخرى - النبيذ حرام - لأنه يجوز أن تكون حرمة الخمر لعلّة أخرى (٢) كالواحد فإنه نصف الاثنين، والاثنان نصف الأربعة، ولا يلزم هذا أن يكون الواحد نصف الأربعة. (٣) واعترض عليه أيضاً بأنه غير جامع لأنه يخرج منه غير القياس البرهانى كالخطابى ونحوه مما يفيد الظن، وأجيب بأن إفادة غير البرهانى الظن من جهة ظنية مقدماته، وهذا يرجع إلى مادة القياس لا إلى صورته، لأنه من جهة صورته يستلزم حتماً نتيجته. (٤) لأنها قد تكون جزءاً من إحدى المقدمتين كما فى القياس الاستثنائى.

فَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ فَاسْتِثْنَائِيٌّ، وَإِلَّا فَاقتِرَانِيٌّ :

إذ لولاها لكان إما هذياناً أو مصادرة على المطلوب ^(١) مشتملاً على الدور المهرب منه .

تقسيم القياس إلى اقتِراني واستثنائي : ثم القياس ينقسم إلى اقتِراني واستثنائي لأن القول الآخر إما أن يكون مذكوراً في القياس بمادته وهَيْئَتِهِ أولاً (قان كان) القول الآخر أى النتيجة (مذكوراً فيه) أى في القياس (بمادته) أى طرفيه (وهَيْئَتِهِ) أى صورته (فاستثنائي) أى كقولنا .. إن كانت ^(٢) الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة .. فالنهار موجود ، فالقول الآخر وهو .. النهار موجود .. مذكور في القياس بمادته وهَيْئَتِهِ . وفي العبارة بحث ، لأننا لو قلنا في المثال .. لكن الشمس ليست بطالعة ^(٣) ينتج .. النهار ليس بموجود .. وحينئذ لم يصدق التعريف عليه ، لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهَيْئَتِها في القياس ، بل المذكور فيه نقيض النتيجة ، ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية أن القياس الاستثنائي هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل ، ففي العبارة مهور من الناسخ أو تسامح من المصنف ، وإنما سمي استثنائياً لاشتماله على أداة الاستثناء وهى لكن (وإلا) أى وإن لم يكن القول الآخر مذكوراً فيه بمادته وهَيْئَتِهِ (فاقتراني) كقولنا — كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث — فكل

(١) الهذيان العبث ، ويكون عند عدم القصد ، والمصادرة أخذ الدعوى في الدليل ، وتكون عند القصد ، ووجه الدور أن النتيجة تكون متوقفة على الدليل لأنها لا تعلم إلا منه ، وأن الدليل يكون متوقفاً عليها لأنه يتركب منها . (٢) الصواب — كلما كانت — لأنه يشترط في الاستثنائي أن تكون إحدى مقدمتيه كلية . (٣) الصواب أخذ نقيض التالي — لكن النهار ليس بموجود — لأنه هو الذى ينتج .

حَمْلِيٍّ أَوْ شَرْطِيٍّ ، وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْحَمْلِيِّ يُسَمَّى أَصْغَرَ ، وَمَحْمُولُهُ أَكْبَرَ ، وَالْمُكَرَّرُ أَوْسَطَ ، وَمَا فِيهَا الْأَصْغَرُ الصُّغْرَى ، وَالْأَكْبَرُ الْكُبْرَى ، وَالْهَيْئَةُ شَكْلًا .

جسم محدث ، فالقول الآخر وهو — كل جسم محدث — ليس مذكوراً في القياس بهيئته ، ويسمى اقترانياً ، لاقتران الحدود فيه ، وستعرف الحدود بعد ذلك .

نقسم الاقتراني إلى صملي وشرطي : ثم الاقتراني إما (حملي) إن تركب

من الحملات (أو شرطى) إن لم يتركب منها ، ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في الأقسام ، وابتدأ بالاقتراني المركب من الحملات ، وهو يشتمل على حدود ثلاثة : موضوع المطلوب ، ومحمله ، والمكرر بينهما في المقدمتين ، فقال : (وموضوع^(١) المطلوب من الحملي يسمى) حداً (أصغر) لأنه في الغالب^(٢) أقل أفراداً من المحمول (ومحموله) يسمى حداً (أكبر) لأنه في الغالب أكثر أفراداً من الموضوع (والمكرر) بينهما في مقدمة القياس يسمى حداً (أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب ، كالمؤلف في المثال المذكور (وما) أى والمقدمة التى (فيها الأصغر) تسمى (الصغرى) لأنها ذات الأصغر وصاحبه (و) التى فيها (الأكبر) تسمى (الكبرى) لأنها ذات الأكبر (والهيئة) الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى (شكلاً) .

(١) الأولى — والمحكوم عليه في المطلوب — لأن هذا يأتى في كل من الحملي والشرطي . (٢) وقد يكون مساوياً نحو — العالم متغير ، وكل متغير حادث .

وَالْأَوْسَطُ إِمَّا مَحْمُولُ الصَّغَرَى مَوْضُوعُ الْكُبْرَى ، وَهُوَ الشَّكْلُ
الْأَوَّلُ ، أَوْ مَحْمُولُهُمَا فَالثَّانِي ، أَوْ مَوْضُوعُهُمَا فَالثَّالِثُ ، أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ
فَالرَّابِعُ .

وَيَشْتَرِطُ فِي الْأَوَّلِ إِجْبَابُ الصَّغَرَى ، وَفِعْلِيَّتُهَا ،

تقسيم الحمل إلى الأُسْطال الأربعة : (و) هو منحصر في أربعة : إذ (الأوسط

إما محمول الصغرى موضوع الكبرى ، وهو الشكل الأول) كقولنا — كل
جسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث — فكل جسم محدث (أو محمولها) أى
محمول الصغرى والكبرى (فالثانى) أى فالشكل الثانى ، كقولنا — كل إنسان
حيوان ، ولاشئ من الجماد بحيوان — فلا شئ من الإنسان بجباد (أو موضوعها
فالثالث) أى فالشكل الثالث ، كقولنا — كل إنسان حيوان ، وكل إنسان
ناطق — فبعض الحيوان ناطق (أو عكس الأول) بأن يكون الأوسط
موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أى فالشكل الرابع ، كقولنا — كل
إنسان حيوان ، وكل ناطق إنسان — فبعض الحيوان ناطق . وإنما وُضِعَتْ
هذه الأشكال على هذا الترتيب ، لأن الشكل الأول بديهى الإنتاج ،
أقرب إلى الطبع من سائر الأشكال ^(١) فلهذا وُضِعَ أولاً ، ثم الشكل
الثانى ، لمشاركته الأول فى أشرف مقدماته ، وهى الصغرى المشتملة على
موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول ، ثم الثالث لمشاركته الأول
فى أخس مقدماته ، وهى الكبرى ، ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلاً .

مُرُوطُ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَضُرُوبُهُ الْمُنْتَجِمَةُ : (ويشترط فى) الشكل (الأول)

بِحَسَبِ الْكَيْفِ (إيجاب الصغرى ^(٢) و) بحسب الجهة (فعليتها) بأن تكون

(١) لأن الانتقال فيه من الأصغر إلى الأوسط ، ومن الأوسط إلى الأكبر .

(٢) ليندرج الأصغر تحت الأوسط ويتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إليه .

وكلمة الكبرى ، لينتج الموجدتان مع الموجدتين ، ومع السالبة السالبتين بالضرورة .

الصغرى غير الممكنتين^(١) (و) بحسب الكم (كلية^(٢) الكبرى) بأن يكون موضوعها كلياً^(٣) .

(لينتج) هذه علة غائية ، أى الغرض من وضع الشكل الأول والاشتراط فى صغراه وكبراه أن ينتج الصغريان (الموجدتان) الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتيجة (الموجدتين) كلية وجزئية ، فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الكلية ؛ كقولنا — كل ج ب ، وكل ب ا — فكل ج ا ، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية^(٤) كقولنا — بعض ج ب ، وكل ب ا — فبعض ج ا (ومع السالبة) عطف على قوله — مع الموجبة — أى الصغريان الموجدتان إما مع الكبرى الموجبة الكلية ، وإما مع الكبرى السالبة الكلية ، فالأول ينتج الموجدتين كلية وجزئية ، والثانى ينتج (السالبتين) كلية وجزئية (بالضرورة)

(١) لأن الكبرى تدل على أن كل ما يثبت له الأوسط بالفعل محكوم عليه بالأكبر ، والصغرى الممكنة تدل على أن الأصغر يثبت له الأوسط بالإمكان ، فيجوز ألا يخرج إلى الفعل فلا يتعدى الحكم إليه ، ولا يخفى أن هذا إنما جرى على رأى الشيخ لا الفارابى ، لأنه هو الذى يشترط صدق الموضوع على أفرادها بالفعل كما سبق فى العكس المستوى . (٢) لأنها إذا لم تكن كلية جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير الأصغر ، نحو — كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان فرس — والشخصية مثل الكلية لأنها فى قوتها ، وقيل إن الشخصية لا يعتد بها لأنها لا تستعمل فى العلوم . (٣) الأولى — بأن تكون مسورة بالنسور الكلى — لأنه لا يلزم من كلية موضوعها أن تكون كلية . (٤) لأن النتيجة تتبع الأخرى من الكلية والجزئية والإيجاب والسلب فى هذا الشكل وبقية الأشكال .

متعلق بقوله — لينتج — أى الإنتاج فى هذا الشكل ضرورى لا يحتاج إلى دليل ، بخلاف سائر الأشكال ، فإن الإنتاج فيها إما بواسطة الخلف أو غيره كما سيجىء ، وتفصيل قوله — مع السالبة السالبتين — أن الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية ، كقولنا كل ج ب ، ولا شىء من ب أ — فلا شىء من ج أ ، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا — بعض ج ب ، ولا شىء من ب أ — فبعض ج ليس أ . والحاصل أن الصغرى فى هذا الشكل لا تكون إلا موجبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية ، والكبرى لا تكون إلا كلية أعم من أن تكون موجبة أو سالبة ، فتكون الضروب المنتجة أربعة حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين فى الكبريين السالبتين ، لكن القياس يقتضى ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع^(١) فى الكبريات المحصورات الأربع ، إلا أن اشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين فى الكبريات الأربع ، واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين فى الصغريين الموجبتين ، فبقيت الضروب المنتجة أربعة ، والأمثلة مذكورة .

(١) اعتبر فى هذا المحصورات الأربع دون المهمة والشخصية ، لأن المهمة فى قوة الجزئية والشخصية فى قوة الكلية ، وهذه الضروب بحسب الكم والكيف ، أما بحسب الجهة فتسعة وستون ومائة اختلاط ، لأن الجهات المتبعة ثلاث عشرة موجهة بإسقاط الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ، فإذا اعتبرت فى الصغرى والكبرى حصل من ضربها هذا العدد ، واشتراط فعلية الصغرى يسقط منه ستة وعشرين حاصلة من ضرب الممكنتين فى ثلاثة عشر ، فيكون المنتج ثلاثة وأربعين ومائة اختلاط ، وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الأول بحسب الكم والكيف :

وَفِي الثَّانِي اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَيْفِ ، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى ، إِمَّا مَعَ دَوَامِ
الصَّغْرَى أَوْ انْعِكَاسِ سَالِبَةِ الْكُبْرَى ،

شروط الشكل الثاني وضروره النتيجة : (و) يشترط (في) الشكل (الثاني)
بحسب الكيفية (اختلافهما) أى اختلاف الصغرى والكبرى (فى الكيف)
بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (و) بحسب الكمية (كلبية
الكبرى) بأن يكون موضوعها كلياً^(١) وأما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان
كل واحد منهما أحد أمرين : الشرط الأول أن يكون (إما مع دوام الصغرى)
بأن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة^(٢) (أو انعكاس) بالجر عطف على
قوله — دوام — أى إما أن يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس (سالبة
الكبرى) بأن تكون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب^(٣) وهى ستة :

الرقم	المقدمتان	النتيجة	المثال
١	الصغرى موجبة كلية ، والكبرى موجبة كلية	موجبة كلية	كل إنسان حيوان ، وكل حيوان متنفس — فكل إنسان متنفس .
٢	الصغرى موجبة كلية ، والكبرى سالبة كلية	سالبة كلية	كل حيوان متنفس ، ولا شئ من المتنفس بجهد — فلا شئ من الحيوان بجهد
٣	الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى موجبة كلية	موجبة جزئية	بعض الحيوانات إنسان ، وكل إنسان ناطق — فبعض الحيوانات ناطق
٤	الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	بعض الحيوانات إنسان ولا شئ من الحيوان بحجر — فليس بعض الحيوان بحجر

(١) الأولى — بأن تكون مسورة بالسور الكلى — كما سبق فى الشكل
الأول . (٢) أى ضرورية مطلقة أو دائمة مطلقة . (٣) أى التى يصح عكس
سوالها ولو كانت موجبة .

وَكُونُ الْمُمْكِنَةِ مَعَ ضَرُورِيَّةٍ أَوْ كُبْرَى مَشْرُوطَةٌ ، لِيُنتِجَ الْكُلِيَّتَانِ سَالِبَةً كُليَّةً ، وَالْمُخْتَلَفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضًا سَالِبَةً جُزْئِيَّةً ،

الدائمتان والعامتان والخاصتان (و) الشرط الثاني (كون الممكنة) مستعملة^(١) إما (مع ضرورية أو كبرى مشروطة) عامة أو خاصة ، فالممكنة إن كانت صغرى لا تستعمل إلا مع ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة^(٢) وإن كانت كبرى لا تستعمل إلا مع ضرورية فقط^(٣) .

(لينتج) الصغرى والكبرى (الكليتان) أى الموجبة والسالبة (سالبة كلية) كقولنا فى الصغرى الموجبة السالبة مع الكبرى السالبة الكلية - كل ج ب ولا شيء من اب - فلا شيء من ج ا ، وهذا هو الضرب الأول من هذا الشكل ، وفى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة السالبة - لا شيء من ج ب ، وكل اب - فلا شيء من ج ا ، وهذا هو الضرب الثانى منه (والمختلفتان فى الكم أيضاً سالبة جزئية) فقله - والمختلفتان - عطف على قوله - الكليتان - وقوله - سالبة جزئية - عطف على قوله - سالبة كلية - فيكون من باب العطف على مَعْمُولٍ عامِلٍ واحد . والحاصل أن الكبرى والصغرى إمامتفتان فى الكم بأن يكونا كليتين ، أو مختلفتان فى الكم ، بأن تكون إحداهما كلية والأخرى

(١) فمحل الشرط الثانى أن يكون فى القياس ممكنة ، ومحل الشرط الأول ألا يكون فيه ممكنة ، والمراد بهما ما يعنى الممكنتين . (٢) ولا تستعمل مع دأمة ، لأنه إذا قيل - لا شيء من الرومى بلا أسود بالإمكان ، وكل رومى غير أسود دائماً - كان الحق فى نتيجته الإيجاب ، فإذا قيل فى الكبرى - وكل تركى غير أسود دائماً - كان الحق فى نتيجته السلب ، فلا تطرد . (٣) ولا تستعمل مع دأمة ، لأنه إذا قيل - كل رومى أبيض دائماً ، ولا شيء من الرومى بأبيض بالإمكان - كان الحق فى نتيجته الإيجاب ، فإذا قيل فى الكبرى - ولا شيء من التركى بأبيض بالإمكان - كان الحق فى نتيجته السلب - فلا تطرد .

بالخلف ، أو عكس الكبرى ، أو الترتيب ثم النتيجة .

جزئية ، فإن كانتا متفقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مر ، وإن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية ، كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية — بعض ج ب ، ولا شيء من ا ب — فبعض ج ليس ا ، وهو الضرب الثالث ، وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية — بعض ج ليس ب ، وكل ا ب — فبعض ج ليس ا ، وهو الضرب الرابع . واعلم أن الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كما ذكرت بأمثلتها ، لكن القياس يقتضى ستة عشر كما ذكرنا في الشكل الأول ، إلا أن اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى أسقط ثمانية^(١) واشتراط كلية الكبرى أربعة^(٢) فبقيت الضروب المنتجة أربعة^(٣) .

ثم هذه الضروب إنما تنتج (بالخلف ، أو عكس الكبرى ، أو) عكس الترتيب^(٤) ثم عكس (النتيجة) .

أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس^(٥) فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما يناقض الصغرى^(٦)

(١) لأنهما إما موجبتان وفيهما أربعة : كلية الأولى وجزئيتها مع كلية الثانية وجزئيتها ، وإما سالتان كذلك . (٢) لأن الكبرى الجزئية إما موجبة أو سالبة ، فإذا كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية ، وإذا كانت سالبة فالصغرى موجبة كذلك . (٣) وهذا بحسب الكم والكيف ، أما بحسب الجهة فالضروب المنتجة أربعة وثمانون ، لأن الصغريين يضربان في ثلاث عشرة كبرى ، والست الكبريات تضرب في إحدى عشرة صغرى ، ثم يسقط من مجموع ذلك ثمانية بمقتضى الشرط الثاني . (٤) أى مع عكس الصغرى أيضا كما سيأتى (٥) أما كبراه فهي كبرى الشكل الثانى المفروض . (٦) يعنى صغرى الشكل الثانى المفروضة الصدق ، فإناقضها يكون كاذبا .

فيقال في الضرب الأول^(١) من هذا الشكل مثلاً : لو لم يصدق — لا شيء من ج ا — لصدق تقيضه وهو — بعض ج ا — فتضمنه إلى كبرى القياس هكذا — بعض ج ا ، ولا شيء من ا ب — ينتج من الشكل الأول — بعض ج ليس ب — وقد كانت الصغرى — كل ج ب — هذا خلف^(٢) وهو يلزم من نقيض النتيجة ، فيكون مُحَالاً ، فالنتيجة حق^(٣) وإنما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة ، لأنه لا يلزم من صورة القياس ، إذ هي على صورة الشكل الأول ، فتعين أن يلزم من المادّة ، وليس من الكبرى ، لأنها مفروضة الصدق ، فالنحصر في أن يكون من نقيض النتيجة .

وأما عكس الكبرى فهو أن تُعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول ، فينتج بديهية^(٤) ، كما يقال في الضرب الأول^(٥) أيضاً — كل ج ب ، ولا شيء من ب ا^(٥) ينتج من الشكل الأول — لا شيء من ج ا — وهو المطلوب .

وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الصغرى ، ثم تجعل كبرى ، وكبرى القياس صغرى ، فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول مُنتِجٌ لما ينعكس إلى المطلوب ، كما يقال في الضرب الثاني^(٦) من هذا الشكل — كل ا ب ، ولا شيء من ب ج — ينتج من الشكل الأول — لا شيء من ا ج — وينعكس إلى — لا شيء من ج ا — وهو المطلوب ، وهذا معنى قوله — ثم عكس النتيجة .

واعلم أن الضرب الأول والثالث يمكن بيان إنتاجهما بالخلف وبعكس

- (١) دليل الخلف يجري في هذا الضرب وباقي الضروب الأربعة . (٢) أى كذب . (٣) ويكون الضرب الأول من الشكل الثاني منتجاً وهو المطلوب ، وهكذا يجري دليل الخلف في بقية الضروب . (٤) وكذلك الثالث ، ولا يجري هذا الدليل فيما عداها . (٥) وهذه هي عكس كبرى الضرب الأول . (٦) وهذا الدليل لا يجري إلا في هذا الضرب

الكبرى ، ولا يمكن بعكس الترتيب ، لأنه إذا عكس الترتيب وقعت السالبة ^(١) صغرى ، والسالبة لا تصلح لصغرية الشكل الأول ، وأيضاً يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى ، والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، والضرب الثاني يمكن بيان إنتاجه بالخلف وبعكس الترتيب ، لا بعكس الكبرى لأنها لا يجابها لا تنعكس إلا جزئية ، والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيان إنتاجه بعكس الكبرى ، لأنها لا يجابها لا تنعكس إلا جزئية ، وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول ، ولا بعكس الترتيب ، لأن الصغرى سالبة جزئية وهي لا تنعكس ، وعلى تقدير انعكاسها

(١) وهي كبرى الضرب الأول والثالث .

وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الثاني وأدلتها :

الرقم	المقدمات	النتيجة	المثال	الدليل
١	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية	سالبة كلية	كل إنسان ناطق ولا شيء من القرد بناطق - فلا شيء من الإنسان بقرد	الخلف وعكس الكبرى
٢	الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية	سالبة كلية	لا شيء من الكرم بمذموم وكل إسراف مذموم - فلا شيء من الكرم بإسراف	الخلف وعكس الترتيب
٣	الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	بعض الحيوان إنسان ولا شيء من القرد بإنسان - فبعض الحيوان ليس بقرد	الخلف وعكس الكبرى
٤	الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس بإنسان وكل ناطق إنسان - فبعض الحيوان ليس بناطق	الخلف

وَفِي الثَّالِثِ إِيجَابُ الصُّغْرَى ، وَفِعْلِيَّتُهَا ، وَمَعَ كُلِّيةٍ إِحْدَاهُمَا ، لِيُنتِجَ
الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ أَوْ بِالْعَكْسِ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً ،

لا تقع في كبرى الشكل الأول ، بل بالخلف وهو ظاهر ، وكذا الإنتاج في
ضروب الشكل الثالث والرابع إما بالخلف ، أو بعكس الكبرى ، أو الصغرى ،
أو الترتيب ، كما سيأتي ، لكن في بعض الضروب يمكن بيان الإنتاج باثنين
منها فصاعداً ، وفي بعضها لا ، كل ذلك يظهر بالتأمل .

شروط الشكل الثالث وضروبه المنتجة : (و) يشترط (في) الشكل
(الثالث) بحسب الكيف (إيجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها ^(١))
(و) بحسب السكم أن يكون (مع كلية إحداها) أى إحدى المقدمتين من الصغرى
والكبرى ^(٢) .

(لينتج) الصغريان (الموجبتان) أى الكلية والجزئية (مع) الكبرى
(الموجبة الكلية أو بالعكس) أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الجزئية (موجبة جزئية) مفعول — لينتج — وفي العبارة تسامح ، لأن قوله
— بالعكس — يفهم منه أن يكون الكبريان الموجبتان مع الصغرى الموجبة
الكلية ، وحينئذ يحصل ضربان : الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى

(١) لأن الصغرى إذا كانت ممكنة لم تنتج ، كما لو فرض أن زيدا لم يركب
إلا الحمار وأن خالداً لم يركب إلا الفرس ، فيصدق من الشكل الثالث — كل
مركوب زيد مركوب خالد بالإمكان ، وكل ما هو مركوب زيد حمار بالضرورة —
ولا تصدق نتيجته — بعض ما هو مركوب خالد حمار بالإمكان — لأن مركوبه
بالفعل فرس بالضرورة . (٢) فإذا كانت الصغرى موجبة كلية كانت الكبرى
إحدى المحصورات الأربع ، وإذا كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى
كلية موجبة أو سالبة

أَوْ مَعَ السَّالِبَةِ الْكَلِمَةِ أَوْ الْكَلِمَةِ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ ،

الموجبة الكلوية ، والثاني الصغرى الموجبة الكلوية مع الكبرى الموجبة الجزئية ، لكن الضرب الأول داخل في قوله -- لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلوية -- فتعين أن يراد به الضرب الثاني فقط ، أى الصغرى الموجبة الكلوية مع الكبرى الموجبة الجزئية ، على ما فسرناه بذلك ، ولا يخفى أن قوله -- بالعكس -- يفهم منه الضربان ، بإطلاقه وإرادة ضرب واحد يكون تسامحاً ، فالمفهوم من قوله -- لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلوية أو بالعكس -- ثلاثة أضرب منتجة للموجبة الجزئية : الأول الصغرى الموجبة الكلوية مع الكبرى الموجبة الكلوية ، كقولنا -- كل ب ج ، وكل ب ا -- فبعض ج ا ، الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلوية ، كقولنا -- بعض ب ج ، وكل ب ا -- فبعض ج ا ، الثالث الصغرى الموجبة الكلوية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا -- كل ب ج ، وبعض ب ا -- فبعض ج ا ^(١) (أو مع السالبة) عطف على قوله -- مع الموجبة -- أى لينتج الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة (الكلوية أو) تنتج الصغرى الموجبة (الكلوية مع) الكبرى السالبة (الجزئية سالبة جزئية) فهذه ثلاثة أضرب منتجة للسالبة الجزئية : الأول الصغرى الموجبة الكلوية مع الكبرى السالبة الكلوية ، كقولنا -- كل ب ج ، ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا ، الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلوية ، كقولنا -- بعض ب ج ، ولا شيء من ب ا -- فبعض ج ليس ا ، الثالث الصغرى الموجبة الكلوية مع الكبرى السالبة الجزئية ، كقولنا -- كل ب ج ،

(١) أنتجت الضروب الثلاثة موجبة جزئية لا كلوية لأنه يجوز أن يكون محمول الكبرى أخص من محمول الصغرى ، فلو كانت النتيجة كلوية لزم حمل الأخص على كل أفراد الأعم ، وهو باطل .

بالخلف ، أو عكس الصغرى ، أو عكس الترتيب ثم النتيجة .

وبعض ب ليس ا — فبعض ج ليس ا ، فضروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة ، والقياس يقتضى ستة عشر ، لكن اشتراط إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين أسقط ماعدا الستة (١) .

ثم الضروب الستة إنما تنتج (بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس الترتيب ثم) عكس (النتيجة) .

أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى ، وصغرى القياس لإيجابها صغرى ، فينظم منها قياس على هيئة الشكل الأول منتج — لما ينافي الكبرى (٢) فيقال في المثال الأول مثلاً : لو لم يصدق — بعض ج ا (٣) لصدق — لا شيء من ج ا — فكل ب ج (٤) ولا شيء من ج ا — لينتج — لا شيء من ب ا — وقد كان كبرى القياس كل ب ا — هذا خلف (٥) وأما عكس الصغرى فهو أن تعكس الصغرى ليرتد إلى الشكل الأول ، فينتج النتيجة الأولى المطلوبة بديهية ، كقولنا في المثال الثاني — بعض ج ب (٦) وكل ب ا (٧) فبعض ج ا .

وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الكبرى أولاً ، ثم تجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ، فينظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج

(١) لأن اشتراط إيجاب الصغرى يسقط به سالبها كلية أو جزئية مع أربعة الكبرى ثمانية ، واشتراط كلية إحداها يسقط به جزئية الصغرى الموجبة مع جزئية الكبرى موجبة أو سالبة باثنين . (٢) وهى مفروضة الصدق فيكون منها فيها كاذبا . (٣) وهو النتيجة . (٤) وهو صغرى الضرب الأول . (٥) أى كذب ، وقد نشأ من نقيض نتيجة الضرب الأول ، فتكون نتيجته صادقة . (٦) وهو عكس صغرى الأصل . (٧) وهو كبرى الأصل ، ولا يأتى هذا الدليل في الضرب الثالث والسادس لأن كبراهما لجزئيتها لا تصلح لكبرى الشكل الأول .

لما ينعكس إلى النتيجة ، كقولنا في المثال الثالث مثلاً: بعض ا ب ^(١) وكل ب ج ^(٢) فبعض ا ج ، وينعكس إلى - بعض ج ا - وإنما قال في هذا الشكل بـعكس الصغرى - وفي الشكل الثاني - بعكس الكبرى - لأن هذا الشكل إنما يترد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، والشكل الثاني إنما يترد بعكس الكبرى وذلك ظاهراً.

(١) وهو عكس كبرى الأصل . (٢) وهو صغرى الأصل ، ولا يأتي هذا الدليل فيما عدا الضرب الأول والثالث ، لأن بعضه كبراه سالبة فلا يصلح عكسها لصغرى الشكل الأول ، وبعضه صفراء جزئية فلا تصلح لكبرى هذا الشكل . وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الثالث وأدلتها :

البرهان	المقدمتان	النتيجة	المثال	الدليل
١	موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى جزئية	موجبة	كل زنجي أسود وكل زنجي حامي - فبعض الأسود حامي	الخلف وعكس صغرى وعكس الترتيب
٢	موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى جزئية	موجبة	بعض الرومي أبيض وكل رومي آري - فبعض الأبيض آري	الخلف وعكس الصغرى
٣	موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى جزئية	موجبة	كل إنسان ناطق وبعض الإنسان غير متحضر - فبعض الناطق غير متحضر	الخلف وعكس الترتيب
٤	موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى جزئية	سالبة	كل إنسان ناطق ولا شيء من الناطق بقرد - فبعض الناطق ليس بقرد	الخلف وعكس الصغرى
٥	موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى جزئية	سالبة	بعض الإنسان غير متحضر ، ولا شيء من الإنسان بقرد - فبعض غير المتحضر ليس بقرد	الخلف وعكس الصغرى
٦	موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى جزئية	سالبة	كل حيوان متنفس ، وبعض الحيوان ليس بفرس - فبعض المتنفس ليس بفرس	الخلف

وَفِي الرَّابِعِ إِيجَابُهُمَا مَعَ كُلِّيةِ الصَّغْرَى أَوْ اخْتِلَافُهُمَا مَعَ كُلِّيةِ
إِحْدَاهُمَا ، لِيُنتِجَ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْأَرْبَعِ وَالْجُزْئِيَّةُ مَعَ السَّالِبَةِ
الْكُلِّيَّةِ وَالسَّالِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ ، وَكِلْتَاهُمَا مَعَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ

شروط الشكل الرابع وضروب المنتجة : (و) يشترط (في) الشكل (الرابع)

بحسب الكيفية والكمية أحد الأمرين : إما (إيجابهما) أى إيجاب الصغرى
والكبرى (مع كلية الصغرى أو اختلافهما) بالرفع عطف على قوله .. إيجابهما ..
أى شرط الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية ^(١) أحد الأمرين : إما إيجاب
الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى ، وإما اختلافهما فى الكيف (مع
كلية إحداها) .

(لينتج) الصغرى (الموجبة الكلية مع) الكبرى (الأربع و) لينتج
الصغرى الموجبة (الجزئية مع) الكبرى (السالبة الكلية و) لينتج الصغريان
(السالبتان) أى الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية و) لينتج
(كِلْتَاهُمَا) أى الصغريان السالبتان الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الجزئية)
وفى قوله — كِلْتَاهُمَا — غلط فاحش ، لأن الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الجزئية غير معتبر ، لاختلاف مقدمتيه مع عدم كلية إحداها ، فلا يوجد فيه ما اشترط
فى هذا الشكل من إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما مع كلية إحداها ،
وأظن أنه تصحيف ، والعبارة الصحيحة أن يقال — وكلتيهما — أى كلية
السالبتين مع الموجبة الجزئية ، أى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ، وأصل
هذا الغلط نشأ من الناسخ ، وإلا فالمصنف أعظم شأنًا من أن يذهب عليه مثل

(١) لم يذكر هنا شروط الشكل الرابع بحسب الجهة لخفاؤها وطولها .

مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً ، إِنْ لَمْ يَكُنْ سَلْبٌ وَإِلَّا فَسَالِبَةً ،

هذا السهو الصريح^(١) (موجبة جزئية) منصوب على أنه مفعول — لينتج —
 أى ضروب هذا الشكل تنتج موجبة جزئية (إن لم يكن) في المقدمتين (سلب
 وإلا) أى وإن كان في المقدمتين سلب (فسالبة) أى ينتج سالبة : إما كلية
 أو جزئية ، فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة
 جزئية ، كقولنا — كل ب ج ، وكل ا ب — فبعض ج ا ، والصغرى الموجبة
 الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج موجبة جزئية ، كقولنا — كل ب
 ج ، وبعض ا ب — فبعض ج ا ، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
 السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية^(٢) كقولنا — كل ب ج ، ولا شيء من ا ب
 فبعض ج ليس ا ، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية تنتج
 سالبة جزئية ، كقولنا — كل ب ج ، وبعض ا ليس ب — فبعض ج ليس
 ا ، فهذه أربعة ضروب مفهومة من قوله — لتنتج الموجبة الكلية مع الأربع —
 وأما الضروب الباقية المنتجة فأربعة أيضاً مفهومة من قوله — والجزئية مع
 السالبة الكلية ، والسالبتان مع الموجبة الكلية ، والسالبة الكلية مع الموجبة
 الجزئية — وتفصيله أن الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
 تنتج سالبة جزئية ، كقولنا — بعض ب ج ، ولا شيء من ا ب — فبعض
 ج ليس ا ، والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة
 كلية ، كقولنا — لا شيء من ب ج ، وكل ا ب — فلا شيء من ج ا ، والصغرى
 السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا — بعض
 ب ليس ج وكل ا ب — فبعض ج ليس ا ، والصغرى السالبة الكلية مع

(١) الأولى — الخطأ الصريح — لأن السهو مطلقاً لا ينافي عظم الشأن

(٢) ولم ينتج كلية لاحتمال عموم الأصغر ، نحو — كل إنسان حيوان ولا

شيء من الفرس بإنسان — فلا يصح — لا شيء من الحيوان بفرس .

بِالْخِلَافِ ، أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّتِيجَةُ ، أَوْ بِعَكْسِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ ،

الكبرى الموجبة الجزئية تنتج سالبة جزئية ، كقولنا - لا شيء من ب ج وبعض
ا ب - فبعض ج ليس ا .

ثم هذه الضروب الثمانية إنما تنتج (بالخالف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ
نقيض النتيجة ويضم إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة
الأخرى ، ففي بعض الضروب ^(١) يجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى القياس
صغرى لينتج ما ينافي الكبرى ، وفي بعضها ^(٢) يجعل نقيض النتيجة صغرى
وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينافي الصغرى .

(أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ) ليرتد إلى الشكل الأول (ثم) عكس (النتيجة)
كما يقال في المثال الأول مثلاً : كل ا ب ، وكل ب ج .. فكل ا ج ، وينعكس
إلى المطلوب ، وهو .. بعض ج ا ^(٣) .

(أَوْ بِعَكْسِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ) وهو أن تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوى
ليرتد إلى الشكل الأول وينتج المطلوب ، كما يقال في المثال الثالث مثلاً .. بعض

(١) وهو الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس ، لأن نقيض
النتيجة يكون فيها كلياً فيصلح لكبرى الشكل الأول ، وصغرى الأصل فيها
موجبة فتصلح لصغرى هذا الشكل . (٢) وهو الضرب الثالث والخامس
والسادس والسابع ، لأن نقيض النتيجة فيها موجب فيصلح لصغرى الشكل
الأول ، وكبرى الأصل فيها كلية فتصلح لكبرى هذا الشكل . (٣) وهذا
الدليل لا يجري فيما عدا الضرب الثاني والسادس ، لأن صغرى الخامس والسابع
جزئية فلا تصلح لكبرى الشكل الأول ، وكبرى الثالث والرابع سالبة فلا
تصلح لصغرى هذا الشكل ، ونتيجة الثامن لا تنعكس لأنها سالبة جزئية .

أَوْ بِالرَّدِّ إِلَى الثَّانِي بِعَكْسِ الصَّغْرَى ، أَوْ الثَّالِثِ بِعَكْسِ الْكُبْرَى .

ج ب ، ولا شيء من ب ا — فبعض ج ليس ا ^(١) .

(أَوْ بِالرَّدِّ إِلَى) الشَّكْل (الثاني بعكس الصغرى) وهو أن تعكس الصغرى فقط بالعكس المستوى ليرتد إلى الشَّكْل الثاني وينتج المطلوب ، كما يقال في المثال السابع مثلاً — بعض ج ليس هو ب ، وكل ا ب — فبعض ج ليس ا ^(٢) (أَوْ) بِالرَّدِّ إِلَى الشَّكْل (الثالث بعكس الكبرى) فقط ليرتد إلى الشَّكْل الثالث ، كما يقال في المثال الرابع مثلاً — كل ب ج ، وبعض ب ليس هو ا — فبعض ج ليس هو ا ^(٣) .

(١) وهذا الدليل لا يجري فيما عدا الضرب الثالث والخامس ، لأن الأول والثاني كبراهما تنعكس جزئية فلا تصلح لكبرى الشَّكْل الأول ، والرابع والثامن كبراهما سالبة جزئية لا تنعكس ، والسادس صفراء سالبة لا تصلح لصغرى الشَّكْل الأول ، والسابع صفراء سالبة جزئية لا تنعكس . (٢) الحق أن هذا الدليل لا يجري فيما عدا الضرب الثالث والخامس والسادس ، لأن الأول والثاني لا يختلفان في الكيف فلا يصلحان للشَّكْل الثاني ، والرابع والثامن كبراهما جزئية فلا تصلح لكبرى هذا الشَّكْل ، والسابع صفراء سالبة جزئية لا تنعكس ، فلا يجري فيه هذا الدليل كما زعم الشارح . (٣) الحق أن هذا الدليل لا يجري فيما عدا الضرب الأول والثاني والثالث والخامس ، لأن الرابع كبراه سالبة جزئية لا تنعكس ، فلا يجري فيه كما زعم الشارح ، والسادس والسابع والثامن صفراء سالبة فلا تصلح لصغرى الشَّكْل الثالث ، وقد جرى الشارح في ضروب الشَّكْل الرابع على رأى المتأخرين ، والمتقدمون يرون أن المنتج منه خمسة ضروب فقط .

وهذا جدول يبين الضروب المنتجة من الشكل الرابع وأداتها :

المرتب	المقدماتان	النتيجة	المثال	الدليل
١	موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى	جزئية	كل عاقل إنسان وكل حازم عاقل - فبعض الإنسان حازم	الخلف وعكس الترتيب وعكس الكبرى
٢	موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى	جزئية	كل حيوان حساس وبعض النامى حيوان - فبعض الحساس نام	الخلف وعكس الترتيب وعكس الكبرى
٣	موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى	جزئية	كل إنسان حيوان ولاشئ من القرد بإنسان - فبعض الحيوان ليس بقرد	الخلف وعكس المقدمتين وعكس الصغرى وعكس الكبرى
٤	موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى	جزئية	كل ناطق إنسان وبعض القرد ليس بناطق - فبعض الإنسان ليس بقرد	الخلف
٥	موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى	جزئية	بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الجماد بحيوان - فبعض الإنسان ليس بجماد	الخلف وعكس المقدمتين وعكس الصغرى وعكس الكبرى
٦	سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى	كلية	لاشئ من الناطق بقرد وكل إنسان ناطق - فلاشئ من القرد إنسان	الخلف وعكس الترتيب وعكس الصغرى
٧	سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى	جزئية	بعض الحيوان ليس بإنسان وكل قرد حيوان - فبعض الإنسان ليس بقرد	الخلف
٨	سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى	جزئية	لاشئ من الحيوان بجماد وبعض النامى حيوان - فبعض الجماد ليس بنام	

فصل

الشَّرْطِيُّ مِنَ الْإِقْتِرَانِيِّ إِمَّا أَنْ يَتَرَكَبَ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ ، أَوْ مُنْفَصِلَتَيْنِ ،
أَوْ مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ ، أَوْ حَمَلِيَّةٍ

(فصل) في القياس الاقتراني المركب من الشرطيات

أقسام الشرطي : اعلم أن الاقتراني على ما مر ينقسم إلى حملي وشرطي ،
لأنه إن تركب من الحملات المحضة فحملي ، ، وإن لم يتركب منها بأن تركب
من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحملات فشرطي ، والمصنف لما
فرغ من الحملي شرع في الشرطي من الاقتراني فقال :

(الشرطي من الاقتراني) ينقسم إلى خمسة أقسام : لأنه (إما أن يتركب
من متصلتين) وهو القسم الأول ^(١) كقولنا — إن كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة — ينتج — إن كانت الشمس
طالعة فالأرض مضيئة (أو) من (منفصلتين) وهو القسم الثاني ^(٢) كقولنا — كل
عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد ^(٣) فكل
عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد (أو من حملية ومتصلة) وهو
الثالث ^(٤) كقولنا — كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان
جسم — ينتج — كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو جسم (أو) من (حملية

(١) ويشترط في إنتاجه ما سبق في أشكال الحملي الأربعة . (٢) ويشترط
في إنتاجه ثلاثة شروط : إيجاب المقدمتين ، وكلية إحداهما ، وصدق منع الخلو
عليهما . (٣) زوج الزوج كالثمانية ، وزوج الفرد كالعشرة . (٤) وهو أربعة
أقسام : لأن الحملية إما صغرى أو كبرى ، والمشاركة إما في المقدم أو التالي ، والطبوع
منه ما تكون الحملية كبراه والاشتراك في تاليه ، ويشترط في إنتاجه إيجاب المتصلة .

وَمُنْفَصِلَةٍ ، أَوْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ ، وَتَنَعَّدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ ،
وَفِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ .

وَمُنْفَصِلَةٍ (وهو الرابع ^(١)) ، كقولنا — كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج
فهو منقسم بمتساويين — ينتج — كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين (أو)
من (متصلة ومنفصلة) وهو الخامس ^(٢) كقولنا — كلما كان هذا الشيء إنسانا
فهو حيوان ، وكل حيوان إما أبيض أو أسود — ينتج — كلما كان هذا إنسانا
فهو إما أبيض أو أسود .

انعقاد الرُّسْطال الأربعة في الشرطي : (و) كما أن الحمل تنعقد فيه
الأشكال الأربعة على ما ذكر مفصلا ، كذلك الشرطي (تنعقد فيه الأشكال
الأربعة ، وفي تفصيلها طول) لا يليق بهذا المختصر ، لأنه شأن للطولات ،
فاطلبه شمة ^(٣)

(١) والمطبوع منه ما كانت حملياته مثل عدد أجزاء المنفصلة أو أقل ، ويشترط
في إنتاجه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة خلو أو حقيقية . (٢) والمطبوع
منه ما كانت متصلته صغرى ومنفصلته كبرى ، ويشترط في إنتاجه إيجاب المنفصلة
(٣) ولكنها لا تنعقد كلها في كل أقسامه ، وإنما يمكن ذلك في قسمين
منها : المركب من حملية ومتصلة ، والمركب من متصلتين . لأن المنفصلة لا ترتيب
بين طرفيها ، فلا يمكن اعتبار أحدهما مقدما والآخر تاليا .

فصل

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي ،

(فصل) في القياس الاستثنائي

تقسم إلى اتصال وانفصال : الاتصال والمنتج منه : وهو قسمان : اتصال

وانفصال ، فالاتصال هو ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع المقدم أى إثباته أو من الشرطية المتصلة ورفع التالي أى نفيه ، فوضع المقدم ينتج وضع التالي كقولنا — إن كان ^(١) هذا إنسانا فهو حيوان ، — لكنه إنسان — فهو حيوان ، ورفع التالي ينتج رفع المقدم ، كقولنا في المثال — لكنه ليس بحيوان — فهو ليس بإنسان .

فالمنتج من الاستثنائي الاتصال وضع المقدم ورفع التالي كما قال : (الاستثنائي ينتج من المتصلة) الموضوعه فيه (وضع المقدم) فاعل — ينتج — (ورفع التالي) عطف عليه ، أى ينتج من المتصلة الموضوعه في القياس الاستثنائي وضع المقدم ورفع التالي ، لكن وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ، ولا عكس في شيء منهما ، أى لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ، ولا رفع المقدم رفع التالي ، لجواز كون التالي أعم من المقدم ، فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم ، إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص ، وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالي ، إذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم . هذا في الاستثنائي الاتصال .

الانفصال والمنتج منه : وأما الاستثنائي الانفصال فهو إما أن يتركب من

منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزئين أو رفعه ، وإما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزئين ، وإما من منفصلة مانعة الخلو ورفع أحد الجزئين ، فإن كان الأول

(١) الصواب — كلما كان — لأنه يشترط في الاستثنائي أن تكون إحدى

مقدمتيه كلية .

وَالْحَقِيقِيَّةِ وَضَعُ كُلٍّ ، كَمَا نَعَةِ الْجَمْعِ ، وَرَفْعُهُ ، كَمَا نَعَةِ الْخُلُوعِ .

فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر ، ورفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر ، وإن كان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر ، وإن كان الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر ^(١) كما أوضح إليه بقوله : (والحقيقية وضع كل) من الجزئين ، فقوله — الحقيقية — بالجر عطف على قوله — المتصلة — وقوله — وضع — بالرفع عطف على قوله — وضع المقدم — فيكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين ، والمجورور مقدم على المرفوع ^(٢) كقولنا — في الدار زيد والحجرة عمر — . والمعنى أن القيس الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعية فيه وضع المقدم ورفع التالي كما مر ، ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعية فيه ينتج وضع كل واحد من الجزئين رفع الآخر (كما نعة الجمع) فإن وضع كل واحد من جزئيهما ينتج رفع الآخر (ورفعه) بالرفع معطوف على قوله — وضع كل — أي المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزئيهما رفع الآخر وقد مر ، كذلك ينتج رفع كل من جزئيهما وضع الآخر (كما نعه الخلو) فإن رفع كل من جزئيهما ينتج وضع الآخر ، فيكون المنفصلة الحقيقية أربع نتائج ^(٣) اثنتان باعتبار الوضع ،

(١) هذا والشرطية في الاستثنائي هي الكبرى ، والاستثنائية هي الصغرى ، ويشترط في إنتاجه ثلاثة شروط : أولها أن تكون الشرطية موجبة ، لأن السالبة يحكم فيها بسلب الاتصال والانفصال ، فلا يلزم من وجود أحد الطرفين أو عدمه وجود الآخر أو عدمه . وثانيهما أن تكون لزومية إن كانت متصلة وعنادية إن كانت منفصلة ، لأن الاتفاقية لا يحكم العقل فيها بلزوم أو عناد . وثالثها أن تكون إحدى مقدمتيه كلية أو أن يتحد الاتصال أو الانفصال ووقت الوضع أو الرفع . (٢) وقد أجاز الألف في هذه الحالة ، فإذا كان المجورور مؤخرا عن المرفوع لم يحز ، نحو — في الدار زيد وعمر الحجرة — . (٣) لأن الحقيقية تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فينتج وضع أحدهما رفع الآخر ، وينتج رفع أحدهما وضع الآخر .

وَقَدْ يُخَصُّ بِاسْمِ قِيَاسِ الْخُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ إِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ
نَقِيضِهِ ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى اسْتِثْنَائِيٍّ وَاقْتِرَانِيٍّ .

واثنتان باعتبار الرفع ، كقولنا — إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ، لكنه
زوج — فليس بفرد ، لكنه فرد — فليس بزوج ، لكنه ليس بزوج — فهو فرد ،
لكنه ليس بفرد — فهو زوج . والمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فقط باعتبار الوضع ^(١)
كقولنا — إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً ، لكنه شجر — فهو
ليس بحجر ، لكنه حجر — فليس بشجر . والمنفصلة المانعة الخلو نتيجتان
أيضاً باعتبار الرفع ^(٢) كقولنا — هذا الشيء ليس بحجر أو ليس يشجر ، لكنه
حجر — فهو ليس بشجر ، لكنه شجر — فهو ليس بحجر .

قياس الخلف : ولما فرغ من تعريف القياس الاقتراني والاستثنائي شرع في
قياس الخلف المركب من الاستثنائي والاقتراني فقال : (وقد يخص باسم قياس
الخلف ما يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه) أى القياس الذى يقصد به
إثبات المطلوب بسبب إبطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف (ومرجعه)
أى حاصل هذا القياس يرجع (إلى) قياس (استثنائي و) قياس (اقتراني) كما
إذا قلنا مثلاً : إذا صدق — كل ج ب بالفعل وجب أن يصدق فى عكسه
— بعض ب ج بالفعل — فهذا مطلوبنا ، ويستدل على إثباته بقياس الخلف
هكذا — لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق مع الأصل نقيض المطلوب ،
أى لا شيء من ب ج دائماً ، وكلما صدق نقيضه مع الأصل صدق لا شيء من ج ج

-
- (١) لأنها تتركب من الشيء والأخص من نقيضه ، فلا يجتمعان وقد
يرتفعان ، وينتج وضع أحدهما رفع الآخر ، ولا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر .
(٢) لأنها تتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، فلا يرتفعان وقد يجتمعان ، وينتج
رفع أحدهما وضع الآخر ، ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر .

دائماً^(١) فهذا قياس اقتراني مركب من متصلتين ينتج — لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق لا شيء من ج ج دائماً ، لكن التالي باطل ، فالقدم مثله ، وإذا بطلَ رِصدقُ نقيضِ المطلوبِ مع الأصل ثَبَتَ صدق المطلوب مع الأصل ، فهذا إثبات المطلوب بإبطال نقيضه .

(١) وهو يحصل من انضمام النقيض إلى الأصل على هيئة قياس من الشكل الأول ، صغراه الأصل وكبراه النقيض .

القياس في المنطق الحديث :

زاد المنطق الحديث أنواعاً في القياس : منها القياس المُخرج أو المُشكِك ، وهو قياس استثنائي تتألف كبراه من متصلتين وصغراه منفصلة طرفاها إما مقدما الكبرى أو نقيضا تاليفها ، وسمى محرجاً لأنه يراد منه التغلب على الخصم وإلزامه قبول أحد أمرين على غير رغبته ولو بغير حق ، ونتيجته إما حملية أو منفصلة . وذلك كقول ديموستين أعظم خطباء أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد في منافسه إسكين — خطيب مشهور من أهل أثينا — إذا كان إسكين قد اشترك في مظاهرات الابتهاج الشعبية فهو متقلب ، وإذا لم يكن قد اشترك فيها فهو غير وطني ، ولكنه لا يخلو من أن يكون قد اشترك فيها أو لا يكون قد اشترك فيها — فهو إما متقلب أو غير وطني — وصحة قياس الإحراج تتوقف على مادته وصورته ، فيجب أن تكون العلاقة بين المقدمات والتوالى في كبراه متينة صحيحة ، وأن يكون العناد بين طرفي صغراه حقيقياً مانعاً للجمع والخلو . فإذا لم يكن كذلك كان فاسداً ، وأمكن نقضه بقياس آخر من نوعه ، كما يروى أن إغريقية نصحت ابنها ألا يشتغل بالقضاء فقالت : إذا عدلت في الحكم يبغضك الناس ، وإذا ظلمت في الحكم تبغضك الآلهة ، ولكنك إما أن تعدل أو تظلم — فالقضاء يؤدي إلى أن تكون مبغضاً — فرد عليها ناقضاً قياسها فقال : إذا عدلت في الحكم أحببني الآلهة ، وإذا ظلمت في الحكم أحببني الناس ، ولكني إما أن أعدل أو أظلم — فالقضاء يؤدي إلى أن أكون محبوباً .

ومنها القياس المضمّر أو الناقص ، وهو ما حذفت مقدمته الصغرى أو الكبرى أو نتيجته ، والغرض منه إما الاختصار أو التلبّيس على الخصم حتى لا يلتفت إلى ما في الجزء المحذوف من الخلل ، وأغلب ما جاء في كلام العرب من القياس من هذا النوع ، لأن الإيجاز أهم مقاصد البلاغة عندهم ، ومن ذلك قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا) .

ومنها القياس المركّب ، وهو ما تألف من قياسين أو أكثر وتكون نتيجة السابق جزءاً من اللاحق وهكذا إلى أن تصل إلى ما ينتج المطلوب ، كما تستدل على أن النيل حياة لمصر فتقول — النيل يحمل الطمي إلى مصر ، وكل ما يحمل الطمي إليها خصب لأرضها — فالنيل خصب لأرض مصر — ثم تقول النيل خصب لأرض مصر ، وكل ما كان كذلك ففيه ثروة مصر — فالنيل فيه ثروة مصر — ثم تقول — النيل فيه ثروة مصر ، وكل ما كان كذلك فهو حياة لها — فالنيل حياة لمصر — وقد يستغنى في ذلك عن ذكر نتيجة كل قياس بجانبه ولا يصرح إلا بنتيجة القياس الأخير ، ويسمى هذا النوع من القياس المركّب مفصول النتائج ، ويسمى النوع الأول منه موصول النتائج .

ومنها القياس المُعلَّل ، وهو قياس مضمّر مركّب طويت نتائجه مشتمل على قياس لاحق وأضمّر فيه قياس سابق أو أكثر ، نحو — سُقْرَاطُ إنسان لأنه مفكر ، وكل إنسان يموت لأنه حيوان — فسقراط يموت — فالمقدمة الصغرى قياس مضمّر صورته — سقراط كائن مفكر ، وكل كائن مفكر إنسان — فسقراط إنسان — والمقدمة الكبرى قياس مضمّر أيضاً صورته — كل إنسان حيوان ، وكل حيوان يموت — فكل إنسان يموت

ومنها قياس الدّوّر ، وهو أن تكون إحدى مقدمات القياس غير ظاهرة فيغير ترتيب القياس بأن يجعل المطلوب مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها بعد أن كان نتيجة ثم يضم إليه عكس المقدمة الأخرى من غير تغيير في كُتّـها ، كما يقال — كل

إنسان متفكر ، وكل متفكر ضحاك — فكل إنسان ضحاك — فإذا أريد الاستدلال على صحة الصغرى بقياس الدور قيل — كل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك متفكر — فكل إنسان متفكر — ولم يذكر علماء المنطق الحديث حكم هذا القياس ، والحق أنه قياس باطل ، وأن الاستغال به عبث لا يليق بالعلم .

وليس بعد هذا ما يهم في المنطق الحديث إلا أنه يخالف المنطق القديم في ترتيب المقدمتين ، فالمنطق القديم يبتدىء في تأليف القياس بالمقدمة الصغرى فالكبرى ثم النتيجة ، والمنطق الحديث يبتدىء في تأليفه بالمقدمة الكبرى فالصغرى ثم النتيجة ، وترتيب المقدمتين لا يؤثر في صحة القياس ، وقد ذكر جفونز في كتابه (أصول العلوم) أن بدء القياس بالمقدمة الصغرى من العوامل التي تسهل إدراك قوة القياس الإقناعية .

ولا يخفى أن الأنواع التي زادها المنطق الحديث في القياس لا تخرج عن الأنواع التي جاءت في المنطق القديم ، على أن بعض هذه الأنواع قد ذكرت في المنطق القديم أيضا .

تمرينات على القياس

تمرين ١ -

(١) من أى الأشكال الأربعة ما يأتى من الأقيسة الخمسة :

كل متحرك بالإرادة حساس ، وكل متحرك بالإرادة حيوان ، بعض المعدن ذهب ، ولا شيء من النامى بمعدن . كل طبيب مؤتمن ، ولا دَجَّال مؤتمن . كل نبات نامٍ ، وكل نام محتاج إلى الغذاء .

(٢) أقم دليلاً من أى شكل من الأشكال الأربعة على ما يأتى :

لا عاقل متسرع فى عمله . العالم حادث . بعض من يحب الظَّفرَ مجازف . بعض ما يجب تعلمه علم الحساب .

تمرين ٢ -

(١) إستخرج نتيجة كل قياس مما يأتى :

كل سبع مفترس ، وكل سبع وحش . العالم حادث ، وكل حادث فله محدث . بعض المقود رباً ، ولا شيء من البيع الصحيح رباً . كل ربا حرام ، ولا شيء من البيع الصحيح رباً .

(٢) من أى شكل يمكن استخراج النتائج الآتية :

لا جاهل يوثق به . بعض المحوِّط بثلاثة خطوط مستقيمة قائم الزاوية . لا نبيل وضيع . بعض الكاذبين هُراء .

تمرين ٣ -

من أى الأشكال الأربعة الأقيسة الشرطية الآتية :

كل منجذب نحو مركز الأرض مادةٌ ، ودائمٌ كل مادة إما جماد أو نبات أو حيوان . كل شخص سهل الأخلاق مألوف ، وكل مألوف وجد أعوانا من الناس . كلما كان الشخص صادقاً وثق الناس به ، ولا شيء .

من الخائن بموثوق به . كلما كان الشيء حيواناً كان نامياً ، وليس البتة إذا كان حيواناً كان جاداً . كلما كان الشخص مصرياً كان أفريقياً ، وكل أفريقي إما أبيض أو أسود . كل إسم إما مظهر أو مضمهر ، وكل مضمهر إما متصل أو منفصل .

(٢) خذ من البيت الآتي مقدمتي قياس منتج من الشكل الأول والرابع :
فإن تَفَقَّ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمُ فَإِنَّ الْمَسْكَ بِبَعْضِ دَمِ الْغَزَالِ

تمرين — ٤

(١) استخرج نتائج الأقيسة الآتية :

دائماً إما أن يكون الشيء حادثاً أو قديماً ، وكلما كان حادثاً كان قابلاً للفناء .
دائماً إما أن يكون عمل الشخص فضيلة أو رذيلة ، ودائماً إما أن تكون الفضيلة فطرية أو مكتسبة . كلما ساد الشخص في الأرض زادت تجاربه ، وكل زيادة في التجارب تربية . كلما كان الجسم مركباً كان قابلاً للتجسيم إلى عناصره ، ودائماً كل مركب إما أن يحلل إلى عنصرين أو أكثر .

(٢) من أي أنواع القياس الاستثنائي ما يأتي :

قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) . وقول امرئ القيس :
ولو أن ما أسمى لأدنى مَـمِيشَةٍ كَفَانِي ولم أطلب قليل من المال
والكنما أسمى لمجد مؤثِّلٍ وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثالي
كل موجود إما حادث أو قديم ، لكنه ليس بحادث . دائماً إما أن يكون الكلام نثراً أو نظماً ، لكنه نظم .

(٣) ذهب الغزالي إلى أن قوله تعالى (وما قدرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى) مبني على الشكل الثاني ، فبين وجه ذلك .

فصل

الاستقراء تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي ، والتمثيل بيان
مشارك جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه ،

(فصل) في الاستقراء والتمثيل

وهما لا يفيدان اليقين^(١) بل يفيدان الظن ، ولهذا جعلهما القوم من لواحق
القياس لا منه .

تعريف الاستقراء : أما (الاستقراء) فهو (تصفح الجزئيات^(٢) لإثبات حكم
كلي) كما إذا تصفحننا جزئيات الحيوان فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند
المضغ ، فكمننا بأن كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ ، وهو لا يفيد
اليقين ، لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ، ويكون حكمه مخالفا لما استقري^(٣) ،
والتصفح النظر على سبيل المبالغة .

تعريف التمثيل : (و) أما (التمثيل) فهو (بيان مشاركة جزئي لآخر) أي
لجزئي آخر (في علة الحكم ليثبت) الحكم (فيه) أي في الجزئي الأول ، كما

(١) لما سبق في تعريف القياس ، فالمراد بالاستقراء هنا الناقص ، أما التام
فهو من القياس الذي يفيد اليقين ، ويسمى القياس المُقَسَّم ، وقيل إن التمثيل
يفيد اليقين كالقياس ، لأن الحكم يدور مع علته قطعاً ، وقيل إن الاستقراء
الناقص يفيد اليقين أيضاً بشرط أن يحيط المُستَقْرَى بخصائص الموضوع
الذي جملة محلا للاستقراء ، وهي الخصائص التي يبني عليها التعميم في الحكم .
(٢) بمعنى أكثرها لأن الكلام هنا في الاستقراء الناقص ، أما الاستقراء التام
فهو تصفح جميعها . (٣) وقد زعموا أن ذلك وجد في التمساح لأنه يحرك فكّه
الأعلى عند المضغ .

وَالْعُمْدَةُ فِي طَرِيقِهِ الدَّوْرَانُ وَالتَّرْدِيدُ .

يقال — النبيذ مسكر ، فهو حرام كالخمر — يعني الخمر حرام لأنه مسكر ، وهذه العلة موجودة في النبيذ ، فيكون حراما ، فالنبيذ جزئي مشترك لجزئي آخر أي الخمر في الإسكار ، والإسكار علة الحكم الذي هو الحرمة ، والجزئي الأول يسمى فرعا ، والثاني يسمى أصلا^(١) (والعمدة في طريقه) أي المعتمد عليه في طريق التمثيل وكونه سببا لثبوت الحكم في الجزئي الأول هو (الدوران والترديد) أما الدوران فهو اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما ، كما يقال : الحرمة دائرة مع الإسكار وجودا وعدما ، أما وجودا ففي الخمر ، وأما عدما ففي سائر الأشربة والأطعمة ، والدوران أمانة كون المدار علة للدائر ، فالإسكار علة الحرمة ، وأما التردد فهو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها لتنحصر الملية في الباقي ، كما يقال علة الحرمة في الخمر إما الإسكار وإما السيلان ، والثاني باطل ، لأن الماء سَيَّالٌ وليس بحرام ، فتعين الأول^(٢).

(١) ويمكن ردُّ التمثيل والاستقراء إلى صورة القياس ، فيقال في مثال التمثيل — النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام — فالنبيذ حرام — وإذا تطرق الخلل إلى التمثيل بعد رده إلى القياس كان ذلك في كبراه . ويقال في الاستقراء — كل حيوان إما إنسان أو فرس أو جمل إلى غير ذلك من جزئياته ، وكل واحد من تلك الجزئيات يحرك فكهُ الأسفل عند المضغ — فكل حيوان يحرك فكهُ الأسفل عند المضغ — وإذا تطرق الخلل إلى الاستقراء بعد رده إلى القياس كان ذلك في صغراه . (٢) ولم يفد الدوران والترديد اليقين لأن المدار في الدوران يجوز أن يكون الجزء الأخير من العلة أو الشرط المساوي لها ، ولأن التقسيم في التردد غير حاصر ، فيجوز أن تكون العلة غير ما ذكر فيه .

الاستقراء والتمثيل في المنطق الحديث :

الاستقراء يسمى الاستنباط في المنطق الحديث ، وهو فيه يشمل التمثيل ، لأن التمثيل عبارة عن ملاحظة اشتراك شيئين في بعض الصفات وإعطاء أحدهما حكم الآخر ، فطريقه في إفادة العلم طريق الاستنباط ، وقد عدوه من الاستنباط الناقص الذي لا يفيد اليقين ، لأنه لا يلزم من تشابه شيئين في عدة أمور أن يتشابه من كل الوجوه ، فالتشابه المطلق يكاد يكون مستحيلا .

أنواع الاستنباط : وينقسم الاستنباط في المنطق الحديث إلى تام وناقص كالمنطق القديم ، والتام يفيد اليقين دائماً ، والناقص منه ما يفيد اليقين ومنه ما لا يفيد ، لأنه ينقسم إلى أنواع : منها الاستنباط العلمي ، وهو المؤسس على قانوني التعليل والدوران إذا لم تستقر فيه جميع الجزئيات ، فقانون التعليل معناه أن كل حادثة في الكون لها علة تسبب حدوثها ، وقانون الدوران معناه أن العلة تدور مع المعلوم وجوداً وعدماً ، ومن الاستنباط العلمي حكم الطبيعي بأن الحديد ينصهر دائماً إذا وضع في النار مدة معينة ، لأنه مبني على معرفة تأثير النار في الحديد ، وهو يفيد اليقين لأنه يقوم على أساس علمي .

ومنها الاستنباط الاستقرائي الإحصائي الناقص ، وهو المؤسس على تصفُّح بعض الجزئيات مُعتَمِداً فيه على مجرد المشاهدة ، وذلك هو الاستقراء الناقص المعروف في المنطق القديم ، ومنه حكمنا بأن كل غراب أسود لأن كل غراب شاهدناه كذلك ، وهو لا يفيد اليقين لأنه يجوز أن يكون ما لم يُشاهد على خلاف ما شوهد .

ومنها الاستنباط الهندسي ، وهي ما يكفي في حكمه السكلي درس جزئي واحد . لمشابهة جميع الجزئيات له ، ولهذا كان أشبه شيء بالتمثيل ، ومنه الحكم على كل مثلث بأن مجموع زواياه الداخلة يساوي قائمتين بمد إقامة البرهان على ذلك في حالة واحدة ، وهو يفيد اليقين كالاستنباط العلمي .

طرق الاستنباط : ويمتاز الاستنباط على القياس بأنه ليس ضيق النطاق كالقياس من حيث كونه أداة للتفكير وتحصيل الطالب العلمية ، لأن عمل القياس هو الحصول على موافقة النتيجة للمقدمتين ، ولا يهتم بمد ذلك صحتهما مادامت الصورة التي وضعتا عليها مُنتجةً ، ولهذا لجأ العلماء في معرفة النظريات والقواعد العلمية التي يجب أن تكون صحيحة إلى الاستنباط ، واستخدموا في ذلك طرقاً تسمى طرق الاستنباط أو مراحل الاستنباط ، وهي أربع مراحل :

(١) مرحلة الملاحظة ، وهي توجيه قوة الانتباه إلى الظواهر والحوادث الطبيعية ومراقبتها مراقبة دقيقة ليؤولها العقل ويختار منها ما يساعده على إدراك أسرارها وتفهم حقائقها ، وذلك يشمل الملاحظة البسيطة المجردة ، والتجارب العلمية ، وقد يقع الخطأ في الملاحظة لأسباب بعضها خارجي ماديٌّ يهوق الحواس عن الإدراك ، كالضباب الذي يهوق الفلكي عن ملاحظة الخسوف والكسوف ، وبعضها شخصي جسمي كاختلال الحواس ، أو عقلي كضعف القوى العقلية وإهمال تدريبها على تأدية وظائفها على الوجه الصحيح ، وعدم العلم التام بموضوع الملاحظة ، وضعف التربية على وجه الإجمال ، ولما كانت ملاحظة الجزئيات المجردة عن كلياتها لا تفيد معنى عاماً احتيج إلى المرحلة الثانية بمدّها وهي :

(٢) مرحلة الافتراض ، وهو أن يُقدَّر لعلَّ مُعينة معلولٌ أو لمعلولٍ معلومٌ علةٌ على سبيل الحرز والتخمين ، أو هو رأي يوضع ليستنبط منه نتائج صحيحة ، وذلك يشبه ما يسمى في المنطق القديم بالحدس ، ويجب أن يكون ما يفرض علة أو معلولاً معقولاً صحيحاً صالحاً لأن يستنبط منه جزئيات جديدة ، ولما كان الفرض يخضع لامتحان دقيق قبل قبوله أتت المرحلة الثالثة بعده ، وهي :

(٣) مرحلة الاستدلال ، وفيها يُستدلُّ على صحة الفرض بتطبيقه قياسياً على جزئيات جديدة ، ثم ينتقل الذهن إلى المرحلة الرابعة ، وهي :

(٤) مرحلة اختبار صحة النتائج المستنبطة من الفرض وتقرير الفرض والتسليم به ، وفيها تختبر صحة النتائج الجزئية التي طُبِّقَ عليها الفرض ، فإذا كانت صحيحة كان الفرض صحيحاً وأصبح نظرية ثابتة أو قاعدة علمية .

الموازنة بين القياس والاستنباط : استدل علماء المنطق الحديث على أن

الاستنباط أهم من القياس بأن القياس يتوقف على الاستنباط ، لأنه لا يمكن العلم بصحة مقدماته إلا بطريق الاستنباط المعتمد على المراحل السابقة ، وقد يُطمَن في الاستدلال القياسي بأنه يشتمل على الدور ، لأن المقدمة الكبرى تندرج فيها النتيجة ، فاستخدامها في الاستدلال عليها فيه دور وتحصيل حاصل ، وإلى هذا ذهب سـختماس من علماء القرن الثالث الميلادي ، وتبعه فيه من علماء المنطق الحديث ، ثم طعن في الاستنباط أيضا بأنه ليست له فائدة كبيرة في العلوم ، لأنه لا يفيد حكماً جديداً مغايراً لحكم الجزئيات . وقد أُجيب عن ذلك بأن الحكم العام في كبرى القياس يُتَوَصَّلُ إليه قبل استقراء جميع أفرادها ، والحكم في النتيجة على بعض الأفراد التي لم يتناولها الاستقراء بالحكم العام . وبأن الاستنباط هو الذي يمكننا به التعبير عن القضايا السكّانية ، ولولاه لاحتجنا إلى تدوين كل قضية شخصية ، ولا شك أن التعبير بقضية واحدة عما لا يحصى من القضايا له أثر كبير في تقدم العلوم .

تمريعات على الاستقراء والتمثيل

تمرين ١ -

- (١) ميز بين الاستقراء التام والناقص فيما يأتي :
- القمرية تحرك من المشرق إلى المغرب ، وكذلك عطاردة والزهرة ونبوتون — فكل الكواكب تتحرك من المشرق إلى المغرب . المحرم لا يزيد عن ثلاثين يوماً ، وكذلك صفر وربيع الأول والآخر وجمادى الأولى والآخرة ورجب وشعبان ورمضان وشوال وذوالقعدة وذوالحجة — فكل شهر هجري لا يزيد عن ثلاثين يوماً .
- (٢) حول قياس التمثيل الآتي إلى قياس من الشكل الأول :
- المريخ كالأرض في اعتدال الجو والانقسام إلى يابس وماء — فهو صالح لأن يعيش عليه الإنسان والحيوان والنبات .

تمرين ٢ -

- (١) بين الأصل والفرع والحكم وعلمته في قياس التمثيل الآتي :
- الطالقة ثلاثاً في مرض الموت ترث ، لأن الزوج قصد الفرار من ميراثها فيمارض بنقيض قصده ، كما أن القاتل لا يرث ، لأنه استعجل ميراثه فمورض بنقيض قصده .
- (٢) من أي أنواع الاستقراء ما يأتي :
- الإنسان والفرس والبغل قليلة المراقبة طويلة العمر — فكل حيوان قليل المراقبة طويل العمر .

تمرين ٣ -

- (١) بين ما يفيد الاستقراء الآتي من اليقين أو الظن :
- (١) الفعل الماضي يدل على حدث في الزمن الماضي ، والمضارع يدل على حدث في الحاضر أو المستقبل ، والأمر يدل على طلب حدث في المستقبل — فكل فعل يدل على حدث وزمن .
- (٢) بين الاستقراء الذي يفيد اليقين والاستقراء الذي يفيد الظن ، وأيهما يعول عليه أكثر من غيره في العلم ؟

فصل

الْقِيَّاسُ إِمَّا بُرْهَانِيٌّ ، وَهُوَ مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ ، وَأَصُولُهَا الْأَوَّلِيَّاتُ ،
وَالْمُشَاهَدَاتُ ، وَالتَّجَرُّبِيَّاتُ ،

(فصل) في مواد الأقيسة

ولما فرغ من صور الأقيسة شرع في موادها فقال :

أقسام القياسي باعتبار مصادره : القياسي البرهاني : (القياس إما برهاني
وهو ما يتألف من اليقينيَّات) اليقين اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد
اللا يمكن إلا أن يكون كذا^(١) اعتقاداً مطابقاً لنفس الأمر^(٢) غير ممكن
الزوال^(٣) .

(رُأصُولُهَا) ستة : (الأوليات) وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد
تصور الطرفين ولا يتوقف على واسطة ، كقولنا — الواحد نصف الاثنين ،
والكل أعظم من الجزء — فإن هذين الحكمين لا يتوقفان على واسطة
(والمُشَاهَدَاتُ) وهي المحسوسات ، أي القضايا التي يحكم بها الحس^(٤) كقولنا —
الشمس مشرقة ، والنار محرقة (والتَّجَرُّبِيَّاتُ) وهي التي يحتاج العقل في الجزم

(١) خرج بهذا القيد الظن لأن الاعتقاد فيه يصاحبه تجويز الطرف
المرجوح . (٢) خرج بهذا القيد الجهل المركب . (٣) خرج بهذا القيد اعتقاد
المقلد . (٤) ظاهرياً كان أو باطنياً ، فتدخل الوجدانيات في المحسوسات ، وقد
يقال إن الحس لا يقيد إلا حكماً جزئياً لا يصلح أن يكون مقدمة برهانية ،
ويجاب بأن العقل يمكنه أن يأخذ من ذلك أمراً كلياً مشتركاً بين المحسوسات
ويحكم عليه حكماً كلياً بتجربة أو غيرها ، وهذا الحكم هو الذي يقع في مقدمة
البرهان ، وللحس مدخل ما فيه .

وَالْحَدْسِيَّاتُ ، وَالْمُتَوَاتِرَاتُ ، وَالنَّظَرِيَّاتُ .

بها إلى تكرير المشاهدة مرة بعد أخرى^(١) كقولنا — السقمونيا مُسهِّلٌ للصِّفراء (والحدسيات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين ، كقولنا — نور القمر مستفاد من نور الشمس — فإن هذا الحكم بواسطة مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعداً^(٢) والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب (والمتواترات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يُجوز العقل توافقهـم على الكذب^(٣) كقولنا — سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده ، وكعلمنا بوجود مكة وبغداد (والنظريات) وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر^(٤) تحكم العقل بحدوث العالم

(١) ويجب مع هذا التكرير الاقتران بقياس خفي ، وهو أن هذا الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وإن لم تعلم حقيقةه ، وبهذا تمتاز التجريبات المفيدة لليقين عن الاستقراء الناقص المفيد للظن . (٢) فالحدسيات توافق التجريبات في اعتمادها على تكرار المشاهدة والقياس الخفي ، وتخالفها بأن السبب في الحدسيات معلوم الحقيقة وبأنها تقع بغير اختيار ، وكثير من العلماء يرى أن الحدسيات من الظَّنِّيَّات . (٣) وقد يقال إن القوادر لا يفيد إلا حكما جزئيا كالحس ، ويجب هذا بمثل ما هنالك ، ويجب في المتواترات الاستناد إلى الحس ، فلا يُعتمد بالمتواتر الذي لا يستند إليه . (٤) الحق أن القسم السادس من الأوليات هو الفطريات ، وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة قياس خفي لا يغيب وسطه عند حضور طرفي القضية ، وتعرف باسم القضايا التي قياساتها معها ، نحو — الأربعة زوج والخمسة فرد — فالحكم في ذلك ضروري بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام إلى متساويين أو عدمه ، وقد قيل إن عبارة المتن محرفة عن الفطريات إلى النظريات ، لأن مثله لا يخفى عليه أن الأوليات هي الضروريات فلا يصح أن يعد منها النظريات .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَوْسَطُ مَعَ عَلَيَّتِهِ لِلنَّسَبَةِ فِي الذَّهْنِ عِلَّةً لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَأَمَّا ،
وَالْأَفَائِي .

المكتسب من قولنا — العالم متغير ، وكل متغير حادث .

(ثم) القياس البرهاني إما لمي أو إني ، فإنه (إن كان) الحد (الأوسط مع عليته) أي مع كونه علة (للنسبة) أي نسبة الأكبر إلى الأصغر (في الذهن) يحتمل أن يتعلق بقوله — مع عليته — أي بمجموع المضاف والمضاف إليه ، إذ المجموع نائبٌ مناب الفعل أو شبهه^(١) لا أنه يتعلق بأحدهما ، ويحتمل أن يتعلق بعليته ، أي المضاف إليه فقط ، إذ الياء فيه مصدرية ، فيكون بمعنى المصدر ، ويجوز تعلق الظرف به (علة) منصوب على أنه خبر كان ، والمعنى أن الحد الأوسط لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن ، فإن كان مع كونه علة للنسبة في الذهن علة (لها في الواقع) أيضا (فلمي) لأنه يعطى اللمية في الذهن والخارج ، كقولنا — زيد متعفن الأخلاط^(٢) وكل متعفن الأخلاط محموم — فزيد محموم ، فإن الأوسط وهو متعفن الأخلاط كما أنه علة لثبوت نسبة المحموم إلى زيد في الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج أيضا (وإلا) أي وإن لم يكن كذلك ، بالأ يكون علة للنسبة إلا في الذهن فقط (فإني) أي فهو برهان إني ، لأنه يفيد إنيّة النسبة أي تحققها في الذهن ، دون لميتها ، كقولنا — زيد محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط — فزيد متعفن الأخلاط — فإن الأوسط وهو محموم وإن كان علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن ، إلا أنه ليس علة لها في الخارج ، بل الأمر بالعكس^(٣) .

(١) الفعل هو استقرّ ، وشبهه مُستقرّ ، والحق أن الجار والمجرور يتعلق بـ (إني) يتعلق به الظرف ، لا بالظرف وحده ولا به وما أضيف إليه . (٢) الأخلاط هي السوداء والصفراء والبلغم والدم ، وتعفنها خروجها عن الاستقامة . (٣) فضابط الفرق بين اللمي والإني أن الاستدلال إن كان بوجود السبب على وجود المسبب كان لميا ، وإن كان بالعكس كان إنيا .

وَأَمَّا جَدَلِيَّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ .
وَأَمَّا خَطَابِيَّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ وَالْمَظْنُونَاتِ .

القياس الجرجلي : (وإما جدلي) عطفٌ على قوله - إما برهاني - والجدلي (يتألف من المشهورات والمسلّمات) أما المشهورات فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس ^(١) كقولنا - العدل حسن ، والظلم قبيح - وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان والأمكنة والأقران ^(٢) ولشكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم ، كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم ، وأما المسلّمات فهي القضايا التي تسلم من الخصم فينبني عليها الكلام لإلزام الخصم ^(٣) سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة ، أو بين علمائهما ، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه ، والغرض منه إقناع القاصر عن درك البرهان .

القياس الخطابي : (وإما خطابي) وهو ما (يتألف من المقبولات والمظنونات) أما المقبولات فهي القضايا المأخوذة ممن يُعتقد فيه كعالم أو ولي ^(٤) وأما المظنونات فهي التي يعتقد فيها اعتقاداً راجحاً ، كقولنا - كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم - والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الأخلاق وأمر الدين والدنيا ، كما يفعله الوعاظ والخطباء .

(١) يقينية أو غير يقينية ، ولكنها إذا كانت يقينية تؤخذ من جهة شهرتها ، وقيل إن المشهورات لا تكون يقينية ليمتاز البرهان عن الجدل . (٢) جمع قرْن وهو مدة معروفة من الزمان . (٣) وذلك نحو قول الحكماء في إبطال مذهب المتكلمين في تعلق علم الله بالجزئيات - لو تعلق علم الله بالجزئيات لزم تغيره ، واللازم باطل ، فكذلك الملزوم - فهو استدلال مبني على تسليم المتكلمين بإثبات صفاته تعالى ، والحكماء لا يقولون به . (٤) وقد تؤخذ من غير أن تنسب إلى أحد كالأمثال السائرة .

وَأَمَّا شِعْرِيَّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ .
وَأَمَّا سَفْسَطِيَّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ وَالْمُشَبَّهَاتِ .

القياس الشعري : (وإما شعري) وهو ما (يتألف من الخيالات) وهي القضايا التي تُخَيَّلُ فتتأثر النفس منها إما قبضاً فتتغير أو بسطاً فتتغير ، كما إذا قيل — الخمر ياقوتة حمراء سيالة — انبسطت النفس ورغبت في شربها ، وإذا قيل — العسل مُرَّةٌ مُقَيِّئَةٌ — انقبضت ونفرت عن أكلها ، والغرض منه انفعال النفس با ترغيب والترهيب ، ويزيد في تأثيره الوزن ^(١) والصوت الطيب .

القياس السفسطي : (وإما سفسطي يتألف من الوهميات والمشبّهات) أما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات ^(٢) كقولنا — كل موجودٍ مشارٌّ إليه ، ووراء العالم فضاء لا يتناهى ^(٣) وأما المشبّهات فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق إما من حيث الصورة ، كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار — إنها فرس وكل فرس صهّال — ينتج أن تلك الصورة صهّالة ، وإما من حيث المعنى ، كقولنا كل إنسان وفرس فهو إنسان ، وكل إنسان وفرس فهو فرس ^(٤) ينتج أن بعض الإنسان فرس ، والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود ؛ إذ ليس شيء يصدق عليه أنه إنسان وفرس .

- (١) ظاهر هذا أن الوزن لا يشترط في الشعر ، وهو مذهب قدماء اليونان .
(٢) قيد بهذا لأن الوهم قوة تدرك بها المعاني الجزئية المنزعة من المحسوسات .
(٣) والقضيتان كاذبتان لأن الهواء لا يشار إليه وهو موجود ، ولأن ما وراء العالم فضاء يتناهى . (٤) فهو يشبه في المعنى قولنا — كل حيوان ناطق فهو حيوان ، وكل حيوان ناطق فهو ناطق — فبعض الحيوان ناطق .

الخطأ في القياس أو الاستنباط :

الخطأ الذي يقع في القياس ينقسم إلى قسمين : ما يقع في صورته وما يقع في مادته . فالذي يقع في صورته يكون بمخالفة شروط الإنتاج السابقة ، والذي يقع في مادته يكون بفساد إحدى مقدماته في ذاتها ، وذلك ينشأ عن تسرع الشخص في التفكير ، فيستعمل مقدمة من غير أن يختبر صدقها ، أو يضع القضايا التي يراد إثباتها موضع القضايا الثابتة ، إلى غير ذلك من أنواع الخطأ .

والخطأ الذي يقع في الاستنباط له أشكال كثيرة :

منها أن يُعدَّ مجرد الاتصال الاتفاق بين ظاهرتين متصاحبتين اتصالاً عُلَّيًّا ، كما تعزى نجاة غريق إلى ما يحمله من تعاويد .

ومنها اعتقاد أن الشرط الضروري لوقوع حادثة هو كل العلة التي تحدثها ، وذلك كاثبات أن العلة في ذوبان الجليد هي وصول درجة الحرارة إلى ٣٣° بمقياس فارنهایت ، وليس هذا هو كل العلة ، لأن ذوبان الجليد يتوقف على طبيعة الماء من حيث إن لكل مادة صلابة درجة معينة تسيل فيها .

ومنها ادعاء أن بعض آثار علة هو كل ما لها من الآثار ، ومن ذلك أن يعالج الفتور بمنبّهٍ مثلاً ، مع أن له آثاراً أخرى تجب مراعاتها كضرر القلب أو الكبد أو غيرها .

تمرينات على أقسام القياس باعتبار مواده

تمرين ١ -

- (١) ميز بين القياس الجدلي والسفسطى فيما يأتى :
- الصدق حسن ، وكل حسن ترضاه العقول . النيل من الجنة ، وكل ما هو من الجنة نافع .
- (٢) من أى أنواع مواد القياس ما يأتى :
- مراعاة الضعفاء محمود . الخمسة نصف العشرة . أرسطو فيلسوف يوناني .

تمرين ٢ -

- (١) ميز بين القياس الشعرى والخطابى فيما يأتى :
- الورد له شوك كالمضاه ، وكل ما هو كذلك قبيح . الربا يخرب البيوت ، وكل ما هو كذلك حرام .
- (٢) ميز بين الأوليات وغيرها فيما يأتى :
- مكة فى بلاد الحجاز . كشف المورة مذموم . كل حادث لابد له من محدث . الأمة مصدر الحكم .

تمرين ٣ -

- (١) ميز بين القياس البرهانى والخطابى فيما يأتى :
- العالم متغير ، وكل متغير حادث . زيد يطوف بالليل ، وكل من يطوف بالليل سارق .
- (٢) أرجع كل قياس مما يأتى إلى أصله من البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة :
- سقراط إنسان ، وكل إنسان يموت . الربا كالبيع ، وكل بيع حلال . كل داء له دواء ، والحماقة داء . السكرم نافع ، وكل نافع محمود . الجُمَيْر كالقَيْن فى شكاة وطعمه ، وكل ما هو كذلك يحسن أكله .
- (٣) بين نوع الخطأ فيما يأتى من الأقيسة :
- هذا الفعل يخالف لأصول الأخلاق القويمة ، وكل ما كان كذلك فهو خطأ خُلِّقَ . بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان بشر . هذه عين أى جارية ، وكل عين يصنع منها الحللى .

فصل

أجزاء العلوم ثلاثة : الموضوعات .
والمبادئ ، وهي حدود الموضوعات وأجزائها

(فصل) في أجزاء العلوم

وهي ثلاثة كما قال : (أجزاء العلوم ثلاثة) :

الموضوعات : الأول (الموضوعات) وهي التي يبحث في العلوم عن أعراضها الذاتية ، كالتصور والتصديق^(١) لهذا العلم ، فإنه يُبحث في المنطق عن أعراضهما الذاتية على ما عرفت في صدر الكتاب ، وكالكلمة والكلام لعلم النحو^(٢) فإنه يبحث في النحو عن أعراضهما من الإعراب والبناء ، وكيفية التركيب وغيرها .

المبادئ : (و) الثاني (المبادئ ، و) هي إما تصورات أو تصديقات ، أما التصورات فـ (هي حدود الموضوعات) أي تعاريفها^(٣) كتعريف الكلمة مثلاً باللفظ الموضوع للمعنى المفرد (وأجزائها) بالجر عطف على قوله - الموضوعات - أي حدود أجزاء الموضوعات ، كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ والوضع

(١) يعني العلوم التصوري والتصديقي من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، لأن ذلك هو موضوع علم المنطق كما سبق في المقدمة . (٢) موضوع علم النحو إما الكلام وإما الكلمة على الخلاف في ذلك ، فالواو في عبارة الشارح بمعنى أو . (٣) وأما التصديق بتكونها موضوعات فهو من مقدمات الشروع ، وليس جزءاً من العلم ، وإنما كانت الموضوعات جزءاً من العلوم لأنها غالباً عين موضوعات مسائلها أو جزء منها .

وَأَعْرَاضِهَا ، وَمَقَدِّمَاتُ بَيِّنَةٍ أَوْ مَأْخُوذَةٌ يُبْتَنَى عَلَيْهَا قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ .
وَالْمَسَائِلُ ، وَهِيَ قَضَايَا تُطْلَبُ فِي الْعِلْمِ ، وَمَوْضُوعَاتُهَا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ
أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ أَوْ عَرَضٌ ذَاتِي لَهُ

والمعنى المفرد مثلاً (وأعراضها) بالجر عطف على قوله - الموضوعات - أى حدود
أعراض الموضوعات ، كتعريف ما يعرض للكلمة من الأعراب والبناء وغيرهما
(و) أما التصديقات فهي إما (مقدمات بيينة) واضحة شديدة الوضوح
بنفسها ^(١) (أو) مقدمات (مأخوذة) مقبولة ممن يُعْتَقَدُ فيه غير بيينة بنفسها
أذن المتعلم بها بحسن الظن ^(٢) (يبتنى) على صيغة المضارع الجهول من الابتناء
أى يبتنى (عليها) أى على المقدمات البيينة والمأخوذة (قياسات العلم) مفعول
جهول لقوله - يبتنى .

المسائل : (و) الثالث (المسائل ، وهي قضايا تطلب في العلم) أى القضايا
المطلوبة المبرهن عليها في العلم ، كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو وغيرهما من
العلوم (و) المسائل موضوعات ومحمولات ، أما (موضوعاتها) فهي إما (موضوع
العلم) كقولنا في النحو مثلاً - كل كلام إما أن يذكر فيه المسند ^(٣) أولاً -
فإن الكلام موضوع علم النحو (أو نوع منه) أى نوع من موضوع العلم ،
كقولنا - كل اسم إما معرب أو مبني - فإن الاسم نوع من الكلمة التي
هى موضوع الفن (أو عرض ذاتي له) أى عرض ذاتي لموضوع العلم ، كقولنا
- البناء إما بسبب المشابهة لمبنى الأصل ^(٤) أو بسبب عدم التركيب ^(٥) فإن

(١) وتسمى العلوم المتعارفة ، كقولهم في أول الهندسة - المقادير المساوية
لشيء واحد متساوية . (٢) وتسمى الأصول الموضوعية - كقولهم في أول
الهندسة - لما أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم (٣) الأولى - الخبر -
لأنه اسمه في النحو . (٤) وهو الحرف لأن الأصل فيه البناء . (٥) كما في
الألفاظ المفردة ، لأن الإعراب فرع التركيب .

أَوْ مُتَرَكَّبٌ . وَتَحْمُولَاتُهَا أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا لَاحِقَةٌ لِذَوَاتِهَا .

البناء عرض ذاتي للكلمة (أو متركب) بأن يكون موضوع المسائل مركباً من موضوع العلم وعرضه الذاتي ، كقولنا — كل كلمة معربة إما مُنْصَرَفَةٌ أو غير منصرفة — فالكلمة موضوع العلم ، وقد أخذت في هذه المسألة مع الإعراب الذي هو عرض ذاتي لها ، أو مركباً من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي ، كقولنا — كل اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات — فإن الاسم نوع من موضوع العلم ، وقد أخذ في هذه المسألة مع كونه معرباً ، والإعراب عرض ذاتي له ، واعلم أن المقصود من إيراد الأمثلة إيضاح القواعد ، سواء طابقت الواقع أو لا ، فإن التمثيل يحصل لجرد العَرَضِ ، فالأمثلة التي أوردناها وإن كانت غير مطابقة للواقع فعليكم أن تسحب ذيلَ الإغماض عن المقال ، إذ لا مناقشة في المثال^(١) (و) أما (محمولاتها) أي محمولات المسائل فهي (أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا) أي عن موضوعاتها ، إذ لو كانت أجزاء للموضوعات لم يُحْتَجَّ في ثبوتها لها إلى برهان ، لا ممتنع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان ، لكننا نحتاج في ثبوت محمولاتها أعني المسائل للموضوعات إلى البرهان ، كما ذكرنا من أن المسائل هي القضايا المطلوبة التي يُبرهن عليها في العلوم ، فالمحمولات خارجة عن الموضوعات ، وإلا لم يبرهن عليها في العلوم (لاحقة) بالرفع صفة بعد صفة لقوله — أمور — أي محمولات المسائل أمور خارجة عن الموضوعات عارضة لها (لذواتها) والعارض^(٢) للشيء ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه ، وهو ما يلحق

(١) لا يخفى أن ما أورده من الأمثلة السابقة مطابق للواقع ، فلا معنى لهذا الكلام هنا ، على أنه يجب أن تطابق الأمثلة الواقع كما تطابق القواعد ، ولا حاجة تلجئ إلى الأمثلة التي تطابق القواعد ولا تطابق الواقع ، ولعله يريد أنها غير مطابقة لما نحن فيه من المنطق ، لأنها من النحو . (٢) يعني العارض الذاتي بقرينة السياق ، ولأنه هو الذي يبحث عنه في العلم كما سبق في المقدمة

وَقَدْ تَقَالُ الْمَبَادِي لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْمَقْصُودِ ، وَالْمُقَدِّمَاتُ أَيْضاً لِمَا
يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ بِوَجْهِ الْخُبْرَةِ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

الشيء لذاته ، كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه إنسان ، أو لجزئه ، كالحركة
بالإرادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان ، أو لأمر خارج عنه مساوٍ له ،
كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب ، فإن قلت : العوارض الذاتية
ما لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة ، فتكون المسائل غير محتاجة إلى
البرهان ، وهذا خلاف ما ذكر من أن المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن
عليها في العلم . قلت : العوارض الذاتية لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة
بحسب نفس الأمر ، وأما العلم بثبوتها لها فربما^(١) يحتاج إلى البرهان .

(وقد تقال) أى كما تقال المبادئ على ما ذكر كذلك تقال (المبادئ لما
يبدأ به قبل المقصود^(٢)) و (المقدمات أيضاً لما يتوقف عليه الشروع بوجه
الخبرة) أى البصيرة وفَرْطِ الرَّغْبَةِ ، كتعريف العلم ، وبيان الحاجة إليه أى
بيان منفعته وغرضه ، وموضوعه ، وقد عرفت كل واحد من هذه الثلاثة في
صدر الكتاب فلا نعيده .

هذا آخر ما أردنا إيرادَه في شرح الكتاب ، والله أعلم بالصواب ، وإليه
المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) ظاهر هذا أن مسائل العلوم قد تكون بديهية ، فتذكر فيها لإزالة
خفائها أو لبيان — لِمَيَّتِهَا ، والمشهور أن مسائل العلوم لا تكون إلا نظرية .
(٢) ولو لم تكن داخلة في العلم ، ولو لم يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة ،
فهى أعم من المبادئ بالمعنى السابق واللاحق ، لأنها تصدق على خطبة الكتاب .

مباحث الكتاب

ص	
٢	خطبة تجديد علم المنطق
٣	تاريخ علم المنطق
٩	خطبة شرح الخبيص
١٠	مقدمة الشروع في المنطق
— ١١ —	تقسيم العلم — ١٥ — الحاجة إلى المنطق وتعريفه — ١٧ —
	موضوع المنطق — ١٨ — مبادئ المنطق الحديث — ٢٠ — تمرينات
٢١	تعريف الدلالات وأحكامها
— ٢١ —	أقسام الدلالة وتعريفاتها — ٢٤ — الدلالات في المنطق الحديث
— ٢٥ —	تمرينات
٢٦	مباحث الألفاظ
— ٢٦ —	اللفظ وأقسامه — ٣٠ — مباحث الألفاظ في المنطق
	الحديث . تمرينات
٣١	مبادئ التصورات
— ٣١ —	الجزئي والكل — ٣٦ — الكلمات الخمس — ٤٧ —
	الكل المنطقي والطبيعي والعقلي — ٤٩ — الكلمات الخمس في المنطق
	الحديث — ٥٠ — تمرينات
٥١	مقاصد التصورات
— ٥١ —	المعرف وأقسامه — ٥٢ — شروط المعرف — ٥٦ — التعريف
	في المنطق الحديث — ٥٧ — تمرينات

٥٨ مبادئ التصديقات

- ٥٨ — تعريف القضية — ٥٩ — تقسيمها إلى حملية وشرطية
 — ١٦١ — أقسام الحملية — ٨٢ — القضايا الحملية في المنطق الحديث
 — ٨٤ — تمرينات — ٨٦ — أقسام الشرطية — ٩٣ — تمرينات
 — ٩٤ — التناقض — ١٠٤ — التناقض في المنطق الحديث — ١٠٧ —
 تمرينات — ١٠٨ — العكس — ١٢٢ — العكس في المنطق الحديث
 — ١٢٣ — تمرينات

١٢٥ مقاصد التصديقات

- ١٢٥ — تعريف القياس — ١٢٨ — القياس الاقتراعي الحملی
 — ١٢٩ — الأشكال الأربعة — ١٤٦ — القياس الاقتراعي الشرطي
 — ١٤٨ — القياس الاستثنائي — ١٥٠ — قياس الخلف — ١٥١ —
 القياس في المنطق الحديث — ١٥٤ — تمرينات — ١٥٦ — الاستقراء
 والتمثيل — ١٥٨ — الاستقراء والتمثيل في المنطق الحديث — ١٦١ —
 تمرينات — ١٦٢ — مواد الأقيسة — ١٦٧ — الخطأ في القياس
 أو الاستنباط — ١٦٨ — تمرينات — ١٦٩ — أجزاء العلوم .

الخطأ والصواب

ص	س	الخطأ	الصواب
١٨	١٨	بالادارة	بالإرادة
٢٣	١	اللازم	اللزوم
١٤٣	١٩	الثاني	الأول والثاني
١٤٤	١٠	والثاني كبراهما	والثاني والثامن كبراهما
١٤٤	١١	والرابع والثامن كبراهما	والرابع كبراه
١٤٤	١٩	صغراها	صغراها

استدراك

فاتنا هذا التعليق على قول الشارح في ص ٦٨ — فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا .

(١) هذا صحيح بالنظر إلى ذات الموضوع ، ولكن هذا الحكم ينظر فيه إلى وصف الموضوع أيضاً ، وهو ضروري بالنظر إليه ، والحق أنه لا معنى لتسمية القضية مشروطة إذا لم يكن لوصف موضوعها مدخل في تحقق ضرورة النسبة ، والأحق بها اسم الوقعية المطلقة ، وليس هذا هو السبب في عدول المصنف عن ذكر هذه المشروطة .

